بسم الله الرحمن الرحيم

أضواء على مشكلة الغذاء

بالمنطقة العربية الإسلامية

عبد القادر الطرابلسي

الطبعـة الأولى
ذو القعدة ١٤١٩ هـ
شباط (فبراير) - آذار (مارس) ١٩٩٩م

عبد القادر الطرابلسي.
أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية
الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٩م .
١٥٢ص ، ٢٠ سم -(كتاب الأمة، ٦٨) .
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية :
الرقم الدولي (ردمك) :
أ . العنوان ب . السلسلة .

حقوق الطبع محفوظة
لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
بدولـــة قطـــر

موقعنـا على الإنتـرنـت:
www.islam.gov.qa
البـريد الإلكتـروني :E-Mail
M_ Dirasat@Islam.gov.qa

ما ينشـر في هـذه السلسلـة يعبـر عن رأي مؤلفيهـا

صــدر مــنــه :

- **مشكــلات في طريــق الحيــاة الإسلاميــة**

« طبعة ثالثة » ـ الشيـــــخ محمـــد الغـــزالــي

- **الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف**

« طبعة ثالثة » ـ الدكتـــور يوسـف القرضــــاوي

- **العسكريــة العربيــــة الإسلاميــة**

« طبعة ثالثة » ـ اللــواء الركن محمود شيت خطاب

- **حــول إعــادة تشكيــل العقـــل المسلـم**

« طبعة ثالثة » ـ الدكتـــور عمـــــاد الدين خليل

- **الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري**

« طبعة ثالثة » ـ الدكتـــور محمـود حمدي زقزوق

- **المذهبيــة الإسلاميـــة والتغيــير الحضاري**

« طبعة ثالثة » ـ الدكتـــور محسن عبد الحميــد

- **الحــرمــان والتخلف في ديــار المســـلمين**

« طبعة ثالثة + طبعة إنجليزية » الدكتور نبيل صبحي الطويل

- **نظـرات في مسيــرة العمــل الإســـلامي**

« طبعة ثانية » ـ الأستـــــــاذ عمـر عبيــد حسنــه

- **أدب الاختــــــــلاف فـــي الإســـــلام**

« طبعة ثانية » ـ الدكتـــور طـــه جابــــر فيـــاض العلواني

- **التراث والمعاصرة**

« طبعة ثانية » ـ الدكتور أكرم ضياء العمري

- **مشكلات الشباب: الحلول المطروحة والحل الإسلامي**

« طبعة ثانية » ـ الدكتور عباس محجوب

- **المسلمون في السنغال ـ معالم الحاضر وآفاق المستقبل**

« طبعة أولى » ـ الأستاذ عبد القادر محمد سيلا

- **البنوك الإسلامية**

« طبعة أولى » ـ الدكتور جمال الدين عطية

- **مدخل إلى الأدب الإسلامي**

« طبعة أولى » ـ الدكتور نجيب الكيلاني

- **المخدرات من القلق إلى الاستعباد**

« طبعة أولى » ـ الدكتور محمد محمود الهواري

- **الفكر المنهجي عند المحدثين**

« طبعة أولى » ـ الدكتور همام عبد الرحيم سعيد

- **فقه الدعوة ملامح وآفاق في حوار**

الجزء الأول والثاني « طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر ـ الأستاذ عمر عبيد حسنه

- **قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر**

« طبعة أولى » ـ الدكتور زغلول راغب النجار

- **دراسة في البناء الحضاري**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور محمود محمد سفر

- **في فقه التدين فهماً وتنزيلاً**

الجزء الأول والثاني « الطبعة الأولى »+طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور عبدالمجيد النجار

- **في الاقتصاد الإسلامي (المرتكزات ـ التوزيع ـ الاستثمار ـ النظام المالي)**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور رفعت السيد العوضي

- **النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية ـ دراسة مقارنة**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور محمد أحمد مفتي والدكتور سامي صالح الوكيل

- **أزمتنا الحضارية في ضوء سنة الله في الخلق**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور أحمد محمد كنعان

- **المنهج في كتابات الغربيين عن التاريخ الإسلامي**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور عبد العظيم محمود الديب

- **مقالات في الدعوة والإعلام الإسلامي**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ نخبة من المفكرين والكتاب

- **مقومات الشخصية المسلمة أو الإنسان الصالح**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور ماجد عرسان الكيلاني

- **إخراج الأمة المسلمة وعوامل صحتها ومرضها**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور ماجد عرسان الكيلاني

- **الصحوة الإسلامية في الأندلس**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر ـ الدكتور علي المنتصر الكتاني

- **اليهود والتحالف مع الأقوياء**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر ـ الدكتور نعمان عبد الرزاق السامرائي

- **الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر ـ الأستاذ منصور زويد المطيري

- **النظم التعليمية عند المحدثين**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الأستاذ المكي أقلاينة

- **العقل العربي وإعادة التشكيل**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الدكتور عبد الرحمن الطريري

- **إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الدكتور يوسف إبراهيم يوسف

- **أسباب ورود الحديث**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الدكتور محمد رأفت سعيد

- **في الغزو الفكري**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الدكتور أحمد عبد الرحيم السايح

- **قيم المجتمع الإسلامي من منظور تاريخي**

الجزء الأول والثاني « طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الدكتور أكرم ضياء العمري

- **فقه تغيير المنكر**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر - الدكتور محمد توفيق محمد سعد

- **في شرف العربية**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور إبراهيم السامرائي

- **المنهج النبوي والتغيير الحضاري**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الأستاذ برغوث عبد العزيز بن مبارك

- **الإسلام وصراع الحضارات**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور أحمد القديدي

- **رؤية إسلامية في قضايا معاصرة**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب - الدكتور عماد الدين خليل

- **المستقبل للإسلام**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور أحمد علي الإمام

- **التوحيد والوساطة في التربية الدعوية**

الجزء الأول والثاني « طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الأستاذ فريد الأنصاري

- **الإسلام وهموم الناس**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الأستاذ أحمد عبادي

- **التأصيل الإسلامي لنظريات ابن خلدون**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور عبد الحليم عويس

- **عمرو بن العاص .. القائد المسلم .. والسفير الأمين**

الجزء الأول والثاني « طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ اللواء الركن محمود شيت خطاب

- **وثيقة مؤتمر السكان والتنمية .. رؤية شرعية**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور الحسيني سليمان جاد

- **في السيرة النبوية .. قراءة لجوانب الحذر والحماية**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور إبراهيم علي محمد أحمد

- **أصول الحكم على المبتدعة عند شيخ الإسلام ابن تيمية**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتورأحمد بن عبد العزيز الحليبي

- **من مرتكزات الخطاب الدعوي في التبليغ والتطبيق**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الأستاذ عبد الله الزبير عبد الرحمن

- **عبد الحميد بن باديس رحمه الله وجهوده التربوية**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الأستاذ مصطفى محمد حميداتو

- **تخطيط وعمارة المدن الإسلامية**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الأستاذ خالد محمد مصطفى عزب

- **نحـــــو مشــــروع مجلـــة رائـــــدة للأطفـــــال**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور مالك إبراهيم الأحمد

- **المنظور الحضاري في التدوين التـاريخي عند العرب**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور سالم أحمد محل

- **مـــــن فـقـــــه الأقـليـــــــات المسـلمــــــة**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الأستاذ خالد عبد القادر

- **الاجتهــــــاد الجماعـــي في التشـــريــــع الإسـلامي**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور عبد المجيد السوسوه الشرفي

- **النظم التعليمية الوافدة في أفريقيا .. قراءة في البديل الحضاري**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور قطب مصطفىٰ سانو

- **إشكاليات العمل الإعلامي .. بين الثوابت والمعطيات العصرية**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور محي الدين عبد الحليم

- **الاجتهاد المقاصدي .. حجيته .. ضوابطه .. مجالاته**

الجزء الأول والثاني « طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الدكتور نور الدين بن مختار الخادمي

- **القيـــم الإسلاميـــــة التربـــــوية والمجتمع المعـــاصر**

« طبعة أولى » + طبعة خاصة بمصر، وطبعة خاصة بالمغرب ـ الأستاذ عبد المجيد بن مسعود

قال تعالىٰ :

﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝٢
فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم
مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴾ (قريش : ١ــ٤)

تقديم
عمر عبيد حسنه

الحمد لله الذي أنشأنا من الأرض واستعمرنا فيها، القائل: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ (قريش:٣-٤)، حيث اعتبر الاطمئنان الإنساني إحدى نعم الله لا يتوفر إلا بتحقيق الأمن الغذائي، والأمن السياسي.. وهذه النعمة تقتضي التأمل المستمر والتفكر الدائب للتعرف على المنعم الحقيقي، واستحقاقه العبادة وإفراده بها، شكرًا له ورجاء استمرارها ودوامها.. وتحصيل هذه النعمة مرهون بنية الإنسان، وعزيمته وكسبه، فالله سبحانه وتعالى امتنَّ على قريش، كأنموذج بشري، بما توفر لها من الأمن في حركتها وتجارتها، وما تحقق لها من الكسب المادي، الذي يدفع عنها حاجتها، ويدعوها للتطلع والتعرف على المنعم وتحقيق العبودية له.

والصلاة والسلام على الرسول المعلم، الشاهد على الناس، الذي انتهت إليه أصول الرسالات السماوية جميعًا، واجتمعت له عبرة التجارب البشرية على مدى تاريخها الطويل، القائل: «**إنَّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوعي، أن نَفْسًا لنْ تموتَ حتى تَستكْملَ أجلها، وتَستوعبَ رِزقَها، فاتقوا الله، وأجملوا في الطَّلبِ، ولا يَحملنَّ**

أحدَكم استبطاءُ الرِّزقِ أن يطلُبَهُ بمعصيةِ الله، فإن الله تعالى لا ينالُ ما عندَهُ إلا بطاعتِهِ» (رواه أبو نعيم في الحلية)، وبذلك جعلت قضية الأجل ومشكلة الرزق، اللتان تشكلان المحور الأساس لقلق الإنسان وهواجسه، وتقبعان وراء الكثير من سلوكه وصراعاته، مرتبطتين بواهب الحياة، وخالق الكون محل الرزق، ومتحصلتين بحركة الإنسان وسعيه، وبعد:

فهذا كتاب الأمة الثامن والستون: «أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية»، للأستاذ عبد القادر الطرابلسي، في سلسلة كتاب الأمة، التي يصدرها مركز البحوث والدراسات، بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة قطر، مساهمة في تحقيق وعي المسلم برسالته واسترداد دوره في إلحاق الرحمة بالناس، وتقديم الأنموذج العملي، الذي ما يزال غائبًا بالأقدار المطلوبة، والتدليل على خلود القيم الإسلامية وتجردها عن حدود الزمان والمكان، وذلك بإثبات قدرتها على الإنتاج في كل حين، والعمل على امتلاك الوسائل المتقدمة والمتطورة لإظهار الدين وإبراز إمكاناته في معالجة أزمة الحضارة الإنسانية وحل مشكلة الإنسان، وإيقاف دواعي تسلط الإنسان على الإنسان، مصدر الشر في العالم، والقضاء على أسباب القلق النفسي والصراع الطبقي، وتحقيق الأمن من الخوف مهما كان

مصدره، وتوفير الأمن الغذائي، وتخليص الإنسانية من ويلاتها التي تتركز حول هاتين المشكلتين وربطهما بخالق تلك النعم، وتأهيلها لعبادته كما شرع، واعتبار أنماط السعي والسلوك البشري مؤثراً في تحقيق الأمن من الخوف والإطعام من الجوع.

لقد آن الأوان بعد هذه الفترة الطويلة من السعي لتحقيق الذات والمواجهات والتجارب المضنية، أن تتلمس الصحوة الإسلامية طريقها، وتراجع مسالكها، وتصوب أفعالها، وتفيد من تجاربها، وتتلمس الحكمة حيث تجدها، وتتحول من الفكر إلى الفعل، ومن الاكتفاء بممارسة التدين ثقافة عند بعض أفرادها إلى ممارسته عبودية وعبادة أيضاً، والانتقال من السير خلف المجتمع والاكتفاء بالحكم على أفعال الناس والإدانة لممارساتهم، إلى الإمام الاجتماعي وتقديم الفعل المثير للاقتداء، ومحاولة التوسع في دوائر الخير الموجودة في المجتمعات الحالية بقدر الاستطاعة، والتعامل مع مشكلات الناس عن قرب، من خلال اجتهاد متبصر بالعواقب، والتوظيف الأفضل للاستطاعات المتوفرة، والقناعة بأنه لا بد أن نكون نحن أدوات التغيير والإصلاح في الدوائر التي نملكها، وعدم التطاول إلى ما لا نملك على حساب تفريطنا بما نملك لتسويغ قصورنا وعجزنا، وإعادة النظر في مسلمات كثيرة تحكم حياتنا، ونماذج تديننا لم ننزلها منازلها الصحيحة، أو لم نستوعبها

حتى كادت تتحول إلى معوقات.

فمسلمة: خذوا الإسلام جملة أو دعوه، مسلمة لا بد من استيعابها، فأخْذُ الإسلام جملة على مستوى الإيمان والتصور أمر صحيح لا شك فيه، والكافر ببعضه كالكافر بكله، لكن ذلك على مستوى الاستطاعات وأقدار التدين التي ترتفع وتنخفض كلام محل نظر! وفهم كيفية ممارسة التدين في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة، قضية على غاية من الأهمية.. لذلك فالحاجة مستمرة إلى البحث والمداولة.

ولا نحسب أن الذي بذل استطاعته في التطبيق للقيم الإسلامية، وقضى قبل أن يستكمل جميع الأحكام: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ (التغابن:١٦)، لم يطبق الإسلام، إذا كان ينوي ويتطلع للوصول إلى حالة الكمال والاكتمال.

ولعل من المفارقات الخطيرة في هذا السياق، أن أعداء الإسلام بدأوا يستخفون ويستغلون بعض التصورات عند بعض العاملين للإسلام ليقولوا بأن: المجتمعات الحالية غير مهيأة لتطبيق القيم الإسلامية أو الشريعة الإسلامية، وأنه لابد من تحضيرها. وطبعاً تحضيرها -في نظرهم- يتم من خلال تطبيق قيم أخرى غير القيم الإسلامية! ولا ندري حقًا كيف يمكن أن تحضر المجتمعات بتطبيق قيم

غير إسلامية، لتصبح مهيأة لتطبيق القيم الإسلامية؟!

ولا نرى حاجة لإعادة القول: بأن الإسلام يتعامل مع الإنسان من حيث هو، وبمقدار استطاعته، فإذا استنفد الإنسان أو الجماعة أو المجتمع استطاعته تمامًا فقد طبق الإسلام الذي وقع التكليف به في ضوء استطاعته، وما خرج عن استطاعته لا يقع به التكليف أصلاً.

لذلك نرى أن التقدم والدخول في دوائر المجتمع المدني، والتوسع بجوانب الخير فيه، وتقديم الرؤية الإسلامية لمشكلاته، وممارسة تطبيقها بالأقدار الممكنة وبالأسلوب الشرعي، وتفكيك القيود التي أصبحت كالمسلَّمات والأقدار المنزلة في شل حركة الدعوة إلى الله، أصبح من الأولويات، فالمسلم الحق هو الذي يفكر دائمًا بالفرار من قدر إلى قدر أحب إلى الله، ويكون قادراً على معرفة المتاح وكيفية التعامل معه.

وفي اعتقادنا أننا لا نستطيع أن نتقدم باتجاه المجتمع والانخراط في مؤسساته، وتقديم رؤية إسلامية لحل مشكلاته، والتوسع في دوائر الخير فيه وتنميتها، وتقديم النماذج المثيرة للاقتداء، من خلال التمني والرغبات: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ (النساء: ١٢٣)، بعيداً عن امتلاك الوسائل المتقدمة، وذلك ما لا يتحقق إلا بإحياء الفروض الكفائية، وإشاعة

التخصص في الجوانب العلمية والمعرفية المتعددة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في التخصص النوعي، الذي يلتزم خلق المعرفة وينضبط بهدف العلم في إطار مرجعية القيم الإسلامية، حيث يصبح التخصص في خدمة العقيدة، ذلك أن التحصن بالقيم قد لا يحل كل المشكلة إذا لم نكن قادرين على توليد البرامج والرؤى التي تتقدم باتجاه مشكلات الأمة، من خلال التوفر على الاختصاصات الدقيقة.

والأمر الذي قد يدعو للحيرة حقًا، أن الثغور المفتوحة في المجتمع في شتى المجالات، أكثر من أن تحصى، وجميعها يستدعي المرابطة من المتخصصين المتميزين، الذين يمتلكون الرؤية الثقافية الإسلامية والمرجعية الشرعية، والبصارة بقضايا المجتمع، والتخصص بالعلوم المختلفة، ومع ذلك نرى الكثير من العاملين في الحقل الإسلامي تضيق عليهم الأرض بما رحبت، وتضيق بهم أنفسهم، وينسحبون من هذا الفضاء الذي يحقق الارتقاء ويلحق الرحمة ويعظم الأجر، ويحبسون أنفسهم في دوائر ضيقة، تحمل العنت، وقد تضيع الأجر والعمر معًا.

ولعل من الأمور الملفتة أيضًا، أو من الإصابات المزمنة، أن الكثير من المتخصصين الذين أفنوا أموالهم وأعمارهم في تخصصات على غاية من الأهمية في بناء المجتمع والارتقاء به وتحقيق الكفاية له، ونتيجة لرؤية حسيرة في إدراك الأولويات، يغادرون اختصاصاتهم

باسم الدين والتدين، إلى الدخول والتقحم في معالجة قضايا واعتلاء منابر لم يعدوا لها، وحسبنا أن نقول: إنهم عجزوا عن تحقيق الرؤية الإسلامية في ميادين الاختصاص، فانسحبوا من المجتمع إلى إشغال مواضع ليست لهم، ولا من اختصاصهم، وتركوا تلك الثغور مفتوحة، ومع ذلك لا يتورعون عن إدانة المجتمعات القائمة ووصمها بالسعي لفصل الدين عن الحياة، وينسون أنهم جعلوا أنفسهم وممارساتهم أدوات ووسائل لهذا الفصل، سواء برؤيتهم أو بواقع حالهم.

وهذه الحالة المرضية التي ما تزال تتقدم في المجتمعات الإسلامية، بسبب من التوارث الاجتماعي، لم تنج منها بعض مؤسسات العمل الإسلامي، بل نكاد نقول: إنها تكرسها، تستدعي الصورة المقابلة البائسة والمحزنة حقًا، وهي محاولة التقحم التي ما يزال يمارسها بعض الدعاة، حيث يُدخل نفسه في بحث ومعالجة قضايا ليست من اختصاصه ولا من اهتمامه ولكن من ادعائه.. وهكذا تتقاطع خيوط الحياة وتضطرب في النسيج الاجتماعي الإسلامي، وتنعدم الرؤية، ويسود سوء التقدير، ويعم التقليد والركود، وينمو التخلف وتهدر الطاقات.

وما لم نعد النظر في طرائق بناء الإنسان وكيفيات تشكيله

الثقافي، ونبصر المواقع والثغور المفتوحة، ونشيع التخصصات في مجالات الحياة المتعددة، ونستشعر أن النفرة للفقه فيها دين من الدين، ونحقق الرؤية الإسلامية لضبط مسيرة العلم، وتحديد أهدافه، وبناء نظام معرفي إسلامي، ونتحقق بقدر من الحرية على الأقل في مناخ العمل والمؤسسات الإسلامية، التي تنعىٰ على غيرها فقدان الحرية والشورى ولا تمارسها بالأقدار المطلوبة، ونحقق الاصطفاء المسلكي، فتختار الأعمال أصحابها، ونختار للناس أعمالهم التي تلائمهم، ونعيد نسيج المجتمع وتكامل وظائفه، فستبقى خطبنا وشعاراتنا صيحة في واد، وتستمر الحالة التي يكثر فيها الخطباء ويغيب عنها الخبراء.

لذلك نقول: إن جميع المشكلات والأزمات التي تعاني منها البشرية، هي في الحقيقة مشكلات من صنع الإنسان نفسه، والإنسان فيها هو الجاني وهو الضحية في الوقت نفسه، وأية معالجة للمشكلات والأزمات بعيدة عن التفكير بإعادة صياغة الإنسان وتحصينه بالعقيدة الصحيحة، التي تمنحه الثقافة والرؤية للكون والحياة، التي تنبع من داخله وتتلاءم مع قناعاته وتحقق إنسانيته، وتمنحه كيفيات التعامل، وتشعره بالرقابة والمسؤولية عن مسالكه فيما يفعل وما يدع، فسوف تبوء بالفشل، وتعالج الآثار وتغفل الأسباب.

ولعل مشكلة الغذاء بالذات، الذي هو قوام الحياة، تعتبر من أخطر المشكلات التي رافقت الإنسان في تاريخه الطويل منذ فجر البشرية، وما كانت تمتلك من وسائل الكسب البسيطة، وحتى الوقت الحاضر، على الرغم من كل التطورات والتقنيات الهائلة التي توفرت في هذا المجال.

وقد يكون الكثير من الأزمات الإنسانية الأخرى هي في الحقيقة ثمرة لأزمة الغذاء، بل لعل من أسباب الحروب الرئيسة والصراعات الدولية والإقليمية، ما يسمى بالدوافع الاقتصادية للحروب والفتوحات.. وقد تكون الفلسفات المتعددة للتعامل مع الطبيعة والبيئة المحيطة، وسوء أو حسن التعامل معها، مشبعة بالدوافع الاقتصادية وكيفية التعامل مع مشكلة الغذاء.. فالصراع الطبقي، والاحتكارات العالمية، والاستعمار وتسلط الإنسان على الإنسان، الذي هو مصدر الشر في العالم، من أسبابه الأثرة والدافع الاقتصادي، وسيطرة نزعة التملك والخوف من المستقبل، لدرجة لم تر معها بعض المذاهب والفلسفات المادية بعداً آخر للحياة ودافعًا آخر للحروب والفتوحات إلا هذا العامل.

لذلك فقد لا يكون غريبًا أو مستغربًا أن العقيدة والتربية الإسلامية ركزت على الإنسان وإعادة صياغته، وبناء رؤيته للحياة،

وتنظيم مسالكه في التعامل معها، أكثر من التركيز على أشيائه..
وتمحور التركيز على ما يمكن اعتباره من أخطر مشكلات الإنسان التي تساهم بقلقه وتنغيص حياته وشقوته، وفي مقدمة هذه المشكلات مشكلة الرزق أو الغذاء ومشكلة الحياة، حيث جعل الله الإيمان بأنها قدر مكتوب ومستقبل مضمون، من أركان الإيمان وبناء الإسلام.

فقال تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ (هود:٦)، وقال: ﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ (الذاريات:٢٢)، وأقسم الله سبحانه وتعالى أن هذا الرزق المخزون يقين وحق سوف يتحقق بشكل محس، كمثل النطق الذي أمكن الله الإنسان منه بقدر وخلق أعضاءه، حق يحس به كل إنسان: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ (الذاريات:٢٣). فالفهم الإسلامي السليم، أن النطق لا يتحصل إلا بتشغيل جهازه، وأن الرزق لا يكسب إلا بفعل صاحبه.

وجاءت السنة المبينة لتؤكد هذه الرؤية والفلسفة لقضية الرزق. فقال الرسول ﷺ: «**إنَّ رُوحَ القُدُسِ نَفَثَ في رُوعي، أن نَفْسًا لنْ تموتَ حتى تَستكْملَ أجلها، وتَستوعبَ رِزقَها، فاتقوا الله، وأجملوا في الطَّلبِ، ولا يَحملنَّ أحدَكم استبطاءُ الرِّزقِ أن يطلُبَهُ بمعصيةِ الله، فإن الله تعالى لا ينالُ ما عندَهُ إلا بطاعته**» (رواه أبو نعيم في الحلية).

فالرزق مضمون من الله، والسعي لتحصيله مرتبط بالإنسان:

ولو كانت الأرزاق تجري على الحجىٰ

هلكن إذن من جهلهن البهائم

وضمان الرزق من الله لا يعني التواكل والقعود عن طلب الرزق، وإنما هو وعد وضمان من الله للإنسان أنه إذا تحرك يتحقق المطلوب.. وهذا التحرك في طلب الرزق، جعل عبادة وتكليفاً شرعياً في الرؤية الإسلامية.

والإسلام الذي ربط قضية الرزق بعقيدة القدر، أطَّره بالوضع الخلقي وحسن الممارسة في تسخير الطبيعة وكيفية التعامل مع عطائها، وأقام العلاقة التعادلية والتبادلية بين القيم الخلقية والوفرة الاقتصادية، ذلك أن القيم الخلقية الإسلامية تدفع إلى العمل، وتعتبره من أفضل الكسب، كما أنها تحمي الممارسة من العبث والهدر والعدوان.. والنصوص في ذلك ووقائع الممارسات من عصر النبوة وجيل خير القرون أكثر من أن تحصى، والقصص القرآني الخالد المجرد عن حدود الزمان والمكان يقدم العبرة المستمرة عن ذلك الارتباط بين القيم الخلقية بكل أبعادها والوفرة الاقتصادية، كما يؤكد على أن الانحلال الخلقي يسبق الانهيار الاقتصادي، وكيف أن العلاقة بينهما

تلازمية، وأن اضطراب هذه العلاقة سبيل انقراض الأمم وسقوط الحضارات وتحكم الأزمات.

وقد لا نكون بحاجة إلى إيراد الأدلة والنماذج والأمثلة عن هذا التلازم والارتباط، أو عن موقف الإسلام من الإسراف والتبذير والعدوان على البيئة والطبيعة، ومعالجة نزوع الإنسان إلى حب الاستهلاك وغريزة التملك عنده، لأن الأمر في غاية الوضوح.

فالمشكلة إذن هي مشكلة الإنسان، الذي هو الجاني وهو الضحية -كما أسلفنا- وليست مشكلة الموارد.. إنها مشكلة القيم التي تحكم فلسفة الإنسان وتشكل بعده الثقافي، وتقبع وراء مسالكه وتعامله مع الطبيعة والآخر.. مشكلة الأثرة، وسوء التوزيع، وغياب التكامل.

و قد يكون من المفيد هنا أن نشير إلى بعض الأرقام التي تعتبر من المؤشرات على أسباب الإشكالية وأزمة الغذاء، التي يعيشها الإنسان في أكثر مناطق العالم.

لقد «كانت حصيلة القرون الثلاثة الماضية من هيمنة الغرب بحريته الاقتصادية، كارثة على مستوى الكون بأسره: ففي عام ١٩٩٢م نلاحظ أن ٨٠٪ من الخيرات الطبيعية في العالم يتم استهلاكها من طرف ٢٠٪ من سكان العالم.. ونتيجة هذا التوزيع

الجائر، يموت سنوياً من الجوع ٢٥ مليونًا من البشر... والسبب هو أنموذج التنمية المفروض من الغرب...

فقد أعلن صندوق الأمم المتحدة للتنمية أن البون الشاسع بين البلدان الأكثر غنى والبلدان الأكثر فقراً، تضاعف خلال ٣٠ سنة..

«ففي فرنسا مثلاً عام ١٩٩٢م، يتصرف ٦٪ من الشعب في ٥٠٪ من الثروات... وفي الولايات المتحدة يمسك ٥٪ بحوالي ٩٠٪ من الثروات الوطنية» (انظر: «كيف يشارك الإسلام في الحضارة الإنسانية؟» لرجاء جارودي، ضمن أعمال ندوة: الثقافة العربية.. الواقع وآفاق المستقبل، التي نظمتها جامعة قطر في الفترة ١٢–١٥ إبريل ١٩٩٣م، ص ٥٣٢–٥٣٣).

فالدلالة واضحة على أن المشكلة كل المشكلة في الفلسفة التي تحكم المسالك وينتج عنها سوء التوزيع والظلم الاجتماعي، وليست المشكلة نضوب الموارد.

وخلاصة القول: إن المشكلة ليست في عجز الطبيعة، وإنما هي في مسؤولية الإنسان.

وقد عرض الباحث المتمكن محمد خليفة للموضوع باستفاضة وتعمق في بحث بعنوان: «الأزمة الغذائية في العالم والوطن العربي»، نشره عام ١٩٩١م على حلقات في صحيفة الراية القطرية، نورد هنا

بعضًا مما جاء فيه، لفائدته وأهميته:

{● لقد أجرى علماء مخلصون للجنس البشري أبحاثاً كبيرة وهامة عن قدرة الطبيعة على تلبية حاجات الناس الغذائية في ضوء المعدلات الحالية في التزايد السكاني، وخلصوا إلى نتائج باهرة تقضي على الرؤيا التشاؤمية السوداوية التي صاغها (الراهب) مالتوس قبل مائة عام.. وفيما يلي بعض خلاصتها:

● تبلغ مساحة الأراضي اليابسة في العالم ١٣٫٢بليون هكتار، نصفها غير قابل للزراعة، وأكثر من ربعها (٢٥٫٧٪) مراع، وأقل من ربعها الباقي (٢٤٫٣٪) أراض قابلة للزراعة.

غير أن مساحة الأراضي المزروعة فعلاً أقل من نصف مساحة الأراضي القابلة للزراعة (٤٣٫٥٪) فقط، وما زال القسم الأكبر ينتظر المبادرة الإنسانية لاستزراعه واستغلاله...

● يحتاج سكان العالم حالياً نحو ٩٠ مليون طن من البروتين سنويًا، حسب تقديرات العلماء.. وفي حين يبلغ العجز العالمي نحو ٢١ مليون طن سنويًا، فإن العلماء يؤكدون أن في العالم ما يفوق حاجاته السنوية بكثير، وهو متوفر في الطبيعة على هيئة مراع أو مصادر إنتاج أخرى، ويشيرون إلى وجود كميات ضخمة من البروتين... ولكن الدول التي تملكه تستخدمه في تغذية الماشية

والحيوانات الأليفة وترفض طرحه في الأسواق...

● يرى بعض العلماء أن كوكب الأرض يستطيع إطعام ٤٧ بليون نسمة بالمستويات الممتازة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، و١٥٧ بليون نسمة بمستويات التغذية في اليابان...

ويرى علماء آخرون أن الأراضي الزراعية الحالية لو أحسن استغلالها لأطعمت عشرة أضعاف عدد السكان العالمي الحالي (٥ بليون نسمة) وبمستوى استهلاكي مرتفع.

● هناك افتراضات علمية تقول: إن من الممكن زيادة المساحة المنتجة على سطح الكرة الأرضية بمقدار عشرة أمثال المساحة القابلة للزراعة حالياً (٦٫٥ بليون هكتار)، ومن الممكن أيضًا زيادة معدلات الغلة إلى ضعفي مستواها الحالي في الدول الأوروبية، وفي هذه الحالة يمكن توفير الغذاء لـ ٣٦ بليون نسمة آخرين.

● تشير دراسات منظمة الفاو إلى أنه بين ١٩٥٧ - ١٩٧٧م أمكن استصلاح ١٩٠ مليون هكتار، بحيث صارت تزرع وتنتج، ولكنها تؤكد أن موارد الأراضي والمياه أبعد ما تكون عن الاستخدام الكفء.

● ذهب علماء آخرون إلى مدى أبعد من كل ما سبق، حين قدروا أن الكوكب الذي نعيش عليه يستوعب ويطعم ويكفي ١٣٢٫٠٠٠بليون نسمة، وهو رقم يبدو للقارئ الآن أشبه بالخيال

الجانح أو الجامح، إلا أن غالبية العلماء في الاتحاد السوفيتي السابق ذهبوا ومنذ وقت مبكر إلى مثل هذه الفرضيات العلمية حين قالوا منذ ١٩٦٩م: إن الإنسان لم يكتشف ويستثمر من طاقة الكون والطبيعة اللذين يعيش في كنفهما سوى ١٪ حتى الآن رغم ثورات العلوم وقفزاتها الكبرى في القرن الأخير...

لقد واجه الإنسان الفقر والعوز والمجاعة ونقص الغذاء حين كان عدد سكان الأرض لا يزيد عن بضع ملايين ، بل إن التاريخ يظهر لنا أن تلك الرزايا كانت أكثر وأعم وأشمل عندما كان البشر قلة، وأنها أخذت تقل وتتقلص كلما زاد عددهم وارتقى مستواهم العلمي والعقلي، وأن الطبيعة تستجيب دائمًا لكثرتهم...

إن نظرية مالتوس وأتباعه تبدو في نهاياتها وتداعياتها شبه عنصرية! وهي ولدت في مناخ الاستعمار الأوروبي واجتياحه للعالم الآخر، ذلك الاستعمار الذي ارتكب أبشع وأشنع الجرائم على صعيد تدمير موارد الغذاء ومصادر البيئة وأنماط الإنتاج، التي كانت صالحة لإطعام الشعوب وسارت عليها الحياة لعشرات القرون من قبل.. ورغم ذلك كان (العقل) الأوروبي يفلسف ويشرع هذا الاستعمار الذي نهب ودمر الثروات البيئية وأنماط الإنتاج، ويطلق عليه اسم (الحضارة)...

فحين كان الإنسان قديمًا يستخدم النبات مصدرًا للطاقة، سريعًا

ما اكتشف البخار، ثم توصل إلى الفحم الحجري في جوف الأرض ومناجمها.. وقبل أن ينفد عطاء الطبيعة من هذه المادة اهتدى العقل إلى وجود البترول، ثم الغاز.. وقبل أن تشح هذه المادة استطاع إنتاج الطاقة صناعياً، ثم وجد أن الشمس نفسها مصدر بديل أرقى وغير قابل للنضوب أبداً...

وفي المصدر الذي أشرنا إليه في بداية هذا البحث، وهو رؤية العلماء السوفيت لإمكانات الطبيعة والإنسان، قال هؤلاء: إن الإنسان في نهايات القرن العشرين وهو يرى الثروات الهائلة في العلوم والتكنولوجيا والطفرات أوالقفزات العظيمة التي حققها ليحسب أنه لم يعد هناك ما يفعله، وأن المجالات ضاقت أو قلت، وأن الفرص استنفدت لاكتشافات واختراعات كبرى، غير أن الحقيقة مختلفة عن ذلك الاعتقاد، لأن ١٪ فقط في الكون هو الذي تم التوصل إلى فض أسراره والسيطرة عليه.. وأشار العلماء تحديداً إلى أن الإنسان لم يعرف من الكون سوى السطح الخارجي منه، فجوف الأرض لم يعرف، كما لم يعرف سوى عالم البحار الذي يحتل ٨٠٪ من مساحة الأرض، وكذلك هو أمر الفضاء الذي لم يتوغل الإنسان فيه إلا ملليمترات محدودة...} (انظر: الراية القطرية، ٢٧/٦/١٩٩١م).

وبالإمكان القول: إن مجموعة الحلول والطروحات التي حاولت

معالجة أزمة الغذاء في العالم العربي والإسلامي، لم تتحقق بالنتيجة المأمولة، وقد يكون السبب في ذلك أنها اقتصرت في معظمها على رصد الأزمة وتشخيصها، وتتبع آثارها السلبية، والبحث في بعض أسبابها، الأمور التي تعتبر مقدمات لا بد منها لترشد إلى الحل، لكن الإشكالية أنها توقفت في معظمها عند حدود التشخيص والوصف دون تقديم الحلول الممكنة والمتاحة والقابلة للتطبيق، من خلال دراسة الظروف المحيطة والمعادلة الاجتماعية للأمة، واستيعاب المركب الثقافي المطلوب ليشكل الرحم الذي تتحرك فيه تلك الحلول.

فالإشكالية -فيما نرى- في أنماط المعالجة، سواء كان المطروح معالجة أزمة الغذاء أو الأزمات المركبة والمتداخلة الأخرى، لأن النظر إليها غالبًا ما يتم من خلال بعد واحد بعيداً عن المَركب الحقيقي لها، ذلك أن التنمية في أبجديتها الأولى عملية ثقافية، تبدأ من تشكيل الإنسان وتنتهي في وسائله.. وهي عملية حضارية شاملة لجميع الجوانب الحياتية، إذ لا يمكن أن يكون التقدم والتنمية في جانب والتخلف والتأزم في جانب آخر، فالأمران لا يمكن أن يتجاورا.

وإذا جاز لنا القول: بأن التنمية عملية ثقافية أولاً وقبل كل شيء، محلها الإنسان قبل أشيائه، فلا بد من إدراك معادلة الأمة الاجتماعية -كما أسلفنا- وعقيدتها وثقافتها ومخزونها التراثي،

والتأكد من خلال شواهد الواقع والتاريخ والتجارب البشرية المتعددة أن الفعل الاجتماعي لا يمكن أن يتكرر، فنقل تجارب التنمية كما هي مع تجاهل المخزون الثقافي والتراثي للأمة مصيره الفشل، بل وتكريس الفشل والتخلف وتنميته.

ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أن الأزمة الغذائية والاقتصادية بشكل أعم، هي أحد منعكسات أنظمة الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، التي ساهمت بطرد العقول والسواعد والخبرات والأموال، ويكفي أن نقول: بأن رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج وصلت إلى حدود (٨٥٠) مليار دولار، هذا في إطار الأموال، أما في مجال هجرة العقول والسواعد والخبرات فحدث ولا حرج.. فمن أين تتحق التنمية وكيف تعالج الأزمة؟! وعلى الأخص أن الكثير ممن يقومون على أمر السياسات لا يعانون من الأزمة أصلاً، وأن فلسفة صناعة الهزائم والأزمات تسوغ وتحقق لهم الالتجاء والارتماء.

وقد يكون مستغربًا أو لا يكون، أن الكثير من الأنظمة في العالم التي جاءت باسم معالجة الأزمة الاقتصادية، ورفعت شعارات تحسين أوضاع العامل والفلاح، وصعدت باسمهم ونصرة حقوقهم، انتهت إلى واقع أكثر حزنًا.

فقد خربت الأراضي الزراعية وعطلتها، واستدعت الفلاحين

والعمال لحواشي المدن للمساندة والمناصرة والتأييد، واستعمالهم كرصيد جاهز وعيون للسلطان، فأدى ذلك إلى إرهاق المدن وإرباكها، وبؤس خدماتها، وإفقار القرى والمزارع من الإنتاج واليد العاملة، ووجود طاقات هائلة معطلة تنتظر خبز السلطان، كما أدى الأمر إلى إيقاد نيران الصراع الطبقي، وتقديم أهل الولاء وإبعاد أهل الخبرة، فكان الحال ضغثًا على إبالة.. وكان لابد من المساعدات والخبرات الخارجية لصالح التنمية ومعالجة الأزمات، فتحولت إلى تنمية التخلف والعطالة وعدم الاعتماد على الذات، ثم انتهت إلى الارتماء عند أقدام (الآخر) وفتح الأسواق لمنتجاته وبضائعه، والعيش عالة عليه، واستمرار الحاجة إليه. إضافة إلى أن محاولات تحويل المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، أدت إلى ذهاب الأموال لشراء المصانع واستقدام العمال والخبراء وفي أحيان كثيرة استيراد المواد المعدة للصناعة، وانتهى إلى التكديس لمنتجات (الآخر) وخسارة المجتمع الزراعي والصناعي معًا، حيث فشل التصنيع وفشلت الزراعة.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، وإنما امتد إلى تغيير العادات والأنماط الاجتماعية، وتسللت ثقافة (الآخر) وفلسفته ومعاييره في الاستهلاك مع منتجاته.. ولعلنا نقول: إنها حالة الوهن الحضاري،

وحقبة القصعة، التي أخبر عنها وحذر منها الصادق المصدوق ﷺ بقوله: «**يُوشك الأمم أن تداعىٰ عليكم كما تداعىٰ الأكلة إلى قصعتها!** فقال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: **بل أنتم يومئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعنَّ الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفنَّ الله في قلوبكم الوهن!** فقال قائل: يا رسول الله وما الوهن؟ قال: **حب الدنيا وكراهية الموت**» (رواه أبوداود في الملاحم).

فالوهن الحضاري هو أن تعيش الأمة عالة على الأمم، وسوقًا لاستهلاك منتجاتها، وعجزًا عن الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي.. إنها مرحلة بروز إنسان الاستهلاك الذي يعب من الدنيا، وغياب إنسان الإنتاج، إنسان الواجب المحتسب، المؤمن بقيمة العمل وإنه عبادة يثاب عليها في الآخرة.

لذلك نقول: بأن الأزمات المتداخلة والمتلاحقة، تستدعي حضور إنسان الإسلام الحق، في إيمانه ومنهجه ونظرته المتوازنة، ونسبه المضبوطة، في مركب يجمع انسجام الأرض والسماء في نظام الكون، والدنيا والآخرة في نظام الدين، والعقيدة والروح والجسد في نظام الإنسان، والعبادة والعمل في نظام الحياة، والشورى والعدالة في نظام الحكم والإدارة، والعمل والإنتاج احتسابًا في نظام الاقتصاد، والأمن واليقين بتوفر الرزق وانقضاء الأجل.

وبعد :

فالكتاب الذي نقدمه اليوم، محاولةٌ لتشكيل رؤية متعمقة والتعرف على أسباب انحطاط المنطقة العربية الإسلامية، وعلاقة ذلك بتقدم المجتمع الغربي، واجتهاد لرصد مظاهر أزمة الغذاء والتعرف على أسبابها، وتراكم العجز، وغياب الإرادة، وافتقاد القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، واللجوء المتزايد إلى الأسواق الخارجية لطلب المزيد من المعونات، الأمر الذي أدى إلى ازدياد قيود وأطواق الارتهان المالي والغذائي ومن ثم السياسي، ونقد أنماط الاختيارات التنموية التي كرست التخلف والعجز، والتأكيد على أن المسؤول الأول عن الأزمة هو الإنسان، وليس عجز الطبيعة، فعطاؤها لا ينفد.

والباحث لم يقتصر على رصد مظاهر الأزمة وتداعياتها وعواقبها، وإنما اجتهد في رسم ملامح البديل للخروج من الأزمة، وقدرة الإسلام بعقيدته ومركبه الثقافي على إعادة التوازن والوفاق بين الإنسان والبيئة من حوله، في خطوة لا بد منها لمراجعة مفهوم التنمية والتخلص من الرؤية ذات البعد الواحد، وربط مفهوم التنمية الناجحة والمؤثرة بالثقافة بكل أبعادها ومفهوماتها.

والله من وراء القصد.

المقدمة

إن الصدمة الاستعمارية للمنطقة العربية الإسلامية، التي بددت خلالها مدافع الغرب ليل الأمن الواهم الذي عاشته شعوبها تجتر أمجاد ماض تليد، أثارت سؤالاً محورياً طالما احتدم الجدل بشأنه بين مختلف دعاة الإصلاح طوال ما يربو عن القرن ونصف القرن. ويتعلق بالموقف من هذا الغرب الزاحف ومن حضارته، ليشمل:

- أسباب انحطاط المنطقة العربية الإسلامية، كجزء من العالم الإسلامي، وتقدم العالم الغربي.
- ثم السبل الكفيلة بتحقيق النهضة الحضارية من جديد.

لكن، ولئن تمسك فريق حتى اليوم بطرح هذه الأسئلة بالحدة نفسها التي طرحت بها منذ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده... فإن قطاعًا مهمًا من النخبة العربية، اختصر السؤال وحول الحوار حول الاختيار بين بدائل تنتمي كلها إلى معسكر واحد، اشتراكية أم رأسمالية[1]. وذلك، منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث طرأت على الساحة الدولية جملة من المتغيرات، ساهمت بقسط وافر في تبديل جذري لمراكز القوى العالمية، دخل بمقتضاه نجم الإمبراطوريات

(١) جلال أمين، تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، القاهرة، مطبوعات القاهرة، ١٩٨٣، ص٥.

الأوربية الاستعمارية، التي هيمنت على العالم ردحاً من الزمن، مرحلة الأفول بعد أن أثخنتها الحروب، ليسطع بالمقابل نجم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي، الذي تفتت بدوره كدولة عظمى إثر مقاومة شرسة من الكتلة الرأسمالية تحت إمرة أمريكا...

وباقتصار الاختيار على بدائل تنتمي كلها إلى المعسكر الغربي وتقف على أرضه، فإن سبل النهضة أصبحت واضحة بينة مستقيمة ليس فيها لبس ولا التواء، وهي أن نسير سيرة الأوربيين ونسلك طريقهم، لنكون لهم أنداداً ونكون لهم شركاء في الحضارة(١)! وذلك رغم اختزال النهضة في البعد الاقتصادي، الذي تحولت معه القضية -للأسف- إلى قضية اقتصادية، وصورت المشكلة على أنها "التخلف الاقتصادي" والهدف على أنه التنمية(٢).

وعلى هذا الأساس، فإن الجدل تمحور حول مفهوم التنمية الذي يحقق التقدم الاقتصادي...

واليوم وبعد انقضاء ما يربو على نصف القرن، فإن المنطقة العربية الإسلامية، تقف على عتبة القرن الواحد والعشرين دون أن تتمكن من

---

(١) طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، ص ٤١، نقلاً عن يوسف القرضاوي، الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا، سلسلة حتمية الحل الإسلامي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨، ص ٤١.

(٢) جلال أمين، نفس المرجع السابق.

تحقيق التقدم، ولا كسر أطواق التخلف الاقتصادي، الذي يتجلى في أحد أبعاده في مشكلة الغذاء، التي ما فتئت تنخر كيانها.

فما هي مظاهر هذه المشكلة؟ وما هي أسبابها؟ ذلك هو موضوع الفصلين الأول والثاني من هذا البحث.

فالمظاهر تتمثل في عجز الطاقة الإنتاجية الغذائية العربية الراهنة عن تغطية الحاجات الاستهلاكية. وقد تجسد ذلك العجز في تدن هائل لمستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي، ترتب عنه لجوء متزايد إلى السوق الخارجية للاستيراد أو طلب المزيد من المعونات الغذائية، بكل ما ينجم عنه من تكريس لتغيير عادات وأنماط الاستهلاك، ومن ثم غزو حضاري وارتهان غذائي ومالي. أما الأسباب، فتنقسم إلى مباشرة، وغير مباشرة.

وتنحصر المباشرة منها في الاستعمار بشكله التاريخي الاستيطاني، التقليدي، والمعاصر المقنع، أو الجديد، الذي قام بدور كبير في زرع جذور مشكلة الغذاء ثم في استمرارها، إضافة إلى الاختيارات التنموية التي منحت التصنيع الأولوية المطلقة على أساس أنه يعني التنمية. وبهذا الخلط بينهما، فإن أهم مؤشراتها اختزلت في متوسط الدخل الفردي، وفي معدل نموه، حتى وإن كان يخفي في طياته فوارق مجحفة بين مختلف المداخيل، كما هو الشأن في سائر

الأقطار العربية الإسلامية.

وبذلك الخلط أيضًا فإن مفهوم التنمية، اقتصر على النمو الكمي للمواد، الذي لن يتحقق إلا بالتحديث المرادف للتصنيع، رمز التحضر ونبراس التقدم.. والتحديث لا يعني في هذا الإطار، إلا اللجوء إلى الخارج لتوريد التقانة، وذلك على حساب تطوير التقانة المحلية، وتشييد صرح إبداع تقاني خاص بها.

ومن ثم، وتحت غطاء تفوق الحديث على كل ما هو تقليدي، أو الدخيل على كل ما هو أصيل، فإن تراكم تجربة سنين عدة اكتسبت معها تلك التقانة ملاءمة أفضل تقبر كلياً، لتحل محلها التقانة المستوردة، على أساس أن النمو الكمي بالدول الصناعية حقق بمقتضاها قفزات عملاقة. وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي ولدت فيها، ولا التحولات الهيكلية، والفكرية، التي واكبت تطورها.

فبهذا المفهوم للتصنيع الذي يجمع بين التنمية والتحديث –حيث تقتصر التنمية على النمو الكمي، ودور التحديث في إنجاز ذلك النمو بالاعتماد كليًا على الدول الغربية، ومن ثم وضع التقانة في قلب التصنيع أو التنمية أو التحديث– اتخذ الأنموذج الغربي كمثال، لكنه لم يفض إلا إلى نتائج مخيبة للآمال على أرض المنطقة العربية الإسلامية، وذلك رغم استئثار التصنيع بالجزء الأوفر من جملة

الاستثمارات، بالتوازي مع فرضه نوعًا معينًا من الإنتاج لا يمت إلى تلبية طلبات السوق الداخلية بصلة.

وحتى بعض الأنشطة الفلاحية التي ظفرت بشيء من الاهتمام في غمرة التحديث، كانت تلك المُعَدَّة للتصدير حتى لا ينضب تدفق العملة الصعبة، فتتعثر المسيرة التنموية. وبذلك تنكشف العلاقة بين التصنيع ومشكلة الغذاء، التي لم تجن من ورائها الفلاحة إلا مزيداً من التخبط في جملة من المشاكل الداخلية، على غرار قضية التوزيع العقاري الذي يشكو من التفتت والتفاوت فضلاً عن تدهور ظروف الإقامة بالريف، بكل ما ينجم عنها من نزوح، ومن ثم تدهور للإنتاج الغذائي، مما يساهم مباشرة في استفحال مشكلة الغذاء.

أما الأسباب غير المباشرة فتتجلى من خلال كل من العوامل الديمغرافية والطبيعية، بما في ذلك الجفاف، والتصحر، والانجراف...، التي بوضعها على محك الواقع، تبين من ناحية أن العجز الخطير في الإنتاج بالنسبة لاحتياجات الاستهلاك من المحاصيل الفلاحية الغذائية الذي تعاني منه المنطقة العربية الإسلامية، ما فتئ يحصل في الوقت الذي يشكو فيه جزء مهم من مواردها الزراعية -أي الأرض والمياه- قلة الاستعمال.. ومن ناحية أخرى أن يد الإنسان ساهمت بقسط كبير في استفحال الظواهر الطبيعية الآنفة الذكر.

ولعل مثل هذا الوضع ينسحب على الصعيد العالمي، حيث يشكو زهاء [٨٠٠] مليون نسمة المجاعة وسوء التغذية، الظاهرة التي تعبر في اعتقادنا عن أزمة حقيقية فيما بين الإنسان وعلاقته ببيئته الطبيعية.

ففيم تتمثل تلك العلاقة؟ وكيف تتجلى بعض مظاهر أزمتها؟ وهل من بديل لتلك العلاقة؟ ذلك هو موضوع الفصل الثالث والأخير من هذا البحث، الذي يراهن على قدرة الإسلام في إعادة الوفاق والتكامل بين الإنسان وبيئته الطبيعية، بدل الصراع والتنافر، كخطوة ضرورية أولى في اتجاه مراجعة عميقة لمفهوم التنمية الذي وقع تطبيقه على صعيد المنطقة العربية الإسلامية، كجزء من العالم الثالث.

الفصل الأول
مظاهر مشكلة الغذاء

إن أهم ما يميز الطاقة الإنتاجية العربية، هو عجزها عن تغطية الحاجات الاستهلاكية. ويتجلى ذلك من خلال جملة من الظواهر، منها تدني مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي، بكل ما نجم عنه من لجوء إلى الخارج للحد من تفاقمه عبر التوريد أو طلب المعونات الغذائية.

تدني مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي

تشير بيانات (الجدول رقم١) إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي في المنطقة العربية الإسلامية، سجلت أثناء الفترة الواقعة ما بين (١٩٧٠-١٩٧٢م) و (١٩٩٠-١٩٩٤م)، على سبيل الذكر، تقهقراً لمجموع السلع الغذائية من ٨٩٪ إلى ٧٦٪.

وعلى صعيد جزئي، فإن الأسماك فقط ظلت تحافظ على فائض، ارتفع من ١١٪ إلى ١٥٪، في حين إن نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب انخفضت من ٧٨٪ إلى ٦٠٪. وبالنسبة إلى البطاطا والبقول والخضر والفاكهة، فإن المنطقة العربية الإسلامية، قد تحولت من حالة الاكتفاء الذاتي -مع تحقيق فائض مهم نسبياً، خصوصاً في الفاكهة ٢٢٪، وفي البقول ١٦٪، أثناء الفترة الأولى- إلى وضعية تتميز بعجز

يقدر لمختلف السلع على التوالي، باستثناء الفاكهة، بحوالي ٣٪، ٢٨٪، ٢٪، في حين أن السكر سجل أدنى نسبة من الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى تقهقرها من ٤٢٪ إلى نحو ٣٨٪.

وفيما يتعلق بالزيوت واللحوم الحمراء والبيضاء، فإن نسبتها تدهورت من ٦٧٪ و٩٦٪ و٩١٪، إلى ٣٥٪ و٨٥٪ و٧٨٪.

وختاماً فإن اللبن تدنت نسبته من ٨٤٪ إلى ٦١٪، وذلك خلافاً للبيض الذي ولئن سجلت نسبته تحسناً من ٨٣٪ إلى ٩٥٪، فإنها تظل دون مستوى الاكتفاء الذاتي. وأمام هذا التدهور الخطير لنسب الاكتفاء الذاتي في السلع الغذائية، وقع اللجوء إلى الخارج للحد من تلك الخصاصة الغذائية.

الــواردات الغـــذائيـــة

لئن كانت الحبوب تشكل أهم مقومات النظام الغذائي بالمنطقة العربية الإسلامية -لأن نسبة الزلاليات والكالوريهات ذات المنشأ النباتي تفوق بكثير منها ذات المنشأ الحيواني، ٦٨٪ و٨٦٪ مقابل ٣٢٪ و١٤٪ أثناء فترة (١٩٨٦-١٩٨٨م) على سبيل الذكر[١]- فإن

(١) لمزيد من التفصيل بشأن هذه الأرقام انظر البيانات الواردة في:
Food and Agriculture Organisation (FAO), Annuaire Production, Rome, 1989, vol. 43, PP 290 - 292.

إنتاجها لا يفي إلا بما يفوق نصف الاستهلاك بقليل، العامل الذي جعل من متوسط الواردات السنوية يقفز من ٣٥٨٣٤ ألف طن خلال فترة (١٩٨٦–١٩٨٨م) إلى ٤٠٢٨٤ ألف طن على امتداد فترة (١٩٩٣–١٩٩٥م)، أو ما يعادل ١٦,٥٪ و١٧,٥٪ من جملة الواردات العالمية للحبوب، (جدول رقم٢). ولقد استأثرت كل من مصر والجزائر والسعودية والعراق والمغرب بحوالي ٧٦,٥٪ و ٦٩٪ أثناء الفترتين على التوالي.

أما اللحوم فإن متوسط واردات المنطقة العربية الإسلامية منها، سجل انخفاضاً فيما بين الفترتين الآنفتي الذكر، من ٩٤٠ ألف طن إلى ٨٧٥ ألف طن، أو ما يوازي نسبة ٩,٣٪ و ٦,٢٪ من جملة واردات العالم من هذه السلع، (جدول رقم٣). وتتقاسم كل من السعودية، ومصر، والإمارات، أثناء الفترتين على التوالي، زهاء ٦٠٪ من إجمالي الواردات العربية من اللحوم.

وعلى مستوى القيمة، فإن الواردات الغذائية العربية قفزت من ١٣٥٢٢ مليون دولار سنة ١٩٨٠م، إلى ١٧٩١٦مليون دولار سنة ١٩٩٣م (جدول رقم٤). وفي ضوء هذا التزايد المطرد لتكاليف الواردات، الذي يعود أساساً إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية الموردة وجزئياً إلى تضخم الطلب الداخلي جراء النمو الديمغرافي السريع الذي

تشهده المنطقة، والتحسن النسبي للطاقة الشرائية، ماذا عسى أن يكون دور المعونات الغذائية التي تتلقاها الأقطار العربية الإسلامية الأقل قدرة على تحمل أعباء تلك الواردات؟

المعونات الغذائية: مَنْ يُساعد مَنْ؟

تفيد البيانات الواردة في (الجدول رقم٥) أن معدل حجم المعونات التي تلقتها المنطقة العربية على امتداد فترة (١٩٩٠-١٩٩٢)، يقدر بالنسبة إلى الحبوب بحوالي ٢٦١٦ ألف طن متري، ونحو ١٣٠٣طن متري من الزيوت، وقرابة ٢٣٢١ طن متري من الحليب. وقد استأثرت كل من مصر والسودان والأردن والمغرب بزهاء ٨٠٪ من معونات الحبوب، والمغرب والسودان ومصر والصومال بنحو ٨٣٪ من معونات الزيت، وأيضًا المغرب والسودان وتونس ومصر وسوريا بما يفوق ٧٢٪ من معونات الحليب.

وتبلغ نسبة المعونات الغذائية الموجهة إلى بعض الأقطار العربية من المعونات الغذائية العالمية أثناء الفترة الآنفة الذكر، ٢٥٫٦٪ بالنسبة للحبوب و٢٢٪ بالنسبة للزيوت و٥٧٫٤٪ بالنسبة للحليب. في حين أن أهم الأطراف المانحة لها على المستوى العالمي تتمثل أساسًا في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٧٤٫٤٪ و٧٤٫٨٪ و٥١٫٨٪ لكل من الحبوب والزيوت والحليب، وفي السوق الأوربية المشتركة بنسبة

١٢٪ و٧,١٦٪ و٣,٣٢٪ لنفس السلع الآنفة الذكر تباعًا.

وانطلاقًا من مكان الصدارة الذي تحتله الولايات المتحدة الأمريكية، والسوق الأوربية المشتركة، بدرجة أقل، سنحاول أن نتعرض إلى معونة كل منهما بشيء من التفصيل، بهدف استكشاف الدور الحقيقي لمثل هذه المعونات للدول المانحة. وذلك قبل التطرق إلى انعكاساتها على الدول المتلقية لها، لأن تنزيل تلك المعونات في الإطار العالمي الراهن، الذي تشقه التناقضات، وتتحكم فيه المصالح، يجعل منها حسب تعبير جريدة لوموند الفرنسية "هدية مسمومة في تجارة الفلاحة"، وذلك خلافًا للطبيعة الإنسانية التي تتراءى إذا ما اقتصرنا على الجوانب الظاهرة لمثل هذه المعونات، أو إلى ما قد يحاول أن يضفيه عليها مانحوها تحت شعارات ملغومة(١).

أ- المعونة الأمريكية والسوق الأوربية المشتركة:

إن الحديث بشأن المعونة الأمريكية يحتم العودة إلى القانون رقم ٤٨٠ الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥٤م، لتنظيم معوناتها الخارجية تحت شعار: (غذاء العالم)، الذي يتضمن أربعة عناوين(٢)،

---

(١) -Les Biensfaits douteux de I'aide alimentaire, Le Monde, du 21/2/1984.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

George Suzan, Les Stratéges de la faim, Editions Graunouer, 1981, P 226.
Catherine Hugel, L'Aide alimentaire-Analyse comparative, préface de Collette Nême, Série science économique,3 ,Paris, Presse Universitaire de France,1977, P 17.

تحمل طبيعة السلام، على الطريقة الأمريكية.

العنوان الأول: تبيع بمقتضاه الولايات المتحدة الأمريكية فوائضها الفلاحية للبلدان الصديقة، مقابل عملاتها المحلية، وتودع بالبنك المركزي للبلد المعني، تسدد بها أمريكا حاجاتها في ذلك البلد.

العنوان الثاني: يتعلق بالإعانات الاستعجالية والهبات الغذائية الموجهة إلى البلدان الصديقة لتوزع وفق طرق ثلاث:

- من حكومة إلى حكومة، والبلد الذي يتلقى مثل هذه الأغذية يمتلك حرية توزيعها دون مقابل، أو بيعها داخل حدوده فقط.
- عن طريق منظمات خيرية أمريكية، مثل خدمة الكنيسة العالمية.
- عبر البرنامج الغذائي العالمي في روما، حيث مقر منظمة الزراعة والأغذية.

العنوان الثالث: يتعلق بمقايضة مواد غذائية مقابل مواد أولية. فكل دولة من دول العالم الثالث، والذي تمثل المنطقة العربية الإسلامية أحد أجزائه، تمدها الولايات المتحدة الأمريكية بمعونة غذائية، تدفع قيمة ما يعادلها من موادها الأولية ثمناً لها، خصوصاً من المعادن النادرة، وقد مكن ذلك الولايات المتحدة الأمريكية من تكوين مخزونات استراتيجية أساساً لحاجات برنامجها النووي.

العنوان الرابع: وهو تحوير أدخل على القانون العام ٤٨٠ لسنة

١٩٥٩م، يتعلق بالبيع مقابل دولارات أو عملات أخرى قابلة للتحويل، التي وقع التخلي عنها في نهاية ١٩٧١م، وذلك في إطار عقود طويلة المدى.

لكن، ولئن مثلت العناوين الأربعة الآنفة الذكر مضمون هذا القانون. فماذا عن ظروف نشأته؟

إن سنة ١٩٥٤م، التي وضع أثناءها هذا القانون، عاشت حدثين بارزين، تمثل الأول في الحرب الكورية، التي دارت بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥٣م، والتي كانت تستأثر باستهلاك قسط كبير من الإنتاج الفلاحي الأمريكي، الذي قفز بسببها إلى مستويات عليا نتيجة الثورة الخضراء، وضمان أسعار مشجعة للفلاحين. في حين أن الحدث الثاني تمثل في إنهاء أوروبا إعادة بنائها، والتي شكلت بدورها سوقًا لذلك الإنتاج طيلة فترة ذلك التشييد الجديد.

وقد كان لكل هذه الأحداث المتشابكة انعكاسات سلبية على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، التي بعد أن كانت تمثل نسبة ٤٠٪ من الحبوب على الأسواق العالمية خلال فترة (١٩٤٩-١٩٥٢م) تقهقرت إلى نحو ٢٠٪ و٢٢٪ خلال فترتي (١٩٥٢- ١٩٥٣م) و(١٩٥٣-١٩٥٤) على التوالي[(١)].

---

(١) George Suzan, Idem.
Le Courrier, Afrique Caraîbe CEE, Dossier sur l'aide alimentaire, No 118, Novembre-Décembre, année. 1989, P 55.

وقد تولد عن ضيق السوق الخارجي تراكم لفوائض الحبوب قدر بحوالي ١٣ مليون طن أثناء (١٩٥٢- ١٩٥٣)، قفز أثره حجم المخزونات إلى ما يقارب ٤٢ مليون طن خلال (١٩٥٣-١٩٥٤م)، الفترة التي شهدت ولادة هذا القانون. وعلى ضوء مضمون وظروف نشأة هذا القانون العام، فهل من علاقة بين المعونات وفوائض الإنتاج؟

إن سن هذا القانون في خضم ظروف اتسمت بتقليص الطلب الخارجي على الإنتاج الغذائي الأمريكي، ووضع المعونات الغذائية في إطار القيم الفردانية الغربية السائدة، المتمثلة في الإنتاج للسوق لتحقيق أقصىٰ الأرباح، لا يجعل منها إلا أداة لتنشيط الصادرات بهدف التخلص من الفوائض. وفي هذا الإطار توصلت بعض الدراسات(١)، إثر المقارنة بين القيمة التراكمية للمعونة التي تقدمها أمريكا وواردات بعض الدول منها العربية الإسلامية، إلى أن حجم الواردات التراكمية أصبح يفوق حجم المعونات التراكمية الذي تتلقاه تلك الدول... الظاهرة التي أقروا على ضوئها، أن المعونة لعبت دورها كما ينبغي في تنشيط الصادرات التجارية.

وعموماً، إذا كانت هذه المعونات لا تمنح إلا على أساس

---

(١) انظر في هذا المجال:

Sophie Bessis, L'Arme alimentaire, Paris, Maspéro, 1981, P 218.

George Suzan, Idem, p 233.

الاعتبارات التي تمليها المصالح الأمريكية، فماذا عن معونة السوق الأوربية المشتركة؟

إن هذه المعونة التي حددت بعض أهدافها وثيقة ١٩٧٤م، المتعلقة بسياسة المعونة الغذائية للسوق، انطلقت منذ سنة ١٩٦٨م. ومن بين تلك الأهداف[١]:

- خلق وسيلة هامة للسياسة العامة للسوق الموسعة إزاء الدول النامية، التي تمثل الأقطار العربية الإسلامية جزءاً منها.
- تشجيع الصادرات التجارية للمواد الفلاحية، وذلك بالاعتماد على التعليمات، التي يمكن استخلاصها من تجارب بعض البلدان المانحة للمعونة تقليدياً.

وعلى هذا الأساس، فإن المعونة الغذائية لا تعمل إلا على تنشيط صادرات الدول المانحة، مقابل تكريسها تبعية الأطراف التي تتلقاها، أي تبعية المنطقة العربية الإسلامية في هذا الإطار، وذلك إذا ما تجاوزنا المسكنات والخدمات الظرفية التي تقدمها.

ب- من المعونة إلى التبعية:

إن التبعية في هذا الإطار تتجسد على أكثر من صعيد، لأن

(١) Sophie Bessis, Idem.

المعونة، علاوة على كونها تشكل أحد المسالك الذي تتراكم عبره الديون الخارجية(١)، فإنها تساهم في خلق طلبات جديدة لا تلبى إلا من طرف الدول المانحة لها، وذلك طبقًا للآلية التالية:

معونة ⮜ استثمار ⮜ طلب جديد ⮜ توريد ⮜ تبعية

أو بعبارة أخرى، أن هذه المعونة، يُستثمر عمومًا جزءٌ منها بالقطر الذي تلقاها، ويخلق هذا الاستثمار طلبات جديدة تنتجها أو توفرها الدولة التي منحت المعونة، ولتلبيتها لا بد إذًا من التوريد حتى لا يتوقف النشاط، ومن ثم السقوط في أيدي أخطبوط التبعية.

لكن الأخطر من ذلك كله، أن إقحام مواد استهلاكية عبر المعونة الغذائية، يؤدي إلى تغيير العادات الاستهلاكية، وذلك بالقضاء على الأذواق المحلية التي كان إشباعها يعتمد على ما يوفره الإنتاج الفلاحي الداخلي، لتحل محلها الأذواق الدخيلة أو المستوردة التي أحدثتها المواد الغذائية الأجنبية المقحمة...

---

(١) لكشف حقيقة العلاقة بين الديون والمعونة، التي تبرهن مرة أخرى أنها حتى وإن بدت بريئة فإنها ليست دون مقابل، يمكن الإشارة إلى جانب آخر من هذه المعونات يتمثل في القروض ذات المدى الطويل ونسب الفوائد المنخفضة، التي رغم إدراجها ضمن قائمة المعونات لتضخيم حجمها، فإنها تبقى - والفوائد المنجرة عنها- دينا يثقل كاهل بعض أقطار المنطقة العربية الإسلامية، وبذلك فإنها تساهم في رفع حجم التداين، وتتجاوز وظيفتها تمويل الواردات الغذائية وغيرها، إلى توطيد أركان التبعية المالية...

وكلما قضت تلك الأذواق على الأذواق المحلية، استوجب تلبيتها اللجوء إلى الخارج شيئًا فشيئًا، مقابل الإعراض عن طلب واستهلاك مواد الإنتاج الفلاحي الداخلي، الذي تفقد من جرائه -بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها بالمقارنة مع الأسعار المتدنية نسبيًا والتي تباع بها الواردات الغذائية- كل تكافؤ في المنافسة، فيتضاعف حجم تلك الواردات على حساب تشجيع الإنتاج الغذائي الداخلي، الذي ما يفتأ يتقهقر بسبب تقلص الطلب وضيق السوق، لتتولد عنه التبعية الغذائية، التي لا يبقى لنا إلا نتساءل على ضوئها: مَنْ يساعد مَنْ؟

لقد تبين من خلال ما تقدم، أن المعونة تحولت من هدية -في بعدها الظاهري- لمساعدة الأطراف المتقبلة لها، إلى هدية -في بعدها الحقيقي- تساعد بها الدولُ المانحة نفسَها على تجاوز أزماتها، وتصريف فوائض إنتاجها، ومن ثم فإنها ما فتئت تمثل أداة مراقبة بأيدي المانحين، يعملون من خلالها على الحد من إرادة شعوب المنطقة في التوق والتطلع للقضاء على دابر التخلف، الذي تشكل التبعية أحد أبعاده، وفي اختيار اتجاه غدها بكل ما لهذا الغد من أبعاد حضارية، وخصوصيات دينية، وثقافية، واجتماعية... بعد أن باتت خاضعة لرحمة تلك الدول التي توفر لها لقمة العيش، تملي عليها شروطها وتفرض عليها تبني قيمها، وأنماط عيشها، في المأكل، والملبس،

والمسكن ..... ولو بطرق غير مباشرة، مثل تغيير العادات الاستهلاكية، والاعتماد على اغتراب النخبة، وغربة الشعوب...

اغتراب النخبة، التي أضحت بمقتضاه منبتة عن واقعها، تقلد مناهج الحياة الغربية، على أساس أنها رمز التمدن والازدهار، وتتقبل تبرعات الدول الغربية، وتلهث وراء مساعدة مستشاريها، وتعمل على جلب الشركات الاحتكارية العالمية، سعياً وراء سراب الانطلاق الاقتصادي.

وغربة الشعوب، التي شوّه هويتَها العربية الإسلامية الغزوُ الثقافي، وهمشها الاستبداد السياسي، وتفشي الأمية في صفوفها، وأثخنها الظلم الاجتماعي الذي جعلها أسيرة الجري وراء لقمة العيش، دون الخروج من الخصاصة والحرمان... فإذا ما شكلت كل هذه العوامل، السابقة الذكر، المتفاعلة فيما بينها، بعض مظاهر مشكلة الغذاء في الوطن العربي، فماذا عن أسبابها؟

الفصل الثاني
أسباب مشكلة الغذاء

إن تدني مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي واتساع رقعة سوء التغذية النسبي، جعل مشكلة الغذاء مركز اهتمام العديد من الأطراف، لما لها من انعكاسات خطيرة، تحولت معها الملايين من سكان المنطقة العربية الإسلامية إلى العيش تحت رحمة الدول الرأسمالية المحتكرة لفوائض الإنتاج. وكلما ازداد تدهور إنتاجها، تمتنت أواصر تبعيتها الغذائية، بل والشاملة، لتلك الدول، وسيطرتها عليها.. فهل من تفسير لجذور هذه المشكلة؟

في هذا السياق سنتطرق، في صعيد أول إلى بعض الأسباب المباشرة المتمثلة في دور كل من الاستعمار والاختيارات التنموية، وفي صعيد ثان إلى بعض الأسباب غير المباشرة المتمثلة في العوامل الديمغرافية والطبيعية.

المبحث الأول: الأسباب المباشرة

تتمثل الأسباب المباشرة -كما أسلفنا- في دور كل من الاستعمار والاختيارات التنموية، اللذين سنتناولهما تباعًا بشيء من التفصيل.

١- دور الاستعمار:

لقد لعب الاستعمار دوراً كبيراً في زرع جذور مشكلة الغذاء، هذه المشكلة التي ظهرت في وضح النهار بعد ما يزيد على قرن ونصف القرن، منذ أن انطلق الاستعمار الغربي في الاستيطان بالمنطقة العربية الإسلامية. ولئن استغرق بروز هذه المشكلة كل هذه الحقبة من الزمن، لتسقط خلالها كل الأقنعة التي طالما تخفت وراءها الأهداف الاستعمارية تحت شعارات مزيفة تحمل في ظاهرها الخروج بالمنطقة، كجزء من العالم الثالث، من هوّة الفقر وظلام الجهل، لتكرس في الواقع التجزئة والسيطرة الشاملة بمختلف أبعادها، خصوصاً الثقافية منها، التي من خلالها تخترق أفكارُ المستعمر وثقافتُه ونمطُ حياته العقولَ والمجتمعَ، وتساهم من ثم في تشويه الهوية العربية الإسلامية لشعوب المنطقة، وتحطيم أسس وحدتها وتمايزها الحضاري الذي يشكل الإسلام عموده الفقري[١]...

---

(١) في هذا الإطار يقول الأستاذ منير شفيق: إن الغزو الثقافي الحضاري هو الأخطر والأشد فاعلية، لأنه يكرس التجزئة كما يتغذى منها، ولأنه يجعل الغرب يدخل العقول والبيوت، فيعهد إلى إبعاد الإسلام أيديولوجية وثقافة وحضارة ونهج حياة، وإحلال أفكار الغرب وأيديولوجياته وثقافته وحضارته ونهج حياته وأنماطه المعيشية. أي أن هذا الغزو يقوم بعملية تحطيم لأساسات استقلال الأمة ووحدتها وهويتها وقدرتها على النهوض، ثم إلقائها في أحضان التبعية لأنماط الحياة الغربية، فتصبح معايير الغرب وقيمه، على اختلافها وتناقضاتها، مرتكزاتنا ومنطلقاتنا، وذلك بالنسبة إلى مختلف مجالات حياتنا الفكرية والأخلاقية والحضارية والمادية والمعيشية والاجتماعية. وبهذا تصبح الهيمنة شاملة، تتعدى تلك الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية... الأمر الذي =

لئن استغرق ذلك كل هذه الحقبة، فإن الاستعمار لم يحافظ بدوره على أشكال التعامل نفسه مع المنطقة العربية الإسلامية لنهب خيراتها الطبيعية واستنزاف طاقاتها البشرية، بل عمد إلى اتباع أشكال مكشوفة، وأخرى مقنعة، وفق متطلبات المرحلة.

ولتعريتها سنتعرض إلى مرحلة الاستعمار الاستيطاني أو المباشر، ثم مرحلة الاستعمار المقنع أو غير المباشر، حتى نتبين من خلالهما بعض الوسائل التي توخاها الاستعمار لزرع جذور مشكلة الغذاء وتعميقها شيئًا فشيئًا، لتتحول إلى إحدى المعضلات التي تهدد الوجود البشري بالمنطقة العربية الإسلامية، خاصة بعض أجزائها أثناء هذا الربع الأخير من القرن العشرين.

أ- مرحلة الاستعمار الاستيطاني:

فرض المبادلات النقدية وانتزاع الأراضي الخصبة:

لئن كان من بين أهداف الاستعمار الاستيطاني، توفير

= يجعل من المشروع القول: إن الموضوعات التي تحصر الاستعمار في الجوانب الآنفة الذكر، أي العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتطمس الجوانب المتعلقة بالحضارة والثقافة والتجزئة هي من مصدرات الغرب إلى عقولنا ومنهجنا في البحث. فالفكر الغربي، بكل مدارسه، يريدنا أن نبقى دائرين في فلكه، لذلك يقوم بطمس الجوانب التي تخرجنا من ذلك الفلك مقدمًا لنا جزءًا من الدواء الذي يعالج جزءًا من العلة، وهو الانتباه إلى الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية في السيطرة الاستعمارية، ولكنه في المقابل يبقي الجزء الأكبر من العلة بلا دواء ولا علاج، بل يزينه تزيينًا. ثم سرعان ما يفقد ذلك الجزء من الدواء مفعوله، فتعود السيطرة الشاملة بحلة جديدة، وتحت أسماء جديدة (الإسلام في معركة الحضارة، ط١، تونس، ١٩٨٣م، ص١٩٥ -٢٠٠، لمزيد من التفصيل).

ما يحتاجه "المتروبول" من مواد فلاحية، غذائية كانت أم صناعية، وبتكاليف أبخس مما هي عليه بالدولة الاستعمارية، فإن تلك المهام ليست منفصلة عن إدخال حضارة المستعمر -كما أسلفنا- وحمايتها، تلك الحضارة الغربية التي ترعرعت في أحضانها الرأسمالية على الأموال المنهوبة للأمريكيتين من أفريقيا والشرق الأقصىٰ، وبالإفادة، على سلم لم يسبق له مثيل في الماضي، من الاختراعات التي أخذتها (أوروبا) عن الصينيين وعن العرب: بحرية تفيد من أجهزة دفة السفن ومن البوصلة، وهي تيسر إمكان الملاحة البحرية إلى مسافات طويلة، وكذلك استخدام البارود والأسلحة النارية بوجه خاص[١].

وبذلك، فإن تطور الآلة الاستعمارية العسكرية المدمرة مكنت الدول الرأسمالية من بسط نفوذها الاستيطاني في المنطقة العربية الإسلامية لتحقيق أهدافها. وحتى نقتصر على الجانب الفلاحي، فما هي الوسائل التي توخاها الاستعمار في هذا القطاع لتوفير حاجياته، ومن ثم زرع الأسباب التاريخية لمشكلة الغذاء؟

إن من بين ما توخاه الاستعمار هو إدخال المبادلات النقدية، ونشرها بالأرياف خاصة، حيث كانت المقايضة تلعب دور مهماً نسبياً في العلاقات التجارية، العامل الذي كان يستوجب بالضرورة على

---

(١) روجيه غارودي، حوار الحضارات، طبعة ٢، بيروت، باريس، منشورات عويدات، ١٩٨٦م، ص٤٧.

مستوى الإنتاج، توفير ما يفي بحاجيات الطلب الداخلي والذوق المحلي لتيسير عملية المقايضة.

لكن، ومنذ دخول المنطقة العربية الإسلامية تحت هيمنة الآلة العسكرية الرأسمالية، وسيطرتها المباشرة، فرض عليها الاستعمار الغربي نظامه النقدي الذي أزاح شيئًا فشيئًا النظام السائد للمبادلات، وذلك بفرض نوع معين من الإنتاج الفلاحي لا يلبي إلا طلباته على حساب طلب السكان الأصليين، لأن النقود بعد أن أصبحت تشكل أساس المبادلات، فإن الحصول عليها يقضي إنتاج مواد سهلة الرواج... تلك المواد أو السلع التي لا يمكن أن تكون غير التي يشجعها الاستعمار بهدف التصدير نحو "المتروبول"، وبذلك تقهقر الإنتاج للاستهلاك الغذائي الداخلي، بعد أن توجه النشاط المحلي لتوفير وإنتاج المواد الفلاحية الغذائية منها والصناعية التصديرية.

ومن ثم فالإيفاء بحاجيات السكان الأصليين يقتضي اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية، بل وحتى التقانة، والمدخلات لإنتاج المواد التصديرية، الذي من خلاله، أي الاستيراد، يتم إرساء سلوك استهلاكي جديد، ونمط عيش مستورد، يقضي شيئًا فشيئًا على الأنماط المحلية، ويحقق المستعمر بذلك كل مهامه من توفير حاجياته إلى إدخال حضارته، فالتبعية بمختلف أبعادها.

لكن ولفرض المواد الفلاحية التصديرية مثل الكروم لصنع الخمر، والقمح والقطن والزيتون والفول السوداني... لم يقف الاستعمار عند حدود إدخال المبادلات النقدية، بل عمد إلى طرق أخرى لعبت كذلك المبادلات دوراً فعالاً في تدعيمها، تمثلت في انتزاع الأراضي الخصبة. وقد بلغت في الجزائر[1] جملة الأراضي التي تم انتزاعها من المواطنين وإعطاؤها للمستوطنين، والتي صودرت من سكان الريف خلال الفترة ما بين عامي ١٨٤٠و١٩٥٠م حوالي ٢,٧٠٣,٠٠ هكتار... وعام ١٩٦٠م كانت الملكية العقارية الأوروبية، وتشمل الأراضي الزراعية التي يسيطر عليها المستوطنون، تمثل ٩٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، وكانت ٨٥٪ من الأراضي التي يسيطر عليها الأوروبيون ملك ستة آلاف من الملاك الكبار، وكان الاهتمام بها ينصب على زراعة القمح والكروم لحاجة فرنسا إليهما.

وفي تونس، فإنه بمقتضى المرسوم الصادر في شباط/فبراير١٨٨٢م، القاضي بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة، تم الاستيلاء على مساحات شاسعة، وإعادة توزيعها على مستوطنين، ثم لجأت السلطات

---

(١) لمزيد من التوسع حول أقطار المغرب العربي الواردة على سبيل الذكر كجزء من المنطقة العربية الإسلامية، انظر: عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي، دراسة تاريخية مقارنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٧١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٣م، ص ١٩ وما بعدها...

الفرنسية في خطوتها الثانية لتنفيذ سياستها إلى الاستيلاء على الأوقاف الخيرية، ومنحها بدورها إلى المستوطنين، ثم استمرت السلطات الفرنسية في سياسة الاستعمار الرسمي بإجراءاتها المتتالية، وأقدمت على التوسع في أملاك الدولة لتتمكن من إعادة توزيعها على المستوطنين، دون أن تخلق لها هذه السياسة مشكلات محلية.

ونتج عن تطبيق هذه السياسة، أن بلغ ما يملكه المستعمر[1]، نحو ٥٦٢٠٠٠ هكتار، منها ١٥٠,٠٠٠ هكتار تتقاسمها أربع شركات رأسمالية كبرى: الشركة الفرنسية الأفريقية للنفيضة، شركة الفوسفات والخط الحديدي لقفصة، شركة الضيعات الفرنسية، والتجمع العقاري، في حين أن باقي المساحة هي ملك (٣٥٠٠٠) من المستعمرين.

أما في المغرب الأقصىٰ، فإن الاستعمار مارس أساليب جديدة في انتزاع الأراضي، فهناك أراض لم تستطع السلطات الاستعمارية انتزاعها مباشرة، لأن العرف القبلي يقضي عدم بيع الأرض إلا لأفراد القبيلة نفسها، ولم يأبه الاستعمار بهذا العرف، ولكنه كان يريد تنفيذ سياسته بأكثر قدر من الهدوء وبأقل التكاليف، دون استنفار وإثارة القبائل، عن طريق وسائل غير مباشرة، إذا أمكن ذلك، لذلك لجأت

(١) تونس، وزارة الإعلام، تونس والمسيرة الشاملة، ص١٢١.

الإدارة الاستعمارية إلى دفع إدارة الأملاك المخزنية (أملاك الدولة) إلى منازعة أصحاب الأرض وانتزاعها منهم وضمها إلى ما يسمى بـ"أراضي الجيش" ، وكان الغرض من هذا الأسلوب السيطرة على الأرض وإعادة توزيعها على المستوطنين، وذلك بالإضافة إلى استخدام سلاح الديون والإقراض، التي غرق بها الفلاحون إلى درجة عجزهم عن دفعها والوفاء بها، ومصادرة الأرض مقابل ذلك، وفي هذا الإطار فإن مجموع المساحات التي انتزعت من المواطنين، ارتفع من ١٥٠,٠٠٠ هكتار عام ١٩١٣م إلى ما يفوق ١,١٥٠,٠٠٠ هكتار عام ١٩٥٦م.

وختامًا، فإن سلطات الاحتلال الإيطالي أصدرت بعد ثلاث سنوات من دخولها القطر الليبي، عام ١٩١٤م، مرسومًا خاصًا بالأراضي الزراعية، يسمح للسلطات الاستعمارية بمنح الأراضي الأميرية للإيطاليين الذين يرغبون في الحصول عليها واستثمارها. وفي عام ١٩١٩م، جرت أول محاولة بشأن الامتيازات الزراعية، التي تمنح لفترة محددة بموجب مرسوم آخر صدر بهذا الخصوص، ويقضي بأن يدفع المستوطن أقساطًا سنوية لمدة ٩٠ سنة على أن تعود الأرض موضوع الامتياز إلى الدولة في نهاية المدة...

وفي شباط/فبراير سنة ١٩٢٣م، صدر مرسوم ثالث يقضي بالتملك لجميع الأراضي البور في طرابلس، من البحر حتى الجبل.

ونتيجة لهذا المرسوم، تملكت السلطات الاستعمارية مساحات من الأراضي بلغت ١٠٠,٠٠٠ هكتار صودر بعضها من السكان المحليين، ومنح إلى أصحاب الامتياز من المستوطنين... وقد كانت خطة الإيطاليين الاستيطانية تقضي أولاً بالاستيلاء على الأراضي القريبة من المدن، ثم بدأت بالامتداد والتوسع في هذه السياسة إلى المناطق الأخرى الصالحة للزراعة...

وعلى ضوء ما تقدم، فإن الاستعمار كان يستولي على أفضل الأراضي ليعيد توزيعها من جديد على المستعمرين بهدف إنتاج ما يلبي حاجيات "المتروبول"، مع تقديم التسهيلات الضرورية عند تصدير الإنتاج، لتوفير المرافق اللازمة، لحث المستعمرين على المكوث، ولتشكل قطب جذب لمعمرين وعسكريين جدد، يقوي بهم الاستعمار عضده في تدمير خيرات تلك الأراضي المغتصبة وتبديدها، وذلك على حساب السكان عموماً، والفلاحين الأصليين خصوصاً، الذين كانت ترهق كاهلهم الأداءات المجحفة التي فرضها الاستعمار لتمويل تلك المرافق، والخدمات، وشبكات الطرق، والسكك الحديدية، التي تربط بين أماكن الإنتاج والموانئ البحرية، لتحويل ذلك الإنتاج وتصديره إلى الخارج.

وقد كانت تلك الأداءات تدفع ببعض الفلاحين إلى إنتاج المواد

الفلاحية التصديرية ذات التسويق السريع، للحصول على النقد، أداة التعامل بين المستعمِر والمستعمَر، كما كانت تدفع بعضهم الآخر إلى التخلي عن أراضيهم لصالح المستعمرين، بعد أن يجدوا أنفسهم عاجزين عن دفع الضرائب، نظراً لارتفاع حجمها وانخفاض المداخيل.

وبهذه العملية المزدوجة -فرض الزراعات التصديرية، واغتصاب الأراضي لإنتاجها- زرع المستعمر جذور مشكلة الغذاء، وذلك على عدة أصعدة، منها: أن هذه الزراعات التي تنتجها المنطقة العربية الإسلامية، لا تلبي حاجيات السكان المحليين. ولتفادي هذا النقص، لعب التوريد والاستدانة كذلك دوراً ريادياً. فالتوريد المتزايد الذي يعد أحد مظاهر مشكلة الغذاء، تمتد جذوره التاريخية إلى الاستعمار الاستيطاني، إضافة إلى أن تلك الزراعات المحدودة العدد، باستمرارها وتكرارها أثناء كل موسم فلاحي، أنهكت الأراضي، بعد أن كان الفلاحون الأصليون يلجأون إلى التداول، أي تقسيم الأراضي إلى أجزاء. وعندما يزرع الفلاح جزءاً منها مع مراعاة تنويع الزراعات للحفاظ على خصب الأرض، فإن البقية تخلد إلى الراحة لتحسين نسبة الخصب.

أما على صعيد ثانٍ، فإن انتزاع الأراضي، وتوسيع رقعة الاغتصاب كلما قحلت وقل عطاؤها، كان يحصل على حساب الغابات، والمروج،

والمراعي، وكذلك الفلاحين، الذين بفقدانهم مورد رزقهم، وتدهور مستواهم الاجتماعي شيئًا فشيئًا، لجأوا إلى النزوح عن المدن والقرى، وتوغلوا في الجبال والأحراش والغابات ليعاضدوا مرغمين عملية تحطيمها، ذلك التحطيم الذي دعم الجذور التاريخية للتصحر، والجفاف والانجراف...، بعد أن افتقدت الطبيعة من جراء تسارع تلك الظاهرة توازنها البيولوجي.

فإذا كان ما تطرقنا إليه يمثل بعض الأشكال المباشرة التي توخاها الاستعمار، فإنه لم يقف عند هذا المستوى، بل تجاوزه إلى وسائل مقنعة أخرى للحفاظ على مصالحه، ومن ثم تكريس مشكلة الغذاء، وتبعية المنطقة العربية الإسلامية بمختلف أبعادها.

ب- مرحلة الاستعمار المُقنّع:

دور الشركات الغذائية العالمية:

على عكس مرحلة الاستعمار الاستيطاني، التي اتسمت بالوجود العسكري المباشر، فإن مرحلة الاستعمار المقنع تتسم بالجلاء العسكري، ويجسدها الاستقلال السياسي للمنطقة العربية الإسلامية.

لكن، ورغم تغيير الأشكال بين مرحلة وأخرى، فإن الاستعمار لم يتخل عن أهدافه الثقافية والاقتصادية، المتمثلة في المجال الفلاحي، في توفير المواد الغذائية والصناعية التي يحتاجها.. بل وإثر التجائه

أثناء مرحلته الاستيطانية إلى المعمرين أساسًا لإنتاج تلك المواد، فإنه عمد خلال هذه المرحلة إلى أشكال مقنعة، منها الشركات العالمية الغذائية، لمواصلة الحفاظ على تلك المصالح وشحنها باتجاه الدول الاستعمارية تاريخيًا، حتى إننا أصبحنا اليوم نعيش عصر تغلغل الشركات الزراعية في العالم بأسره، وربط مزارع البلدان المتخلفة بأسواق الغذاء العالمية(١).

ولتحقيق أعلى نسب الأرباح، فإن هذه الشركات ما فتئت تفرض مراقبة على مسالك الإنتاج حتى تفي بكل طلبات القطاع، من أسمدة، ومبيدات، وبذور، وتجهيزات... وعلى مسالك التوزيع والتسويق كذلك، لمعرفتها العميقة بطلبات المستهلكين ذوي الطاقات الشرائية المرتفعة، والمتمثلة في الأقليات المسرفة بالأوساط الحضرية للمنطقة العربية الإسلامية، وفي جحافل المترفين بالمراكز المدنية للدول الصناعية الكبرى مثل نيويورك، وباريس، ولندن... لذلك وللاقتراب أكثر فأكثر من المنتجين والمستهلكين، فإنها تملك فروعًا في شتى أنحاء العالم.

ولتبيان أهمية المراقبة لدى تلك الشركات، كتب "أرنيست فيدر"، بأنها -أي المراقبة- بمثابة الشرط الأولي لتقرير ماذا تنتج، وما هي الكميات الضرورية، ثم متى وبأية وسيلة تتخلص من الإنتاج

---

(١) فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع (خرافة الندرة)، ترجمة أحمد حسان عبد الواحد، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٦٤، ١٩٨٣م، ص ٢٢٣.

النهائي، وكيف تضمن الحدود القصوى لترحيل الأرباح(١)؟ فإذا كان لهذه الشركات هذا الثقل كله، فكيف تساهم في تعميق جذور مشكلة الغذاء؟

إن هذه الشركات الغذائية بقدر ما تتحدث عن إنتاج الغذاء، فإنها لا تتحدث عن الفول ، والذرة، والقمح، ... بل تشير بدلاً من ذلك إلى الفراولة، واللحوم، والأزهار(٢). ففيما يتعلق مثلاً باللحوم، فإن إنتاج كيلوجرام واحد منها يتطلب ما بين ثلاثة إلى سبعة كيلوجرامات من الحبوب، وذلك طبقًا لنوع اللحم المطلوب، دواجن، خنزير، بقر، ولتوازن غذاء الماشية من طاقة، حبوب، ومن زلاليات(٣).

لذلك نجد أنه على مستوى مجمل الدول الصناعية، ٦٠٪ من كل الحبوب تستعمل لتغذية الحيوانات، أما على صعيد الولايات المتحدة الامريكية وحدها، فإن ٩٠٪ من الشعير، والذرة، والصويا، أي نسبة ما يوازي ربع الكمية غير المصدرة من الحبوب، تستهلكها

---

(١) Ernest Feder,Les Aspects négatifs de L'agro-industrie étrangère dans les Pays du tiers-monde, Revue problèmes économiques, LA Documentation Francaise, no 1500, 18 décembre, 1976.

(٢) فرانسيس مولاربيه وجوزيف كولينز، نفس المرجع السابق.

(٣) انظر لمزيد من التفصيل:

Jacque Bourrinet et Maurice Flory, L'Ordre alimentaire mondial, Coopération et développment, Série ouvrage, 4, Paris, Editions Economica, 1982, p 69.

Suzan George, Idem, p32.

الحيوانات، مما حدا بأحد الأمريكيين إلى أن يشير إلى أن سياسة تبديد محاصيل الولايات المتحدة الغنية بالزلاليات، شهدت نجاحًا، بلغت معه كمية الزلاليات المستعملة لتغذية الماشية فقط أكثر من ستة أضعاف الكميات الضرورية لتغذية الشعب الأمريكي. وكلما وقع إفراط في استهلاك اللحوم تبعه تبديد أكثر لذلك النوع من المحاصيل.

لكن إنتاج الشركات الغذائية العالمية الكبرى، لا يقتصر على ذلك، بل إنه يمتد أيضًا إلى المواد الفلاحية الصناعية، لسهولة تسويقها، وذلك على حساب الأغذية الأساسية للسواد الأعظم من الجماهير، التي لتوفيرها تفتح الأبواب على مصراعيها للتوريد بكل ما يولده من تغيير في نمط الاستهلاك، يعضده في ذلك تركيز تلك الشركات المفرط على الدعاية، التي تتحول معها جميع أنواع الحليب الاصطناعي، نستلي، سيريلاك... وكل أنواع المشروبات الغازية، كوكا كولا، فانتا... إلى "ضروريات" لا يكتمل نمو الأطفال أو لا تتم عملية الهضم وفتح الشهية بدونها!

هكذا إذًا، وبكل براءة وسذاجة، براءة الأطفال الرضع، وسذاجة التقليد السخيف، تساهم الشركات في زرع جذور مشكلة الغذاء، من خلال التأثير في إرادة المستهلكين لإنتاج وتسويق كل ما لا يمت إلى حاجاتهم الأساسية بصلة، لما يحققه ذلك من أرباح طائلة ترنو

إليها تلك الشركات.

لكن الاستعمار الذي تشكل تلك الشركات الغذائية العالمية وجهه المقنَّع، ليس السبب المباشر الوحيد لمشكلة الغذاء، بل للاختيارات التنموية ضلع ظاهر في ذلك.

٢- دور الاختيارات التنموية:

إن جل المهتمين بشؤون المنطقة العربية الإسلامية، استخلصوا الدور الذي أولته الاختيارات التنموية للتصنيع. فما هي إذاً العلاقة بينه وبين أزمة الغذاء؟ ذلك ما سنحاول التطرق إليه، إثر تسليط بعض الأضواء على مفهوم التنمية الذي وقع اعتماده بهذه الربوع لكسر أطواق التخلف، والذي بموجبه احتل التصنيع مركز الصدارة على صعيد استراتيجيات التنمية، الذي يسعى إلى بعث إنتاج محلي يعوض ما كان يستورد من قبل، أو ما كان يمكن أن يستورد ما لم يتوفر ذلك الإنتاج، أو التصديرية، التي تعني إقامة إنتاج محلي معد أساساً للتصدير.

أ- أية تنمية لكسر أطواق التخلف:

إن التصور الأساس الذي طرح من أجل تحقيق التنمية، اعتبر أن حضارة الرجل الأبيض هي نموذج التقدم المثالي والوحيد، الذي يمكن أن تبلغه مختلف شعوب المعمورة. ولترسيخ هذا الزعم، عمد الإنتاج الفكري الغربي إلى التركيز على تفوق العقل الأوربي، وعلى اختزال

تاريخ الحضارة البشرية التي ولدت عندهم في اليونان، وازدهرت وانتشرت على يد الرومان، وتراجعت في العصور الوسطى لتنبعث من جديد بحيوية متدفقة ومتجددة أبداً، منذ عصر النهضة حين أعاد الأوروبيون اكتشاف تراث الإغريق والرومان(١). أما التخلف، فقد اعتبر بدوره درجة أدنى من التطور، أو بالأحرى مجرد تأخر(٢).

وعلى أساس هذا التصور لكل من التقدم والتخلف(٣)، فإن اللحاق بركب الحضارة، ومن ثم القضاء على الهوة، يفترض أن يكون

---

(١) إسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، بيروت، دار الوحدة، سنة ١٩٨٣، ص ٣٩.

(٢) G.Caire, Histoire recette ou histoire méthode, A propos de la problématique Rostovienne et desparadigmes dominants de l'économie du développement, Revue Economie et Société, Février 1984, p 264.

(٣) في هذا السياق، ولمزيد من التوضيح لهذه المسألة الجوهرية، يقول الأستاذ منير شفيق:

ثمة أكثر من مدرسة فكرية في الغرب لها نظرية محددة حول موضوع التطور التاريخي والواقع الراهن. ومن ثم تصبح تلك النظرية معيار الحكم على ما هو تقدم وما هو تأخر. فهنالك المدرسة التي تتخذ عنصر القوة وتنازع البقاء معياراً للتقدم والتأخر. وهنا تدخل القوة المادية والعلوم والتقنيات والقدرات الإنتاجية باعتبارها معياراً لما هو "أقوى وأصلح"، أي ما هو تقدم. وعندما يقوم المعيار على هذا الأساس يصبح القوي هو صاحب "الحق"، وهو الأصلح للبقاء، وهو ممثل "التقدم"... فيصبح ما يقوم به من أعمال تقدماً وإلى أمام، وما يقوم ضده من أعمال تأخراً وإلى وراء. ويغدو نموذجه ونمطه نموذج التقدم ونمطه..

وثمة مدارس أخرى في الغرب لها نظريات متشابهة، بهذا القدر أو ذاك، لتلك النظرية حتى لو رفضت مقولة "البقاء للأصلح"، أما وجه الشبه فهو الاستناد إلى مفهوم التقدم المادي-العلمي والتقني وتطور أدوات الإنتاج والقوى الإنتاجية واختلاف أشكال علاقات الإنتاج (الملكية) أساساً لتحديد التقدم والتأخر، أو ما هو إلى الأمام، وما هو إلى الوراء. فالمجتمعات الأكثر تقدماً، في عرف هذه النظريات، هي الأكثر تطوراً بقدراتها العلمية والتقنية والإنتاجية، أما القيم الروحية =

للتنمية طريق واحد هو الطريق نفسه الذي سلكته الدول الصناعية(١)، والذي على هديه استلهم رواد الفكر التنموي مفهوم التنمية، الكفيل بكسر أطواق التخلف، ومن ثم تحقيق تقدم المنطقة العربية الإسلامية، والعالم الثالث عموماً، وتحديثه، بكل ما يتضمنه التحديث لديهم من إعادة إنتاج التجربة الرأسمالية الغربية على أرض العالم الثالث(٢) التي تشكل المنطقة العربية الإسلامية أحد أجزائها. وما يعنيه -بعبارة

= والأخلاقية والمبدئية ونوع العلاقات فيما بين الناس أو الشعوب فهذه ليست معياراً لمقولة التقدم والتأخر... فالغرب أشاع إذًا نظرية مقياس التقدم والتأخر على أساس اعتبار نموذجه ممثلاً للتقدم، واعتبار بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية نماذج التخلف. ولم يقصر ذلك على الجوانب التقنية والعلمية والصناعية ومستويات المعيشة وإنما مدها إلى القيم والأخلاق ومكونات الشخصية، فاعتبر نموذجه معيار التقدم، وأخذ يقيس عليه النماذج الأخرى التي ستعتبر متخلفة بالضرورة ما دامت وحدة القياس هي النموذج الغربي.

ثم جاء هناك من طور هذه المفاهيم ليجعل من مقولة التخلف في المجتمعات الإسلامية سبباً لتفسير مختلف الظواهر، بما في ذلك سيطرة الاستعمار التي تمت بالقوة والبطش، فقد اعتبر التخلف سبب انتصار تلك السيطرة، والأنكى أن مقولة التخلف هنا لا تحصر نفسها في مجال تطور التقنيات والصناعة والآلة العسكرية، وإنما تركز، بصورة أشد، على اعتبار مجموع قيمنا وأخلاقنا وعاداتنا وعلاقاتنا ونهجنا في الحياة مرادفة للتخلف. ومن ثم تكون مقولة التخلف موجهة أولاً وقبل كل شيء، إلى مجموع تلك القيم والأخلاق والعادات والأفكار ونهج الحياة. وهذا يتضمن فيما يتضمن التعريض بالإسلام، لأنه -بنظرهم- مصدر ذلك. ومن ثم فإن الرد على التخلف هو التشبه بالغرب في الأخذ بقيمه وأخلاقه وفكريته ونهجه في الحياة سواء أكان ذلك من خلال أخذ النموذج "البرجوازي" أو "البروليتاري" وفق المصطلح الغربي (نفس المرجع السابق، ص ١٧٦- ١٨٢ لمزيد من التوسع).

(١) جلال أمين، نفس المرجع السابق، ص ١٣.

(٢) محمد السيد سعيد، نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصاديات العربية، في عادل حسين وآخرون، التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي ٦، طبعة٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥م، ص ١٣٣.

أشمل- عندهم من تكرار التجربة الحضارية الغربية، لأن الرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادي، بل التجسد الحي للحضارة الغربية المعاصرة التي نمت وتطورت في أوربا الغربية[١]، وما يتطلبه من اقتفاء أثر ما فعله الغرب خطوة خطوة كي نصل إلى ما وصل إليه، لأن الحضارة الحديثة -في عرفهم- هي حضارة عالمية واحدة، وهي كل لا يتجزأ، وهي حضارة الغرب[٢].

وبهذا المعنى للتحديث، الذي يتخذ من الغرب قدوة، حيث جرى ربط التقدم بالصناعة فقط[٣]، تلتقي جوهرياً كل الأطروحات الغربية الآنفة الذكر والماركسية، ولعل مرد ذلك استناد الماركسية إلى مقولة ماركس الشهيرة الواردة في توطئة الطبعة الألمانية الأولى لكتاب رأس المال، التي يعتبر بمقتضاها: أن البلد الأكثر تطوراً على الصعيد الصناعي، إنما يعطي البلدان المقتفية أثره صورة عن مستقبلها[٤]. وإلى كون الماركسية اعتراضاً من ضمن النظام الغربي، لكنها ليست اعتراضاً

(١) المختار المطيع، آليات التبعية ومأزق التنمية في الوطن العربي، مجلة الوحدة، العدد ٤٥، المغرب-باريس، المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٨٨م، ص ٥٠.

(٢) عادل حسين، مقدمة في عادل حسين وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٣) سلامة كيلة، أية تنمية تلغي التبعية في الوطن العربي؟ مجلة الوحدة، نفس المرجع السابق، ص ٦٣.

(٤) Karl Marx, Le Capital, paris, Editions Sociales, 1976, T1, P 12.

على النظام الذي يعمل المجتمع في كنفه[١].

ويبلغ هذا الالتقاء ذروته على أرض الواقع من خلال الخصائص المشتركة التي ميزت برامج التنمية المعتمدة في مختلف أرجاء المنطقة العربية الإسلامية، والعالم الثالث عموماً، الذي خرج القسم الأكبر من المواد الأيديولوجية التي اعتمدت كمصدر روحي بالنسبة لبلدانه، إما من بيروقراطيات الأمم المتحدة، وإما من تقارير الخبراء الذين تنتدبهم مؤسسات المساعدة المرتبطة بالبلدان المصنعة، وإما من "الإنجيل" الماركسي[٢].

وإثر هذه الغارة الطفيفة على بعض ملامح مختلف البرامج التنموية التي اعتمدت في المنطقة، فما هي سمات خلفيتها الأيديولوجية المتمثلة في مفهوم التنمية؟

إن صياغة هذا المفهوم، بالاستناد إلى التجربة الأوروبية، يحتم حمل الطابع الفكري السائد الذي واكب تطور الحضارة الغربية، حتى نهاية القرن العشرين، والمتمحور حول جملة من الموضوعات منها[٣]:

- موضوعة رجحان الفعل والعمل باعتبار ذلك قيمة أساسية.
- وموضوعة رجحان العقل وقدرته على حل جميع المشكلات،

(١) جورج قرم، التنمية المفقودة، دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١م، ص ١١٤.

(٢) جورج قرم، نفس المرجع السابق، ص ١١٥.

(٣) روجيه غارودي، نفس المرجع السابق، ص ٢٩ وما بعدها.

حيث لا توجد مشكلات حقيقية إلا تلك التي يستطيع العلم أن يحلها.

- وأخيراً موضوعة اللانهائي الكمي.

ولعل تفاعل جملة هذه الموضوعات يقودنا إلى أهم سمات هذا المفهوم، وهي ثلاث:

● التنمية هي زيادة لا نهائية للإنتاج:

إن هذه السمة تستمد جذورها -كما أسلفنا- من تفاعل الموضوعات الثلاثة الآنفة الذكر، حيث إن الفرد يحقق ذاته تحقيقاً تاماً بالفعل والعمل. لكن كيف يتم ذلك؟ والحال أن الإيمان بمعنى وقيمة وغاية الوجود ما فتئ يتلاشى، بعد أن فقدت قضية معنى الحياة والغاية منها منذ زمن بعيد في نظر الأوروبي الحديث جميع أهميتها العملية[١]، ليقتصر بذلك تحقيق الذات على قضية واحدة فقط، هي تلك الأشكال التي تستطيع أن تتلبس بها الحياة، ليتقدم الأوروبي نحو السيطرة النهائية على الطبيعة[٢].

أما السبيل إلى ذلك فتتجلى من خلال الموضوعة الثانية، بما تتضمنه، من تطور لا نهائي للعقل يجسده رقي لا محدود

---

(١) محمد أسد، الإسلام على مفترق طرق، طبعة ٩، بيروت، دار العلم للملايين، سنة ١٩٧٧م، ص ٢٢.

(٢) محمد أسد، نفس المرجع السابق.

للعلم والمعرفة(١).

وفي هذا السياق، إذا كان تطور ورقي كل من العقل والعلم غير محدود، والغاية هي السيطرة على الطبيعة، فإن أجلّ مظهر للتزاوج بين الطبيعة والعلم كوسيلة لتحويل خيراتها، هو الزيادة اللانهائية للإنتاج، هدف التنمية، التي تفترض ضمنيًا أن الاستهلاك هو محور السلوك البشري، ليتحول الإنسان إلى حيوان إنتاج ودابة استهلاك. وبما أن مستوى هذا الأخير مرتبط بمستوى كل من السلع المعروضة والدخل، فإن أهم مؤشرات التنمية تتجه إلى التركيز المفرط على النمو الاقتصادي، وذلك إلى درجة الخلط بينه وبين التنمية السمة الثانية لهذا المفهوم.

● **التنمية هي النمو:**

ويتجلى ذلك في صعيد أول من خلال اقتصار التنمية على موضوعة رجحان "اللانهائي" الشيء الذي ساد بمقتضاه الاعتقاد بإمكان لا نهائي في النمو، وتعريف النمو باعتباره نموًا كميًا صرفًا(٢). أما في صعيد ثان، فإنه يبدو من خلال التركيز على الاعتقاد كذلك، بأن تحقيق النمو سوف يعود إلى السكان كافة في شكل زيادات

---

(١) Azzam Mahjoub, Technologie et Développement, Crises et alternatives, Revue Africa Développement, no 56, 1983, pp 33.

(٢) روجيه غارودي، نفس المرجع السابق، ص ٤٢.

للدخل الفردي، تؤول إلى تقليص الفوارق الاجتماعية بين مختلف الفئات والجهات، أي بعبارة أخرى، أن النمو الاقتصادي هو بمثابة محرك التطور الاجتماعي والثقافي، ويؤدي إلى انتشار الازدهار الإنساني(١).

وانطلاقًا من هذا الدور الريادي للنمو، كيف يمكن تحقيقه على مستوى المنطقة العربية الإسلامية، كجزء من العالم الثالث، لكسر أطواق التخلف، وسد الفجوة بينها وبين مجتمعات الرخاء الغربية؟

في هذا الإطار، تتنزل مختلف الرؤى التي تؤمن بمرحلية التنمية، ضمن أحادية مسارها، أي بمرورها عبر مراحل ثابتة ومحددة تبلغها المجتمعات تلو الأخرى.

ولعل أبرز هذه الرؤى على الإطلاق هي نظرية "والت روستو" القائلة: بأنه على درب النمو الاقتصادي، تمر كل المجتمعات بإحدى المراحل الخمس التالية: المجتمع التقليدي، شروط الإقلاع، الإقلاع، التطور نحو النضج، مرحلة الاستهلاك(٢).

ويجسد ذلك النمو الانتقال من الاقتصاد الفلاحي إلى الاقتصاد الصناعي، حيث التصنيع الذي يشكل التطور التقاني عموده الفقري، مركز الصدارة، الظاهرة، التي تضعنا أمام السمة الثالثة والأخيرة لمفهوم

(١) Azzam Mahjoub, Idem.

(٢) W.W.Rostow, Les Etapes de la croissance économique, Paris, Seuil, 1963, pp 13.

التنمية التغريبي الذي وقع اعتماده.

● التصنيع أساس التنمية.. والتقانة جوهرها:

إذا كان هذا المفهوم التغريبي ينظر إلى التنمية في إطار خطى تتتابع في خضم مختلف مراحله المجتمعات، بهدف بلوغ مستوى تقدم حضارة الرخاء الغربية عبر إعادة إنتاج تجربتها، فإن اعتبار التصنيع أساس التنمية، يعد إذاً نتيجة منطقية، بعد أن جرى ربط التقدم الذي أحرزه الغرب بالصناعة فقط، التي تحول بمقتضاها التصنيع إلى محرك التنمية الوحيد في الدول الغربية المتقدمة -التي- تعرف بأنها الصناعية أو المصنعة[1].

وفي هذا السياق، يبدو كأن تخلف المنطقة العربية الإسلامية كجزء من العالم الثالث، ليس إلا مجرد تأخر في التصنيع، يضاهي مستواه ما حققته المجتمعات الغربية من نمو أثناء مرحلة إقلاعها، ولذلك يمكن تلافيه واللحاق بركب الحضارة والتقدم الصناعي بمحاكاة النموذج التاريخي الغربي للتنمية، وتوخي السياسات نفسها التي تنطبق على كل المجتمعات التي تعيش مرحلة النمو نفسها.

فبالنسبة إلى الإقلاع، مثلاً، هناك نظرية النمو المتوازن... وإثر تشييد البنى الأساسية وإنجاز الدفعة الأولى من الصناعات، هناك نظرية

---

(١) إسماعيل صبري عبد الله، نفس المرجع السابق، ص ١٠٠.

النمو غير المتوازن[١]. وتشترك كل من النظريتين في الاعتماد على دور الدفعة القوية أثناء فترة الإقلاع والتوسع الاقتصادي، تلك الدفعة التي قد يتطلبها طبيعيًا بعث مشروع أو بعض المشاريع الكبرى المحدودة، أو بعث جبهة ضخمة من المشاريع المختلفة الأحجام والمتفاعلة فيما بينها[٢]، وبخلاف ذلك فلكل منها وجهتها.

إلا أن اعتماد النظريتين السالفتي الذكر على دور الدفعة القوية، بما تعنيه من ضرورة إيجاد دفق مالى في البداية، بغية الخروج من الركود، ومباشرة عملية التوسع الاقتصادي[٣]، وبما تمثله من امتداد لأصل تحليلات التخلف التي تعتبر فقدان الرأسمال المالي والتقني بمثابة المصدر الأول للشر[٤]، يفترض وضع التقانة في قلب التصنيع ليتحول التحديث إلى مسألة تقنية فحسب[٥]، إذا ما تحقق سوف ينشر الرخاء، ويعم الازدهار، وتقتلع جذور الشر، ويقطع دابر التخلف.

والتحديث لا يعني في هذا الإطار، وبالإضافة إلى ما أسلفنا من كونه تكرارًا للتجربة الأوربية، إلا اللجوء إلى الغرب، مالك ناصية

---

(١) P. Pascaillon, Introduction, Revue Economie et Société, février 1983, p 207.

(٢) A. O. Hirschmann, Stratégie du développement économique, paris, Editions Ouvrières 1964, pp 66-67.

(٣) جورج قرم، نفس المرجع السابق، ص ١١٦.

(٤) جورج قرم، نفس المرجع السابق.

(٥) سلامة كيلة، نفس المرجع السابق، ص ٦٧.

التقدم التقني، لتوريد التقانة "العصا السحرية" للتصنيع وجوهر النمو الكمي للدول الصناعية، دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية التي بمقتضاها تحقق ذلك النمو، في حين أن العودة إلى التاريخ الطويل هي مفتاح فهم حركات التصنيع والتنمية(١).

ولعل أهم ما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، هي عملية الاستغلال الفظيع للعمال، بالتوازي مع ظاهرة الاستعمار، التي واكبت قيام الحضارة الغربية مهد الرأسمالية، والتي من دونها قد يوضع قيام تلك الحضارة ومستوى تقدمها المادي محل تساؤل، حتى لا نذهب إلى استحالته من الأصل... بالإضافة إلى اختلاف خصائص اقتصاديات الدول الرأسمالية قبل تحقيق إقلاعها الصناعي مباشرة، عن خصائص المنطقة العربية الإسلامية والعالم الثالث عموماً، التي تشكو تبعية تكنولوجية ومالية وتجارية كبرى، وتجابه صناعتها الفتية منافسة صناعات عتيدة يهيمن عليها رأس مال عالمي ديدنه الربح الأقصىٰ، ينهب الآخر ليترعرع، ويسحقه ليتوسع.

وعموماً، فإذا كان ما تطرقنا إليه يمثل ولو جزئيًا مفهوم التنمية الذي اعتمد على صعيد الاستراتيجيات التنموية، والذي اتخذ الأنموذج الغربي كمثال، لكنه أثبت فشله في كسر أطواق التخلف

(١) C. Courlet et p. Judet, Industrialisation et développement-La Crise des paradigmes, Revue tiers-Monde, no 107,1986, p 533.

وتحقيق التقدم على أرض المنطقة العربية الإسلامية... لا يبقي لنا إلا أن نتساءل عن الكيفية التي ساهم بها التصنيع في مشكلة الغذاء؟

(ب) علاقة التصنيع بمشكلة الغذاء:

إن التصنيع بالمفهوم الآنف الذكر، وطبقًا للمكانة التي يحتلها باعتباره درب الانعتاق من التبعية، والخروج من التخلف، استوجب تكثيف الجهود كلها، وتعبئة الطاقات كلها، للنهوض بالاستثمارات في القطاع الصناعي، التي استأثرت بما يقارب ١٤٫٤٪ من مجموع الاستثمارات المنفذة بالمنطقة العربية الإسلامية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٠م) و٢٢٫١٪ على امتداد الفترة (١٩٨١-١٩٨٦م)، حين قفز حجمها من ٥١٨١٢ مليون دولار بالأسعار الجارية إلى ١٦١٣٨٥مليون دولار (جدول رقم ٦)، وذلك على حساب بقية القطاعات، وخصوصاً منها الفلاحة التي لم تستأثر إلا بحوالي ٢٣٫٠، و٦٣٫٨ مليار دولار بالأسعار الجارية، أو ما يقارب ٩٫٨٪، و٩٫٣٪ من مجموع الاستثمارات المقدر بحوالي ٣٣٩٫٦ مليار دولار و٦٨٣٫٥ مليار دولار خلال الحقبتين الآنفتي الذكر تباعًا[١]..

وقد تواصل انخفاض الاستثمارات الزراعية خلال عامي ١٩٩٣م و١٩٩٤م في عدد من الدول العربية، في مقدمتها اليمن بنسبة ٦٥٪ ،

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي التحليلي، سنة ١٩٨٧م، العدد ٤، ص ٢١.

والجزائر بنسبة ٣٩٪، ومصر بنسبة ٧٪ [١]... ولعل مرد ضعف هذه المعدلات يعود إلى الاستراتيجيات التنموية المتوخاة، التي تعتبر أن الفلاحة مماثلة للاستعمار والتخلف [٢]، ومن ثم وجب تسخيرها لخدمة التصنيع قطعًا لدابريهما. وإن أول خدمة تقدمها الفلاحة، بالإضافة إلى تهميشها على مستوى الاستثمار، كما تقدم، تمثل في تمويل القطاع الصناعي الحديث. لكن التمويل يعني في جزء مهم منه دفع فواتير واردات معدات وآلات التجهيز والمدخلات من مواد وسيطة وأولية، العمود الفقري للازدهار الصناعي، وهو العامل الذي يتطلب الحصول على العملة الصعبة.

ولهذا الغرض فإن الاستراتيجيات التنموية المتبعة بتركيزها على النمو السريع للاستثمارات والتشغيل، بالقطاع الصناعي الحديث، الممول في معظم الأحيان بفضل التحويلات الصافية من القطاع الفلاحي، اهتمت عمومًا بالزراعات التجارية الصالحة لتموين الحضر، وللحصول على العملة الصعبة.

وللذود عن هذا التوجه، فإن البنك العالمي أكد حضوره حين أورد

---

(١) جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة ١٩٩٦، تحرير صندوق النقد العربي، ص٤١.

(٢) J.Chonchol, Espaces ruraux et Planification du développement, Le Monde Diplomatique, juillet 1979.

في تقريره لسنة ١٩٨٢م، ما يلي: حتى إذا ما برهنا على أن الزراعات التصديرية تطورت على حساب الإنتاج الغذائي، فإن استراتيجية اكتفاء ذاتي لا تعترض بالضرورة تعويض الزراعات الغذائية بزراعات تصديرية[١]، لأن مثل هذه الزراعات هي الكفيلة لوحدها بالحد من مخاطر العجز عن تسديد القروض التي تتلقاها بعض أقطار المنطقة، كجزء من العالم الثالث، من البنك العالمي.

وفي ضوء ما تقدم تتراءى، إذن علاقة بين التصنيع ومشكلة الغذاء، لأن التصنيع بالإضافة إلى استئثاره بقسط مهم من حجم الاستثمارات، فرض نوعاً من الإنتاج لا يمت إلى تلبية طلبات السوق الداخلي بصلة، وحتى بعض الأنشطة الفلاحية التي ظفرت بشيء من الاهتمام في غمرة التحديث، كانت تلك المعدة للتصدير، حتى لا ينضب تدفق العملة الصعبة، فتتعثر المسيرة التنموية...

أو بعبارة أخرى، بإيلاء التصنيع كل هذا الاهتمام، أُهمل الإنتاج الغذائي خصوصاً، والقطاع الزراعي عموماً، الذي ظلت أهمية ناتجه المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي متدنية نسبياً.

أما على صعيد الأقطار النفطية، كجزء من المنطقة العربية الإسلامية، فقد أهدرت الفلاحة، لاعتماد تلك الأقطار على ريعها

---

(١) Revue critique de L'économie politique, octobre-décembre, 1983, pp1-8.

خاصة في تمويل الواردات الغذائية من حبوب، وغلال، ولحوم . . . . وذلك على حساب تمويل الإنتاج المحلي للنهوض بالفلاحة إجمالاً، التي رغم أهميتها، فإنها لا تمثل من الناتج الداخلي الخام[1] سنة ١٩٨٥م إلا ٠,٦٪ في الكويت، و ١٪ بقطر، و ٤,١٪ بالإمارات العربية المتحدة، و٥,٣٪ بليبيا، و ٤,٤٪ بالمملكة العربية السعودية، و ٤,٩٪ بالجزائر.

وفي سنة ١٩٩٥م فإن تلك النسب، ولئن سجلت بعض التحسن، فقد كانت لمختلف الأقطار الآنفة على التوالي: ٠,٤٪، و ١,١٪، و ٢,٥٪، و ٧,٨٪، و ٦,٨٪، و ١٠,٣٪.

لكن، وإذا كان تدعيم الإنتاج التصديري لتمويل التصنيع يعتبر العلاقة المباشرة بين التصنيع ومشكلات الغذاء، لما تسبب فيه من إهمال للإنتاج الغذائي، فإن بين كلتا الظاهرتين علاقة غير مباشرة ساهمت بدورها في هدر الفلاحة، لأن تحويل الأرباح التي تحققها الفلاحة إلى التصنيع، دون أن تعود عليها في شكل استثمارات اقتصادية لتطويرها وتحسين إنتاجيتها، وكذلك استثمارات اجتماعية لتوفير المرافق الضرورية للعيش في المناطق الزراعية . .، يعني الحفاظ على تدهور ظروف الإقامة في الريف، خصوصًا الحفاظ على تدني المداخيل الفلاحية، التي إذا ما قورنت بما عليها في القطاع الصناعي، وبما توفره للمدينة نسبيًا من مرافق، فإن الفوارق تبدو مجحفة بين بؤس

---

(١) جامعة الدول العربية وآخرون، نفس المرجع السابق، ص٢٤٧.

الريف، وبريق المدينة وصخبها... الظاهرة التي أضحت تشكل الأرياف بمقتضاها عامل دفع لأبنائها والمدن عامل جذب لهم.

لكن النزوح في إطار هذا التفاوت الجهوي، لا يعني إلا تضخيم الأفواه المستهلكة على حساب السواعد المنتجة، واليد العاملة الفلاحية، التي ما فتئت تنخفض نسبتها، على مستوى المنطقة العربية الإسلامية، مع تقدمها في السن.

فالتصنيع الذي كان من المنتظر أن يحرر المنطقة من براثن الاستعمار الجديد، ما فتئ يعمق أواصر تبعيتها، باعتبار أنه يعتمد في تمويله وتقانيته، وتجهيزاته، ومدخلاته، على الخارج، دون أن يكون له تمفصل أو تفاعل يذكر مع الفلاحة التي استنزفها بتحويل أرباحها إليه، فأصبحت تشكو بذلك نقصاً في هياكل النقل والتتجير والتشجيعات التي يمكن أن تمنح للفلاحين، بالإضافة إلى خنقه أسعارها التي بقيت متدنية، وخصوصاً أسعار مواد الإنتاج الغذائي بالمقارنة مع أسعار الإنتاج المعد للتصدير، أو إنتاج المواد الصناعية، لأنه يمثل إحدى السبل الناجحة للضغط على تكاليف الإنتاج، من خلال الحفاظ على تدني الأجور بصفة عامة، والصناعية بصفة خاصة، حتى يتسنى لأرباب رؤوس الأموال استغلال اليد العاملة، وتحقيق أقصىٰ الأرباح تحت شعار تدعيم التمويل الذاتي.

لكن التصنيع، ورغم علاقته العضوية بمشكلة الغذاء، فإنه لا يعد

المسؤول الأوحد عن أزمة الفلاحة، لأن المشاكل الداخلية التي يعيشها القطاع الفلاحي، تتمثل في التوزيع العقاري الذي يشكو التشتت والتفاوت، ومن ثم ما فتئ يعوق تحسين مردودية وإنتاجية عناصر الإنتاج الفلاحية[١]..

وبهذا العرض المقتضب للهيكلية العقارية نأتي على أحد الأسباب الأخيرة المباشرة لهذه المشكلة الغذائية، والتي لا يبقى لنا أن نتساءل إثرها إلا عن بعض الأسباب غير المباشرة لها.

المبحث الثاني: الأسباب غير المباشرة

تتمثل الأسباب غير المباشرة -كما أسلفنا- في العوامل الديمغرافية والطبيعية، التي تعتبر لدى بعض التفسيرات السائدة، من الأسباب الرئيسة.

---

(١) فعلى مستوى التشتت، تشير أوراق الندوة القومية للتمويل والائتمان الزراعي في الوطن العربي (ص ١٨) إلى أن الحيازات الصغيرة والمنتشرة في معظم الزراعات العربية تشكل عائقًا كبيراً في سبيل تحديث الزراعة واستعمال التقانة في العلميات الزراعية. أما على صعيد التفاوت فقد أظهرت دراسة، (أوردها مرلابيه وكولينز في كتابهما صناعة الجوع، ص ٢٠)، عن ٨٥ بلداً في العالم الثالث، الذي يشكل الوطن العربي أحد أجزائه، أن ما يزيد قليلاً عن ٣٪ من كبار ملاك الأرض، أي أولئك الذين يملكون ١١٣ فداناً أو أكثر، يسيطرون علي نحو ٧٩٪ من كل الأراضي المزروعة في حين أن الأرض بالنسبة إلى كثير منهم لا تمثل مورد رزق مباشر، الظاهرة التي ساهمت في إهمالهم الاعتناء بها، مما يجعل في معظم الأحيان مردوديتها متدنية نسبيًا بالمقارنة مع مردودية الأراضي التي لا تشكو تغيُّب مَالكيها.

١- العوامل الديمغرافية والطبيعية:

إن الانفجار السكاني الهائل الذي يحدث داخل المنطقة العربية الإسلامية، يعد في تقديرنا من بين الأسباب غير المباشرة لمشكلة الغذاء بها، فما هي سمات هذا الانفجار؟ وكيف يساهم في تغذيتها؟

لقد شهد حجم السكان بالمنطقة العربية الإسلامية -رغم التفاوت المسجل بين مختلف أقطارها- قفزة عملاقة أثناء هذا النصف الأخير من القرن العشرين. فبعد أن كان يقدر بحوالي ٧٦,٧ مليون نسمة سنة ١٩٥٠م، ارتفع إلى حوالي ٢٥٠,٤ مليون نسمة سنة ١٩٩٥م، ومن المنتظر أن يبلغ ما يناهز ٤٥٧ مليون نسمة سنة ٢٠٢٥م (جدول رقم ٧)، مسجلاً بذلك نسب تغير سنوية يحوم معدلها على امتداد فترة (١٩٥٠-٢٠٢٥م) حول ٢,٤٪ مقابل ٠,٤٪ ببلدان أوروبا، و١,٤٪ بشمال ووسط أمريكا، و١,٧٪ بآسيا.

ويعزى هذا التزايد المطرد لعدد السكان، إلى الحفاظ على نسب ولادات مرتفعة نسبيًا ٤٤,٩٪ و٣٥,٦٪ خلال فترتي (١٩٧٠-١٩٧٥م) و(١٩٩-١٩٩٥م)، مقابل ميل نسب الوفيات نحو الانخفاض ١٥,٥٪ و ٨,١٪ متوسط نفس الفترتين الآنفتي الذكر تباعًا (جدول رقم ٨).

وقد انجر عن هذه الظاهرة، وفق تعبير "كارلو سيبولا" دخول أقطار

المنطقة العربية الإسلامية، كجزء من العالم الثالث، مرحلة الوفيات الصناعية، في حين أن ولاداتها ظلت فلاحية[1]. ويعني ذلك أنها، بعد أن كانت تعيش نسب إنجاب ووفيات مرتفعة نسبيًا، حالت دونها وحدوث زيادة ملموسة في السكان، شهدت تغييرًا جذريًا على صعيد هياكلها الديمغرافية، انخفضت معه الوفيات كما هو الشأن في سائر الدول الرأسمالية أساسًا، في حين أن الميل إلى كثرة الإنجاب ظل مرتفعًا نسبيًا بالمقارنة مع ما هو عليه بتلك الدول، التي كان تغيير هياكلها الديمغرافية وليد تحولات عميقة لهياكلها الذهنية، والاقتصادية، والاجتماعية، خلافًا للمنطقة العربية الإسلامية التي سبق تغيير بناها الديمغرافية تَحوُّل هياكلها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية.

ومرد ذلك إلى كون الوسائل الوقائية والخدمات الصحية التي تقضي على جل مسببات ارتفاع ظاهرة الوفيات، أسقطت على المنطقة العربية الإسلامية منذ اتصالها بالحضارة الغربية، الذي مهد له بالأخوات البيض والطبيب[2].. ليتوج بالاستعمار الرأسمالي المباشر.

---

(١) René Dumont et Bernard Rosier, Nous allons à la famine, paris, Seuil, 1966, p 25.

(٢) نفس المرجع السابق، ص ٢٧.

ولمزيد من التعمق بشأن علاقة التبشير بالاستعمار، انظر:

د. عمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، بيروت.

د. نصر الجويلي، التبشير بالمسيحية في تونس في القرن التاسع عشر، جزء (١و٢)، مجلة الهداية، تونس، الوزارة الأولى، العدد ٦و١، ١٤١٧ و ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

كما أنه يعود كذلك، علاوة على الميل إلى كثرة الإنجاب بالمقارنة

= ومن مقدمة الجزء الأول من بحث د.نصر الجويلي، المرجع المذكور ص ٨١، ولتعميم الفائدة، نورد ما يلي: يعتبر الصراع بين المسيحية والإسلام من أكبر الصراعات التي دامت منذ ظهور الإسلام إلى الآن... إلا أن الناظر في هذا الصراع يتبين له أنه صراع عقائدي في ظاهره، ولكنه في الحقيقة كان صراعًا حضاريًا بالدرجة الأولى، فعندما استطاع المسلمون الاستيلاء على بلاد الأندلس ونشر الإسلام في ربوعها، بدأ الأوروبيون يفكرون في إعادة الكرة على الدول والشعوب الإسلامية، فكانت الحروب الصليبية التي كان الهدف منها الاستيلاء على البلاد الإسلامية واسترجاع مجد المسيحية بشتى الطرق، وكان التبشير إحدى وسائل الأوربيين المسيحيين، ومن هنا فإن موضوع التبشير في تونس يكتسي أهمية بالغة خاصة في هذه الفترة التي ندرسها، ذلك أن عمل المبشرين قد ارتبط أساسًا بقضية الاحتلال الفرنسي لهذه البلاد خاصة ولبلدان المغرب العربي عامة، لأن المقاصد والوسائل كانت واحدة وهي لا تخرج في جملتها عن:

١/ القضاء على المقومات الشخصية للأمة الإسلامية، من عقيدة ولغة وتاريخ وحضارة، وذلك قصد السيطرة على البلاد الإسلامية مهما كان موقعها الجغرافي وقوتها البشرية. وقد عبر عن هذا المقصد، لورنس براون، حين قال: "إذا اتحد المسلمون في امبراطورية عربية أمكن أن يصبحوا لعنة على العالم وخطرًا، وأمكن أن يصبحوا أيضًا نعمة له. أما إذا بقوا متفرقين فإنهم يظلون حينئذ بلا وزن ولا تأثير (نقلاً عن د.عمر فروخ)". وهذا الموقف العدائي للمسلمين القصد منه القضاء على وحدتهم وزرع الشك بينهم.

٢/ إن محاولة السيطرة على هذه البلاد إنما تعود أساسًا وبالدرجة الأولى إلى العداوة المفتعلة بين الإسلام والمسيحية التي اختلقها المسيحيون اختلاقًا، في حين أن الإسلام لم يكن في يوم ما عدوًا لأي ديانة سماوية بما في ذلك المسيحية. لأن الإسلام يقر بما جاء به المسيح عليه السلام من عند الله، ويعتبر أن الإنجيل الذي نزل على عيسى عليه السلام هو حق وأنه هدى ونور.

٣/ الهزيمة التي حلت بهم على يد الفاتحين المسلمين، ولا سبيل في استرجاع هذا الحق الضائع حسب رأيهم إلا بالسيطرة الاستعمارية، وعندما نجحت الجيوش الفرنسية في بسط نوفذها على البلاد التونسية صرح الكاردينال "لافيجري" قائلاً: "بأن ذلك قد أكسب الكنيسة عدم إعلان حرب دينية (نقلاً عن د. عبد المجيد التميمي، المجلة التاريخية المغربية ع٣، ١٩٧١)". وهم يعتبرون أن الغزو العسكري أكبر انتصار لهم لأن إبقاء الإسلام ينتشر بالسرعة المعهودة في شمال إفريقيا خطرعليهم، ومن هنا كان اتفاق المبشرين ورجال السياسة على أن لا هدنة مع الإسلام والمسلمين...

مع ما هو عليه بالدول الرأسمالية الغربية، كما أسلفنا، إلى جملة من الأسباب الأخرى، منها تفشي ظاهرة الزواج المبكر في صفوف الفتيان والفتيات، وما يتولد عنه من استغلال أقصىٰ لفترة الخصوبة لدى المرأة العربية المسلمة، التي رغم انخفاض معدلها من ٦٫٧٪ أثناء فترة (١٩٧٠-١٩٧٥م) إلى ٥٪ على امتداد فترة (١٩٩٠-١٩٩٥م)، فإنها تظل من أعلى معدلات الخصوبة في العالم (جدول رقم ٩)، بالإضافة إلى زيادة السكان غير الطبيعية الناجمة عن استقطاب بعض الأقطار العربية الإسلامية، مثل الإمارات والكويت وقطر وليبيا ولبنان... لليد العاملة الأجنبية.

وقد تولد عن هذا الانفجار الديمغرافي ضغط على النشاط الفلاحي، أصبح بموجبه عرض الإنتاج الغذائي عاجزاً عن تلبية الطلب المتزايد على المواد الغذائية... وضغط كذلك على الموارد الطبيعية الزراعية، لمايتطلبه من كميات إضافية من مياه الشرب والري ومن مساحات للسكن، ولبقية مرافق الحياة الأخرى.

وعموماً، إذا كان التفاوت بين نسق النمو السنوي للسكان ووتيرة نمو الإنتاج الغذائي، الذي تزيد من حدته منافسة مختلف الأنشطة للقطاع الفلاحي في استعمال المياه، وكذلك التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة، حقيقة لا جدال بشأنها على صعيد

المنطقة العربية الإسلامية، فلماذا لا تعد العوامل الديمغرافية والطبيعية، في تقديرنا، من الأسباب المباشرة لمشكلة الغذاء، مثلما تذهب لذلك بعض التفسيرات التي تضيف إليها الجفاف والتصحر والانجراف؟

ذلك ما سنحاول أن نتبينه من خلال محاولة الغوص في أعماق الواقع، إثر تسليط بعض الأضواء على تلك الظواهر الطبيعية على صعيد المنطقة العربية الإسلامية..

فالانجراف الذي يعرف بأنه العملية التي يزال بها سطح التربة جزئيًا أو كلّيًا، وينقسم إلى مائي وهوائي (جدول رقم ١٠)، يعد المائي منه من أخطر مظاهر التعرية بهذه المنطقة، لأن جريان المياه على سطح التربة الجافة والمتشققة تحت تأثير الحرارة والجفاف، يؤدي إلى جرف التربة السطحية الناعمة، وإلى حفر أخاديد عميقة في المناطق التي تكون فيها التربة متفككة وقابلة للانجراف..

وتقدر المساحة المتأثرة بالانجراف المائي في المنطقة العربية الإسلامية بحوالي ٤٤,٦ مليون هكتار، أو ما يوازي ٣,٢٪ من الرقعة الأرضية لسنة ١٩٩٤م، وتعد السودان من بين أكثر الأقطار العربية تضرراً، حيث تمثل المساحة التي تتعرض إلى الانجراف المائي بها نحو ٤٠٪ من مجموع المساحة العربية المتأثرة بالتعرية المائية، تليها اليمن حوالي ١٣٪، فالجزائر وتونس بقرابة ٩٪، ثم المغرب بحوالي ٨,٥٪، فبقية

الأقطار العربية..

أما الانجراف الهوائي، الذي يؤدي إلى انخفاض خصوبة التربة وتدني إنتاجيتها نتيجة للإزالة المستمرة لسطحها وفقدانها المادة المغذية للنبات، فتبلغ المساحة المتأثرة به زهاء ١٦١,٣ مليون هكتار أو ما يعادل ١٢٪ من الرقعة الأرضية العربية لسنة ١٩٩٤م. وتعتبر الأقطار الأكثر عرضة هي: السعودية وليبيا والسودان وموريتانيا والجزائر التي تستحوذ فيما بينها على حوالي ٧٨٪ من مجموع المساحات العربية المتأثرة بالتعرية الهوائية، أو تباعًا على التوالي: ٣١٪ و ١٥٪ و ١٤٪ و ١١٪ و ٨٪.

ومن بين الأسباب الكامنة وراء استفحال ظاهرة الانجراف، يوجد تدهور المراعي، بالإضافة إلى انحسار الغابات، التي سجلت على صعيد المنطقة العربية الإسلامية انخفاضًا يقدر بنحو ١٩,٧ مليون هكتار خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٩م إلى غاية سنة ١٩٩٤م[١].

لكن أضرار تدهور المراعي الطبيعية وتحطيم الغابات، لا تقتصر على تفاقم الانجراف، بل ينجم عنها كذلك زحف التصحر، الذي يعرف بأنه: التحول في خصائص الأرض والانهيار الطويل الأمد في الإنتاج البيولوجي، والتدهور المستمر في التربة، وتحول قطعة أرض

(١) FAO, Annuaire production, vol 49, année 1995, pp 5-11.

طبيعية إلى أرض قاحلة[1].

ولئن يعد عدم خلو مختلف القارات من الصحاري ظاهرة طبيعية، فإن ما اعتبر غير طبيعي وأثار فزع الإنسانية جمعاء هو ضرب التصحر الساحل الإفريقي في سنة ١٩٧٣م. وبتحوله من ظاهرة طبيعية إلى معضلة بيئية أتت على الحرث والنسل والماشية، دعت منظمة الأمم المتحدة لعقد أول مؤتمر للتصحر بنايروبي عاصمة كينيا، خلال الفترة الممتدة من ٢٩ أغسطس إلى ٩سبتمبر ١٩٧٧م، وذلك بهدف فهم أسبابه ورسم الخطط الكفيلة بالحد من خطورته. وقد حدد هذا المؤتمر أربع درجات للتصحر: طفيف، معتدل، شديد، وشديد للغاية[2].

وعلى صعيد المنطقة العربية والإسلامية، لئن يقدر المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي الجافة والأراضي القاحلة، المساحة المهددة مباشرة بالتصحر بحوالي ٨٦٠٠ مليون هكتار منها حوالي ٩٪ مهددة مباشرة بالتصحر الحاد، موزعة بنسبة ٥٠٪ بالسودان و٤٠٪ بالمغرب العربي و١٠٪ في دول المشرق العربي[3]، فإن الأستاذ الباحث

---

(١) محمد محمد إسماعيل فرج: التصحر قنبلة بيئية تهدد العالم، مجلة المدينة العربية، العدد ٧٨، سنة ١٩٩٧م، ص ٣٠.

(٢) د. زين الدين عبد المقصود: البيئة والإنسان، علاقات ومشكلات. منشأة المعارف بالإسكندرية، ص٢٢٢، لمزيد من التعمق.

(٣) جامعة الدول العربية وآخرون، نفس المرجع السابق، سنة ١٩٩٣م، ص ١٦٥.

عدنان هزاع البياتي، وبالاعتماد على خارطة العالم للتصحر الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة ١٩٧٧م، يقدر تلك المساحة المتأثرة بالتصحر بنحو ٧٠٣٫٩ مليون هكتار(١)، تمثل منها ذات التصحر الشديد نسبة ٣٩٫٩٪، تليها ذات التصحر المعتدل بنسبة ٢٨٫٧٪، فذات التصحر الشديد للغاية بنسبة ١٧٪، ثم تأتي في المرتبة الأخيرة ذات التصحر الطفيف بنسبة ١٤٫٤٪.

أما عن بعض أسباب هذا التصحر، فإنها تعود بدورها، إلى تدهور المراعي وتحطيم الغابات، كما أسلفنا. فالرعي الجائر للحيوانات والاقتلاع المستمر للأعشاب، يؤدي إلى إزالة الغطاء الأخضر الذي يكسو سطح التربة، ومن ثم فإن التربة السطحية الناعمة تتحول إلى رمال متحركة. كما أن إزالة الغابات، بسبب تزايد حاجة الإنسان إلى الأخشاب أو توفير مواقع لإقامة الأحياء السكنية الحضرية، أو نتيجة الحرائق المتكررة، تساهم بدورها في اتساع رقعة التصحر، بما يتولد عن قطع الأشجار من فقدان لحماية الأرض، الظاهرة التي تجعلها عرضة للرياح ولفعل الشمس الذي يؤدي إلى الجفاف أولى الخطوات باتجاه التصحر.

وعلى ضوء ما تقدم، وبعد أن تجلت آثار اعتداء الإنسان على

---

(١) عدنان هزاع البياتي: التصحر وأزمة الغذاء في الوطن العربي، الجدول رقم ٢، مجلة شؤون عربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، العدد ٨٤، ١٩٩٣م، ص ١٩٦.

حدود النظام البيئي، متمثلة في تعميق وتسارع الانجراف والتصحر والجفاف، فهل يحق لنا اعتبار تلك الظواهر الطبيعية من الأسباب الجوهرية لمشكلة الغذاء، على صعيد العالم الثالث عمومًا، مثلما تذهب إلى ذلك بعض التفسيرات السائدة بتغييبها دور الإنسان أو التقليل من شأنه في استفحالها، التي تعد في اعتقادنا إنذاراً للإنسان وثأراً للبيئة الطبيعية منه جراء سلوكه المشين إزائها؟

والآن ماذا عن بقية العوامل الديمغرافية والطبيعية التي تحتل بدورها نفس الدرجة لدى تلك التفسيرات؟

٢- العوامل الديمغرافية والطبيعية على محك الواقع:

لا شك أن فصل العامل الديمغرافي، الذي يمثل الإنسان عموده الفقري، عن بيئته الطبيعية يبدو أمراً مثاليًا، لأن الإنسان في تفاعل مستمر مع الطبيعة ومع أخيه الإنسان، من خلال العلاقة التي يقيمها مع الكون، وضمن شبكة العلاقات الاجتماعية التي يقيمها مع الإنسان... وهذا التفاعل المتبادل، بين الإنسان والإنسان، وبين الإنسان وبيئته الطبيعية، هو محور بناء صرحه التاريخي والحضاري، انطلاقًا من المبادئ والتصورات والمفاهيم التي يحملها عن ذاته، وعن الكون والحياة.

فإذا كان هذا الفصل يبدو غير مقبول في اعتقادنا، فإن الربط بينهما لا يعني بداهة مثل هذه المعاني والأبعاد، بقدر ما تحاول أن تبرز

تلك التفسيرات انعكاس الانفجار الديمغرافي على الزيادة من حدة ندرة الموارد الطبيعية عامة، والزراعية منها خاصة، التي أصبحت عاجزة عن تلبية الطلب المتزايد... فهل بلغت ندرة الموارد الحد الذي لم تعد معه قادرة فعلاً على توفير الغذاء لكل الأفواه في المنطقة العربية الإسلامية؟ إن هذا السياق يجرنا إلى العودة إلى الخلفية النظرية لمبدأ ندرة الموارد قبل مقارنتها بالواقع.

أ- الندرة وخلفيتها النظرية:

إن التفسيرات التي تربط المشكلة الغذائية بندرة الموارد الطبيعية الزراعية، تضعنا وجهاً لوجه أمام المفاهيم الغربية للمشكلة الاقتصادية، ومن ثم التغريبي الذي ما فتئ يسيطر عبر الثقافة السائدة التي تعتبر إحدى المؤشرات المهمة لحالة التبعية في بعدها الفكري والأيديولوجي، والمتداخلة مع الأشكال الأخرى للتبعية التي ترزح تحت وطأتها المنطقة العربية الإسلامية، بعد أن أصبحت تستورد العديد من لوازم وجودها، انطلاقاً من لقمة العيش وصولاً إلى النظم والأفكار والشرائع... وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار العمق التاريخي، والحضاري، والروحي لشعوبها، قبل اللجوء إلى استعارة المبادئ والخطط، واستهلاك النظريات الجاهزة المستوردة من خلف السهوب، ومن وراء البحار.

والحال كما يقول علماء الاجتماع: إن الحدث الاجتماعي هو ظاهرة فريدة لا تتكرر.. ومن هذا المنطلق، لا يمكن استيراد صيغ

جاهزة، أكدت نجاحها، أو أكدت فشلها في بيئة اجتماعية أخرى.. والقول بهذا المنطق خطأ[١].

وعلى هذا الأساس فإن المنطقة العربية الإسلامية، بعدم تجذرها في واقعها العربي والإسلامي، ساهمت من موقع الجبر أو الاختيار، والضرورة أو الاقتناع، في تقليص تفاعلها الواعي مع الحضارات الأخرى، والاستفادة منها أخذاً وعطاء، ومن ثم فتحت الأبواب على مصراعيها للاستلاب، ومكنت بذلك الحضارة الغربية مهد الرأسمالية، من توطيد جذور سيطرتها وتعميقها.

فالرأسمالية التي ما فتئت تتغلغل في المنطقة، بفرض نظامها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي، تعتبر أن أساس نشوء المشكلة الاقتصادية يكمن في تعدد حاجات الإنسان المادية، ونموها المطرد، عبر الزمان والمكان، مقابل ندرة الخيرات الطبيعية المدفونة في جوف الأرض المحدودة، والكفيلة بإشباع تلك الحاجات.

وطرح المشكلة الاقتصادية بهذا الشكل، والتفسير على ضوئه لجذور المشكلة الغذائية، يعد تعبيراً صارخًا عن بعد أساس من أبعاد أزمة إنسان حضارة القرن العشرين، والمتمثل في علاقته -أي الإنسان- ببيئته الطبيعية، أحد حجري الزاوية للمشكلة الاقتصادية، التي تعتبر

---

(١) مولود حمروش، ندوة صحفية، جريدة الصباح (يومية تونسية)، بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٦م.

قبل كل شيء، معضلة الإنسان نفسه.. وحتى لا نحمل البيئة الطبيعية مسؤولية معضلات تعد في بدايتها ونهايتها من صنع الإنسان، فلننظر إلى مدى تطابق مبدأ ندرة الموارد مع معطيات الأوضاع الراهنة.

ب- الواقع والنظرية.. عجز رغم وفرة الموارد الطبيعية:

إن التفاوت بين نمو كل من السكان والإنتاج الغذائي، على مستوى المنطقة العربية الإسلامية، حقيقة لا جدال بشأنها، لكن ذلك التفاوت ليس في تصورنا كل الحقيقة بل أحد أوجهها.. ولعل تنزيله، أي التفاوت، في إطار الظروف المناخية السائدة التي لا تعرف التقلبات الفجائية، وما تزخر به المنطقة من موارد طبيعية زراعية تشكو قلة الاستعمال، قد يزيح الغشاء على الوجه الآخر منها. فالمناخ في المنطقة يتميز بالاعتدال وبكونه لا يعرف التقلبات الفجائية، مما حدا ببعضهم إلى القول: بأننا لو أدرجنا الوطن العربي في مقارنة جغرافية، لوجدنا أنه يقابل من حيث خصائص المناخ، المناطق الأمريكية والأسترالية التي ظلت حتى اليوم تغزو السوق العالمية للغذاء[١].

وفيما يتعلق بقلة استعمال الموارد الطبيعية الزراعية، يمكن إدراج كل من المياه والأراضي الصالحة للزراعة...

---

(١) حامد عبد الله ربيع، سلاح الغذاء ومستقبل التعامل الدولي مع الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٩، سنة ١٩٨٤م، ص٦٦.

فالمياه ضرورة من ضرورات الحياة، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (الأنبياء: ٣٠)، تغطي استعمالاتها مختلف مجالاتها... علاوة عن الوظيفة الاجتماعية الدينية التي تؤديها والكامنة في تطهير البدن والملابس مما يعلق بها من أوساخ، وتأهيل الإنسان لأداء فريضة الصلاة: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ (الأنفال: ١١)، ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ (الفرقان: ٤٨). وقد نهى الإسلام عن الإسراف في استهلاك الماء في مجال العبادات: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الأعراف: ٣١).

وباعتبارها ضرورة، فإنها تغطي زهاء ٧١٪ من سطح الكوكب، ويقدر حجمها بنحو ١,٤١ مليار م^3، توجد ٩٨٪ منها في المحيطات العالمية وفي البحار الداخلية[1]. ورغم بلوغها درجة من الملوحة تجعلها غير صالحة للاستعمال المباشر، فإن مياه البحار تمثل المصدر الرئيس للمياه العذبة، وذلك من خلال ما يعبر عنه بالدورة الهيدرولوجية، أي دوران الماء من الغلاف الجوي إلى مستجمعات المياه والبحار ثم عودته للغلاف الجوي.

---

(١) معهد الموارد العالمية وآخرون، موارد العالم، ١٩٩٢-١٩٩٣م، ترجمة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تحت إشراف مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ١٩٦.

وتنقسم المياه العذبة الداخلية إلى: موارد تقليدية وأخرى غير تقليدية. وتشمل الأولى الكميات السطحية، وهي ما تجمع في الأنهار والبحيرات والخزانات من مياه الأمطار، والجوفية، وهي ما تسرب منها، أي مياه الأمطار، خلال طبقات الأرض وتجمع تحت سطح الأرض، ويحصل عليها الإنسان من خلال الآبار والعيون. في حين تشمل الثانية معالجة المياه المستعملة في مجالي الصرف الصحي والزراعي وإعادة استخدامها، إلى جانب تحلية مياه البحر.

والأمطار التي تعد مصدر الموارد التقليدية، يبلغ المجموع السنوي للهاطل منها بالمنطقة العربية الإسلامية، على أساس معدل ١٥٠م لكل عام، حوالي ٢٢١٣ مليار م^{3} موزعة على الشكل الآتي[١]:

- ٦٠٪ أمطار ذات نظام مداري صيفي، ومعظمها يهطل في حوض السودان والقرن الأفريقي واليمن.
- ٤٠٪ أمطار ذات نظام متوسطي شتوي، تهطل في المغرب العربي والشمال الأفريقي المحاذي، والمشرق العربي الواقع في شمال خط عرض المدار.

وبنحو ٢٤٥ مليار م^{3} (جدول رقم١١)، تمثل الموارد المائية المتاحة ما نسبته ١١٪ من كمية الأمطار الساقطة خلال سنة واحدة. ويقدر

(١) عباس قاسم: الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية، مجلة المستقبل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٧٤، سنة ١٩٩٣م، ص ١٦.

المخزون الجوفي من المياه بحوالي ٧,٧ ألف مليار م^{3}، في حين أن الموارد المائية الجوفية المتجددة لا تزيد عن ٤٤ مليار م^{3} سنويًا، ويقدر السحب السنوي من المياه بحوالي ٢,٢ مليار م^{3}[(١)].

أما الموارد غير التقليدية، فتحتل عملية تحلية مياه البحر جزءاً مهمًا نسبيًا منها، حيث توجد طرق عديدة للحصول على مياه عذبة يمكن ادراجها تحت ثلاثة أقسام رئيسة[(٢)]: التحلية باستخدام الأغشية، أو التجميد، أو التقطير- التبخير.

وتنضوي تحت هذه الأخيرة، أي التحلية باستخدام التقطير-التبخير، طريقة التقطير المتعدد المراحل، والمتمثلة في تبخير ماء البحر في مراحل تحت ضغوط مختلفة ثم يكثف ويحصل منها على الماء العذب.

وتتميز هذه الطريقة بكفاءة عالية على صعيد الاستهلاك الوسيط للطاقة، ومن ثم بتكاليف متدنية نسبيًا، ساهمت في اتساع انتشارها في مختلف أنحاء العالم، وعلى صعيد أقطار الخليج العربي بوجه

---

(١) جامعة الدول العربية وآخرون، نفس المرجع السابق، ص١٥٤.

(٢) انظر في هذا المجال ولمزيد من التفصيل:

د. سامر مخيمر ود. خالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، مايو ١٩٩٦م، ص ١٥٩ وما بعدها...

د. أمين حامد مشعل: العرب وأزمة الماء، هل حانت لحظة الصراع على مصادر المياه؟ مجلة العربي، العدد ٤٤٥، الكويت، وزارة الإعلام، ديسمبر ١٩٩٥م، ص ٣٠.

خاص، لمجابهة النقص الناجم عن المصادر المائية التقليدية، حيث تمثل كمية المياه العذبة الناتجة عن تحلية مياه البحر نسبة ٢٠٪ من كمية الموارد غير التقليدية المقدرة بحوالي ٨ مليار م٣/ سنة[(١)].

وعلى صعيد استعمال المياه، يبلغ إجمالي الكميات المستخدمة منها لكافة الأغراض سنويًا حوالي ١٥٨ مليار م٣، أي حوالي ٦٦٪ فقط، تستهلك الزراعة حوالي ٩١٪ من تلك الكميات يليها الاستخدامات المنزلية ٥٪ ثم الصناعة بنسبة ٤٪[(٢)].

أما الأراضي عمومًا فهي جزء من الكون الذي لم يحط الإنسان بعد بحدوده.. وهي كوكب الحياة والمأوى الوحيد لكل صورها التي تنعدم -حسب علمنا- في غيرها... ففيها الأشجار المثمرة، والمياه الصالحة للشراب، وفي مناكبها يعيش الحيوان الذي يتغذى الإنسان بلحمه: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ (الأعراف: ١٠). لذلك جعلها الله عزّ وجلّ الموطن الذي يمارس الإنسان فيه خلافته: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠)، ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾ (الأنعام:١٦٥).

---

(١) جامعة الدول العربية وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ٨١.

(٢) جامعة الدول العربية وآخرون، نفس المرجع السابق، سنة ١٩٩٦م، ص ٢٩.

وعلى صعيد المنطقة العربية الإسلامية، يفيد (الجدول رقم ١٢) أن الرقعة الأرضية تقدر مساحتها بحوالي ١٣٥١ مليون هكتار أو ما يوازي ١٠٫٣٪ من إجمالي الرقعة الأرضية العالمية، مقابل رقعة تحتلها البحيرات والأنهار تقدر بنحو ١٦ مليار هكتار، أو ما نسبته ١٫١٪ من المساحة الكلية للمنطقة، أو ٤٫٧٪ على المستوى العالمي.

وفيما يتعلق بالأراضي الصالحة للزراعة، فإن السودان يملك مناطق شاسعة تكاد تماثل مساحة فرنسا وألمانيا، وتملك ليبيا بمنطقة الجبل الأخضر مساحة تتسع لتشمل ١٥ مليون فدان غير مستخدمة في الزراعة.. وفي الجزائر والمغرب مناطق شاسعة، تصلح للزراعة والرعي.. وفي العراق وسوريا مساحات أخرى شاسعة صالحة لنوع آخر من أنواع الإنتاج الزراعي، والفواكه، والنخيل، بل وجذور البطاطا (بصفة خاصة شمالي العراق)، بل إن السعودية تملك بعض المناطق الصالحة لبعض أنواع الإنتاج الزراعي، دون الحديث عن اليمن وبعض مناطق الخليج العربي[١].

وعموماً فإن مساحة الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي على مستوى المنطقة العربية الإسلامية، تقدر بحوالي ١٤٫٥٪ من مجموع المساحة الكلية البالغة ١٣٦٧ مليون هكتار، وفق الجدول السالف

---

(١) حامد عبد الله ربيع، نفس المرجع السابق، ص ٦٧.

الذكـر، أو ما يعـادل ١٩٨ مليـون هـكتـار، تمثل النسبـة المزروعة منـهـا حـوالي ٢٧٪ فـقـط، أي حـوالي ٥٤مليـون هكتـار[١]، وذلك بمتـوسط زهاء ربع هكتار لكل فرد[٢].

وعلى هذا الأساس، فإن أهل الاخـتـصـاص في هذا المجال يشيـرون إلى الإمكانيـات الهـائلة لزيادة الإنتـاج الزراعي بجـميـع أنواعـه عن طريق التوسع الأفقي.

وفي هذا الإطار، يمكن زيادة مسـاحة الأراضي الصالحـة للزراعة من خلال عمليات استصلاح الأراضي لتصل إلى ٢٣٦ مليون هكتار، يقع ٧٤٪ منـهـا في أربع دول هي: السـودان ٣٠٪، والجـزائر ٢٠٪، والمغرب١٨٪، والعراق ٦٪[٣].

كـما أنه بالإمـكان مضـاعفـة المساحـة المزروعـة مطـريًا، والبالغة

---

(١) تستأثر منها الزراعات الموسمية بما يفوق ٩٩,٨٪، أما الباقي فتستعمله الزراعة الدائمة. وفيما يتعلق ببقية مختلف استخدامات تلك الأراضي ووفق (الجدول رقم١٢)، فإن المراعي الطبيعية تبلغ مساحتها حوالي ٤١٣ مليون هكتار، وذلك بنسبة ٣٠,٦٪ من مساحة الرقعة الأرضية، و١٢,٢٪ من أراضي المراعي على الصعيد العالمي. وتركتز المراعي أساسًا في السعودية والسودان حيث تقدر مساحتها على التوالي بنحو ١٢٠ و ١١٠ مليون هكتار أو بما يفوق ٥٥٪ من المساحة الإجمالية للمراعي الطبيعية بالمنطقة العربية.

بحوالي٨٣ مليون هكتار، تمثل مساحات الغابات ما يربو على ٦٪ من مساحة الرقعة الأرضية بالمنطقة العربية الإسلامية، وحوالي ٢٪ من إجمالي مساحة الغابات في العالم. أما نسبة الغابات إلى المساحة الكلية العربية والبالغة كذلك حوالي ٦٪ فإنها تقل عن نظيرتها في العالم المقدرة بنحو٣١٪.

(٢) جامعة الدول العربية وآخرون، نفس المرجع السابق، سنة ١٩٩٣م، ص ٨٠.

(٣) جامعة الدول العربية وآخرون، نفس المرجع السابق.

ما يقارب ٥٤٪ من الأراضي المزروعة، في عدد من الأقطار، أهمها: السودان والصومال وتونس وموريتانيا والجزائر وليبيا وسوريا والأردن.

وكذلك الشأن بالنسبة إلى المساحة المزروعة بالري، والمقدرة بحوالي ١٦,٥٪ من جملة المساحة المزروعة، من الممكن التوسع فيها إلى ضعفي ما هي عليه الآن، في كل من مصر والسودان والعراق وسوريا والمغرب، بزيادة الموارد المائية من ١٥٦ إلى ٢٣٨ مليار م^{3} في السنة، مع ترشيد استخدامها[1]، واستكمال المنشآت الخاصة بالسيطرة والتحكم في مياه الري خصوصًا، التي رغم ضعف نصيب الهكتار منها وبالمقارنة مع بقية دول العالم -٠,٧ لتر/ثانية/كم^{2} من المياه السطحية الجارية، و١٥٦٠ م^{3}/سنة/هكتار بالنسبة لمياه الأمطار، مقابل ما يقارب ٩,٥ لتر/ثانية/كم^{2} و ٧٦٢٦ م^{3}/سنة/هكتار على الصعيد العالمي[2]- فإن كفاءة نظام الري المستخدم أقل مما يجب، حيث يستخدم حوالي ١١,٢ ألف م^{3} في ري الهكتار، بينما تقدر كمية المياه اللازمة للزراعة بنحو ٧,٨ ألف م^{3}[3].

لكن زيادة الإنتاج الزراعي الغذائي لا تقتصر على التوسع الأفقي، بل يمكن أن تمتد إلى المستوى العمودي من خلال الترفيع في الإنتاجية،

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الندوة القومية للتمويل والائتمان الزراعي في الوطن العربي، سنة ١٩٨٧م، ص ١٠.

(٢) جامعة الدول العربية وآخرون، نفس المرجع السابق، سنة ١٩٩٥م، ملحق (٣/٢) ص ٢٢٢ و ٢٥.

(٣) جامعة الدول العربية وآخرون، نفس المرجع السابق، سنة ١٩٨٨م، ص ٦٥.

التي رغم قفز معدلها بالنسبة إلى أهم المحاصيل الفلاحية، وهي الحبوب مثلاً، (الجدول رقم ١٣) من ١,٨ طن للهكتار خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٩م) إلى ٢,٢ طن للهكتار أثناء فترة (١٩٩٤-١٩٩٦م)، واقترابه من المعدل الذي حققه العالم الثالث، خصوصاً خلال الفترة الثانية ٢,٣ طن للهكتار، فإنها تظل دون المعدل العالمي البالغ نحو ٢,٥ و ٢,٨ طن للهكتار خلال الفترتين على التوالي، حتى لا نتحدث عن المعدل المسجل بالولايات المتحدة الأمريكية، أو أوروبا والمقدر بحوالي ٤,٣، و ٥,١ أو ٤,٢، و ٤,٤ طن للهكتار، لتعكس محدودية استخدام المدخلات وعوامل الإنتاج الزراعية، من البذور العالية الإنتاج، ومن الأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات الزراعية الملائمة للبيئة للحد من الآثار البيئية السلبية الناجمة عن استخدامها .

وعموماً، فإن مختلف الدراسات تشير إلى أن في إمكان المنطقة العربية الإسلامية ككل، أن تحقق الاكتفاء الذاتي في ما يتعلق بمتطلباتها الغذائية[١] .

وعلى ذلك، فإن البيئة الطبيعية التي سخرها الله سبحانه وتعالى للإنسان ما فتئت تمتلك طاقة مده بالمواد الكفيلة بتلبية حاجياته المادية، لأنه كلما احتك بها اكتشف خيرات جديدة، وأماط اللثام عن

(١) عبد السلام رضوان، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٠، ١٩٩٠م، ص ٢٠.

موارد وكنوز لم يكن يضعها في حسبانه، وكل ذلك وثيق الارتباط بقدر ما اكتسبه من تجربة، وما توصل إليه من وسائل وطرق وتقنيات، تخول له الانتفاع بكل تلك الخيرات بعد تحويلها حتى تتلاءم وإشباع طلباته.

لكن الإنسان ضيع على نفسه فرصة الانتفاع الأمثل بكل تلك الخيرات منذ أن سيطرت الحضارة الغربية، التي أرست دعائم علاقة صراع وتنافر بين الإنسان وبيئته الطبيعية، في إطار أنموذج إنمائي عالمي يكرس الرفاهية والرخاء على صعيد الدول الرأسمالية الغربية أساسًا، والفقر والخصاصة على صعيد العالم الثالث خاصة، التي تشكل المنطقة العربية الإسلامية أحد أجزائه، ويعمل على استغلال مفرط للموارد الطبيعية عمومًا والزراعية منها خصوصًا، نجم عنه تدمير للبيئة على الصعيد العالمي بشقيه "المتقدم" و"المتخلف"، من خلال إحداث تأثيرات بيئية سلبية أضحت تلوح بدورها بالفتك بقدرة تلك الموارد على التجدد والاستمرار عبر الزمان والمكان... الظاهرة التي تقودنا إلى ضرورة مراجعة عميقة لمفهوم التنمية السائد، الذي طالما تجاهل استنزاف رأس المال الطبيعي، وغيب البعد البيئي.

ولعل إحدى ركائز المفهوم البديل للتنمية، تتمثل في محاولة إعادة الوفاق بدل التنافر فيما بين الإنسان وبيئته الطبيعية...

الفصل الثالث
الإسلام وأمل عودة الوفاق بين الإنسان والبيئة الطبيعية

مدخل:

إن لفظة "بيئة" تعني لغويًا الموضع الذي يرجع إليه الإنسان فيتخذ منه منزلاً[1]. واصطلاحًا فإنها تمثل الطبيعة أو الكون، ومن ثم الإطار الذي يحيا فيه الإنسان عمومًا. لكن الحياة الفعلية لا تتسنى لمختلف الكائنات في غير الغلاف أو المحيط الحيوي، المقدر سمكه بنحو ٢٤ كيلومتر، يبلغ أقصى عمق المحيطات منها حوالي ١٣ كيلومتر، وأعلى قمم الجبال زهاء ١١ كيلومتر[2].

ويحتوي هذا المحيط على مكونات حية وأخرى غير حية، تشمل كلاً من المحيط المائي Hydrosphére، والجوي Atmosphére، واليابس Litosphére، مترابطة فيما بينها، أي المكونات الحية وغير الحية، بعلاقات ذاتية دائبة وعلاقات تكاملية مع بعضها بعضًا ضمن ما يطلق عليه: النظام البيئي Eco-systéme.

ويشكل المحيط الحيوي Biosphére الذي يتضمن الأرض

(١) إبراهيم ناصر، أسس التربية، دار عمار، الاردن، ١٩٨٩م، ص ١٣- ١٧، نقلاً عن د. العروسي الميزوري، التربية البيئية، مجلة الهداية، العدد ٢، تونس، الوزارة الأولى سنة ١٩٩٧م، ص ٧٢.

(٢) رشيد الحمد، ود. محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، نفس المرجع السابق، ص ٤٠- ٤١.

وما عليها وما حولها من ماء وهواء، وما ينمو عليها من مزروعات وحيوان وغيرها، نمواً ووجوداً طبيعياً سابقًا على تدخل الإنسان وتأثيره المقصود وغير المقصود في البيئة[1]، أولى المنظومات الرئيسة الثلاث التي يعيش فيها الإنسان. يليه المحيط الصنعي Technosphére، الذي يتكون من كافة ما أنشأه الإنسان في حيز الغلاف الحيوي من مستوطنات بشرية ومؤسسات اجتماعية وثقافية ومراكز أنشطة صناعية وحرفية وتجهيزات أساسية... ثم يأتي المحيط الاجتماعي Sociosphére، الذي يدير في كنفه الإنسان شبكة علاقاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[2].

وتتميز تلك المحيطات الثلاثة بتفاعلات فيما بينها، من شأنها أن تقود إلى التساؤل حول علاقة الإنسان بالبيئة.

هذه العلاقة، يستعرض الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص مختلف أطوارها بقوله: إن الإنسان كان في فجر وجوده يجمع طعامه

---

(١) د. العروسي الميزوري، نفس المرجع السابق.

(٢) لمزيد من التوسع، انظر:

- رشيد الحمد ود. محمد سعيد صباريني، نفس المرجع السابق.
- د. عزام محجوب، السكان والتنمية المستديمة، ورقة مقدمة إلى الندوة المغاربية حول السكان والتنمية، تونس، ٧-١٠ يوليو ١٩٩٣م.
- د. العروسي الميزوري، الإنسان والبيئة، مجلة الهداية، العدد ١، سنة ١٩٩٧م، ص٧٣ وما بعدها.

من ثمار النبات وأوراقه أو درناته... وملبسه ومسكنه من قلف الشجر وألياف الأعشاب والأشجار. في تلك المرحلة كان أثر الإنسان على بيئته هينًا ... ثم تحول إلى مرحلة الصيد والقنص، وأصبح أثره البيئي يجاوز أثر آكلات العشب إلى آكلات اللحوم.. وقد استحدث الإنسان في تلك المرحلة تكنولوجيا الصيد.. وأهم من ذلك كله أنه اكتشف النار، وأصبحت له قدرة على التأثير البيئي تزيد بكثير عن قدرته العضلية. ثم مر الإنسان إلى مرحلة استئناس الحيوان والرعي.. وجعل من هذه الأنواع قطعانًا متكاثفة العدد ومتكاثفة الأثر البيئي على الكساء النباتي. وتعلم الإنسان حياة الرحلة الموسمية من المرابع إلى المصايف سعيًا وراء التحولات الموسمية في الكساء النباتي، أي أن أثر الإنسان البيئي اتسع مداه.. ثم اتصلت حياة الإنسان إلى مرحلة الزراعة والاستقرار. وهنا استكمل الإنسان سيادته على الأحوال البيئية، فهو يبدل الكساء النباتي البري بأنماط من الكساء النباتي يزرعها ويفلحها، وهو يستعمل مياه الأنهار... وهو يبني قراه حيث تتكاثف الجماعة الإنسانية. واستحدث الإنسان آلات الحرث والري والحصاد، واستخدم الحيوان في عمله، أي أنه استخدم مصادر القوة بالإضافة إلى قوة عضلاته. ونلاحظ في مرحلة الزراعة أن للإنسان آثارًا بيئية هائلة، ولكنه لم ينشئ موادًا كيميائية غريبة عن النظم البيئية..

ثم جاء عصر الصناعة، وأصبح في إمكان الإنسان أن يعيش في بيئة من صنعه... وطوع الإنسان مصادر للقوة جعلت بين يديه من الآلات الهائلة ما جعل لآثاره البيئية امتداداً على مساحة الأرض وفي البحار والهواء(١)...

وفي نفس هذا السياق، وعند محاولة عرض فكرة عامة عن تلك العلاقة على امتداد العشرة آلاف سنة الأخيرة، فإن "أيان ج. سيمونز" وبالاعتماد على فكرة مراحل "أيكولوجيا ثقافية" التي طرحها "و. آي. تومسون"، أورد ما يلي(٢):

- **القنص وجمع الغذاء وأوائل الزراعة**: مارس جميع البشر هذا النوع الأول من الاقتصاد إلى أن عرفوا كيف يدجنون النباتات والحيوانات. وقد استقر هذا النمط لأول مرة سنة ٧٥٠٠ قبل الميلاد في جنوب غربي آسيا ... ولئن تأثر العالم في سنة ٥٠٠٠ قبل الميلاد بهذه الآلاف من السنين من حياة القناصين الجماعيين والزراع الأوائل، فإن طابعهم عليها كان في معظمه خفيفاً، وكثيراً ما كان مؤقتاً...
- **الحضارات النهرية**: هذه الاقتصادات الكبرى نهضت على

---

(١) رشيد الحمد ود. محمد سعيد صباريني، نفس المرجع السابق، ص ١٤١ وما بعدها، لمزيد من التوسع.

(٢) أيان ج. سيمونز، البيئة والإنسان عبر العصور، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٢، ١٩٩٧م، ص ١٥-٧٤، لمزيد من التوسع.

الري، على ضفاف نهر النيل وفي بلاد ما بين النهرين على سبيل المثال.. وحاولت تلك الحضارات من خلال التكنولوجيا، أن تتحرر من بعض القيود التي يفرضها فصل بلا أمطار... وإسهام المجتمعات النهرية في التطور البشري اللاحق إسهام عظيم، لا تزال أصداؤه الكثيرة تتردد في مجتمعنا، ويخص منها بالذكر تقسيم المكان والزمان إلى وحدات ستينية. وقد استطاع التحالف بين هذه القدرة الإبداعية وبين السيطرة المركزية على الحياة الاجتماعية والسياسية، أن يحدث في الأرض تحولات واسعة النطاق، وأن يتحكم في المياه عبر مساحات شاسعة..

- **الإمبراطوريات الزراعية**: ابتداء من سنة ٥٠٠ قبل الميلاد إلى عشية الثورة الصناعية في عنفوانها (حوالي سنة ١٨٠٠ ميلادية)، وجدت في عدد من مناطق العالم التي يغلب عليها الحضر، إمبراطوريات سياسية أحيانًا وتجارية أحيانًا أخرى.. وأخذ عدد كبير منها بالتكنولوجيا لتذليل الحواجز البيئية التي تحول دون المزيد من الإنتاج مثل تخزين المياه، وزراعة المدرجات، والتربية الانتقائية للمواشي.

- **العصر الصناعي الأطلنطي**: منذ حوالي سنة ١٨٠٠ ميلادية وحتى الوقت الحاضر، كان حزام من المدن يمتد من شيكاغو إلى بيروت، فضلاً عن بعض مدن شواطئ آسيا حتى طوكيو، يشكل نمطًا

لحياة اقتصادية يقوم في معظمه على الطاقة المستمدة من أنواع الوقود الأحفوري. وكانت هذه هي المرحلة التي بلغ فيها تأثير النوع البشري على بيئته أقصاه.

■ **العصر الصناعي الهادئ العالمي**: حدث منذ الستينيات تحول إلى حوض المحيط الهادئ باعتباره المركز الرئيس للاقتصاد الصناعي، وإن كان قد حدثت في الوقت نفسه عولمة حقيقية للاتصالات يسرت نشوء اقتصاد عالمي متكافل، مثلاً في مجال العمليات المالية والشركات المتعددة الجنسيات. واقترن ذلك بتحول في الوعي نحو نظرة عالمية، من دلائلها عودة الاهتمام بتنويع أساليب الحياة تبعًا للخصائص البيئية المحلية (انتهى)... الظاهرة التي تقودنا إلى محاولة فهم بعض الأسباب الكامنة وراء هذه العودة، والمتمثلة في اعتقادنا في علاقة الصراع والسيطرة بين الإنسان والبيئة، التي ما فتئت تكرسها الرؤى السائدة، وفيما تولد عنها من تأثيرات سلبية على البيئة، أحدثت نوعًا من الاضطرابات على بعض النظم الأيكولوجية..

وبشأن تلك العلاقة، يعتبر "لينتون ك. كالدوال" أنها مثلت في المسيحية مصدر تأمل وجدل ساهمت الكنيسة في تغذيته. وقد تمخض عنه سيادة المذهب الذي يفصل بين كل منهما[1].

(١) Lynton K. Caldwell: La terre en danger, Tendance acutelle,1973, p 32.

وبشأن تلك العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية، يمكن إدراج رؤية الجغرافيين الذين ينقسمون حولها =

ويرى الأستاذ عزام محجوب، أن جذور ذلك الفصل، الذي قامت

= إلى ثلاث مدارس: الحتمية، والإمكانية، والاحتمالية..

وتعتبر المدرسة الحتمية، التي من أهم روادها الألماني فريديريك راتزل، أن للبيئة تأثيراً مفرطاً على الإنسان، لذلك عليه أن يتكيف معها ويعيش على ما تجود به من موارد. وبإيلائها كل هذا الوزن للبيئة في علاقة الإنسان بها، فإنها تؤمن بأن الإنسان مسير وليس مخيراً...

وترى المدرسة الإمكانية، التي نجد على رأسها كلا من فيدال لابلاش ولوسيان فيفر، أن البيئة تقدم للإنسان جملة من الاختيارات، وعليه بمحض إرادته أن يختار منها ما يتلاءم وقدراته وأهدافه وطموحاته وتقاليده...

وتسلك المدرسة الاحتمالية طريقاً وسطاً بين المدرستين الآنفتي الذكر، لأنها لا تعتقد في الحتم المطلق ولا في الإمكانية المطلقة، بل تؤمن بأن الاحتمالات قائمة في بعض البيئات لكي يتعاظم الجانب الطبيعي في مواجهة سلبيات الإنسان ومحدودية قدراته، وفي بيئات أخرى يتعاظم دور الإنسان المتطور في مواجهة تحديات ومعوقات البيئة...(لمزيد من التفصيل انظر: د. زين الدين عبد المقصود، البيئة والإنسان -علاقات ومشكلات-، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص٩ وما بعدها)..

وفي نفس هذا الإطار، يورد د. العروسي الميزوري ما يلي: لقد ظهرت في القرن السادس عشر للميلاد كتابات بودان مبرزة صفات البشر بالاعتماد على موقعهم الجغرافي. وفي القرن الثامن عشر للميلاد اعتبر مونتسكيو في كتابه "روح القوانين"، أن الإنسان فرداً أو وحدة طبيعية تقابله قوتان كبيرتان هما الأرض أو التربة من جهة والمناخ من جهة أخرى. لقد نظر إلى المجتمعات الإنسانية والبيئة الجغرافية وربط بينهما بعلاقات بيئية. وقد ظل هذا التفسير عالقاً بأذهان المفكرين إلى أن ظهرت نظرية داروين خلال القرن التاسع عشر الميلادي مبلورة في مؤلف "أصل الأنواع" سنة ١٨٥٩م وفي مؤلف "أصل الإنسان" سنة ١٨٧٩م، فأثرت هذه النظرية تأثيراً بالغاً في المدارس الفكرية، فاعتبر الألماني رتر كارل أن تأثير الإنسان في البيئة لا يقل عن تأثيرها عليه، وقد اتسمت معظم كتاباته بهذا الطابع. أما نظيره همبولت صاحب مؤلف "العالم" ، فقد أكد على أثر البيئة في الإنسان، ولم يذهب بعيداً في وضع القوانين في هذه المسألة، وقد اعتمد في تصوره على أمثلة مستقاة من الواقع، ويتجلى ذلك في إشارته إلى أن حياة الإغريق المادية والثقافية تأثرت بالبحر الأبيض المتوسط. وفي سياق هذا التيار يقول أدمون ديمولان – وهو أحد أقطاب المدرسة الفرنسية في بداية القرن العشرين، وصاحب مؤلف "كيف خلق الطريق الطراز الاجتماعي-: "إن خصائص الشعوب ترجع أساساً إلى الطريق التي سلكتها في هجرتها. وقد أيدت ذلك إلين سمبل في مؤلفها "آثار البيئة الجغرافية"، والذي أكدت فيه حتمية الأثر البيئي في سلوك الإنسان (لمزيد من التفصيل انظر، د. العروسي الميزوري، التربية البيئية، مجلة الهداية، العدد ٢، سنة ١٩٩٧م، ص ٧٥ وما بعدها)...

على أساسه الحضارة الغربية ، تعود إلى الفكرة اليونانية التي تعتبر أن الإنسان خارج عن الطبيعة[1]. وبسيادة ذلك المذهب، واقترانه بمبدأ ندرة الخيرات الطبيعية وعجزها عن تلبية حاجات الإنسان، ولَّد لدى الغرب الرأسمالي ضرورة التنافس للحد من تلك الندرة ولو على حساب الآخر، ينهبه ليستغني، ويستغله ليترفه، ويقتله ليعيش...

لكن، وإذا كان حقل هذا التنافس هو البيئة الطبيعية، مصدر كل الموارد، فلا بد إذاً من السيطرة عليها، ومن ثم الدخول معها في صراع، لتأمين إشباع تلك الحاجات.

وعلى هذا الأساس، فإن تلك الحضارة، التي ترعرعت في أحضانها الرأسمالية، مهدت منذ بداية خطواتها الأولى لإقامة علاقة مسيطر (الإنسان) بمسيطَر عليه (بيئته الطبيعية)، أو علاقة: فاتح براضخ[2]. وذلك باعتمادها على مستوى من التطور العلمي والتقني كان قد تحقق على صعيد عالمي خلال تلك الفترة، مما سمح للرأسمالية أن تطور بالدرجة الأولى آلتها العسكرية العتيقة إلى جانب التطور

---

(١) Azzam Mahjoub, Idem, p42.

ويضيف الأستاذ عزام محجوب في هذا السياق، أن دور الماركسية الرسمية كان أن منهجت وجذرت فكرة الفصل بين الإنسان وبيئته الطبيعية، بأن جعلت من علاقته بها، أي الإنسان بالبيئة، علاقة صراع وسيطرة.

(٢) روجيه غارودي، نفس المرجع السابق، ص ٣٧.

التقني الإنتاجي[1]، الذي استعاضت بمقتضاه بالآلة عن الإنسان، ومن ثم خففت عنه المشقة في ميادين شتى، مكنته بذلك من قطع أشواط عملاقة تجاه الغاية التي رسمها لعلاقته ببيئته... العامل الذي لم يزده إلا غروراً بنفسه وافتتاناً بعقله... فطفق يبدد الموارد الطبيعية، المتجددة وغير المتجددة منها بشكل خاص، في الإفراط في إنتاج الكماليات ووسائل الرعب والدمار، متناسياً أنه بصنيعه ذاك لا يبدد ولا يدمر إلا نفسه. لأن الإسراف في ذلك النوع من الإنتاج الذي لا يمت لطلبات الإنسان المادية الأساسية بصلة، والتكالب عليه لتكديس الأرباح، ليس إلا تدميراً للبيئة مصدر عيشه، والذي من أبرز مظاهره: الجفاف والتصحر، والتلوث الضوضائي، والنفايات (الصناعية والغازية)، والإشعاع والتغيرات الكيميائية، وتلوث الهواء والمياه، وثقب طبقة الأوزون التي تحمي البيئة من أذى الأشعة فوق البنفسجية، وزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء وتسخين حرارة الأرض، وإلى غير ذلك من التغييرات التي انعكست على المناخ ككل...

وأمام هذه التأثيرات البيئية التي أضحى الإنسان يساهم في

---

(١) منير شفيق وآخرون، القومية العربية والإسلام، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٢م)، ص ٦٠٥.

صنعها من خلال تحطيم أسس إمكانيات وجوده، بالاعتداء على حدود النظام الطبيعي[١]، ما فتئت الأصوات تتعالى من كل أصقاع العالم مطالبة بالمزيد من حماية البيئة، وبالتخلي عن علاقة الاستنزاف والصراع معها التي طالما كرستها الحضارة السائدة، منذ أن جهزت الإنسان بتكنولوجيا في أوج التطور، ليصبح معها أشد خطورة على كل أشكال الحياة بما فيها حياته[٢].

وفي هذا السياق، سنحاول عرض ملامح رؤية بديلة تقف على أرض الإسلام الرحبة، تندرج في تقديرنا في نفس هذا التوجه، الذي يدعو إلى إرساء علاقة متميزة مع البيئة وإلى الحفاظ عليها.

المبحث الأول: الإسلام وعلاقة الإنسان بالبيئة

لئن كان حق الحياة مقدسًا لكل كائن على وجه الأرض، فإن الإنسان وهو أرقى هذه الكائنات على الإطلاق وأكرمها، هو الأجدر بهذا الحق، الذي لم يكتف للحفاظ عليه، بجني ما تجود به عليه بيئته الطبيعية من فواكه وخضر وغلال -كما هو الشأن لدى الحيوان- بل عمد من خلال توظيف كل إمكانياته العقلية وطاقاته الجسدية، إلى

---

(١) Erick P. Eckholm: La terre sans arbre, paris , Editions Robert Laffont, 1977, p 23.

(٢) Lynton K. Caldwell: Idem, p 21.

إقامة علاقة ببيئته، تحكمها لدى التفسيرات الغربية ثلاثة أطراف: البيئة الطبيعية، والإنسان، ثم الإنسان... فهذا الأخير وأثناء صراعه مع البيئة لإنتاج حاجاته المادية، يقوم بهذه الوظيفة ضمن مجموعة.

وانطلاقًا من ذلك الوجود المشترك أثناء عملية الإنتاج، يقيم علاقات محددة، تمثل لدى الماركسية العلاقات الاجتماعية للإنتاج. وتكون مرتبطة وثوق الارتباط بقاعدتها المادية، أي بقوى الإنتاج. فكلما حدثت تطورات نوعية على مستوى تلك القوى، تولدت عنها علاقات اجتماعية للإنتاج جديدة... الظاهرة التي تبرز تاريخية تلك العلاقات.

أما الرأسمالية، ولئن كانت تعتبر بدورها أن الإنسان يقيم علاقة ببيئته الطبيعية، من خلال تعاونه مع الإنسان، فإنها ترفض تحديد العلاقات الاجتماعية وتاريخيتها.

وفيما يتعلق بالإسلام، فإن نظرته لهذه العلاقة، لئن كانت تشاطر تلك التفسيرات في الأخذ بعين الاعتبار بكل من الطبيعة والإنسان ثم الإنسان، الذي مهما حاول أن يعمل مستقلاً يجد نفسه مشتركًا مع غيره في عمل ما، أو أنه ينجز حلقة من سلسلة أعمال يعمل فيها آخرون[1]، فإنها تدرج طرفاً رابعًا خارجًا عن إطار المجتمع، وهو الله

---

(١) ابن خلدون، المقدمة، بيروت، دار القلم، ١٩٧٨م، ص ٤٢، نقلاً عن د. العروسي الميزوري، الإنسان والبيئة، نفس المرجع السابق، ص ٧٣.

سبحانه وتعالى[1]، وذلك خلافًا للتفسيرات الغربية الآنفة الذكر، التي وضعت افتراضين يختلفان في الظاهر، ليلتقيان في الجوهر...

فالماركسية افترضت إقصاء الله سبحانه وتعالى من كل منظومتها الفلسفية المادية، باعتباره خارجًا عن إطار الملموس. وإذا كان الله سبحانه وتعالى ليس له أي وجود في خلفيتها المادية الجدلية، فبالضرورة لن يكون له مكان في تحديد علاقة الإنسان ببيئته. في حين أن الليبيرالية، ولئن لم تقص الله سبحانه وتعالى، ولم تجحده البتة، فإنها لا ترى له فائدة، ولا مكانًا كذلك في تحديد تلك العلاقة.

أما إدراج الإيمان بوجود الله سبحانه وتعالى ضمن علاقة الإنسان بالبيئة، كما أسلفنا، فليكن له دور فعّال في تحديدها، وذلك على ضوء تحديده أصل ووظيفة كل منهما، علاوة على تحديده موقعه منها.

١- أصل الإنسان والبيئة:

إنه يعود إلى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ (السجدة: ٤). وإفراد الله سبحانه وتعالى بالخلق، لا يعني في هذا الإطار إيصاد الأبواب أمام العلم للبحث في أسرار نشأة الحياة: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ﴾ (العنكبوت: ٢٠)،

---

(١) باقر الصدر، التفسير الموضوعي للقرآن، دار التوجيه الإسلامي، بيروت-الكويت، ط ٢، ١٩٨٠م، ص ١٠٣ وما بعدها، لمزيد من التفصيل.

و﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ (الأعراف: ١٨٥)، ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (آل عمران: ١٩٠-١٩١). بل إن ذلك يعد من أقدس الواجبات، انطلاقًا من درجة الوعي التي يكتسبها الإنسان من بيئته الاجتماعية بمختلف أبعادها المتشابكة، حتى تقترن القناعة بالبرهان والرفض بالحجة والممارسة بالوعي...

وبذلك، فالإقرار بحق الخلق لله وحده لكل من الإنسان والبيئة الطبيعية، لا يعد في هذا الإطار شلاً للعقل البشري عن التفاعل مع محيطه عبر الزمان والمكان .. بل يعتبر حثًا على التفكر والبحث وطلب العلم، لتبديد ظلام الجهل وضلال الخرافة... ويضعنا بذلك، في قلب الطبيعة على مستوى الكون والعالم، ويختار لنا موقعًا "تجريبيًا" يعتمد النظر والتمعن والفحص والاختبار من أجل الكشف والابتكار، ومن أجل ألا نفقد توازننا الحضاري، فنجنح باتجاه الروح أو الأخلاق ونهمل التكييف والتطوير الماديين الملازمين لأية حضارة متوازنة تريد أن تتحقق بالشرط الأساسي للوجود الإنساني على

الأرض، وهو عبادة الله، والتوجه إليه أخذاً وعطاء[1]، الظاهرة التي تقودنا إلى وظيفة كل من الإنسان والبيئة.

٢- وظيفة الإنسان والبيئة:

إنها ذات ارتباط متين بغاية الخلق والوجود، ولا تخرج عن دور العبادة إذاً: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ (الذاريات: ٥٥)، ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ (الجمعة: ١).

لكن ولئن اشترك كل من الإنسان والبيئة في العبادة[2]، فإن هذه الأخيرة وخلافاً للكائن البشري، الذي زوده الله بالعقل ومنحه حرية

(١) د.عماد الدين خليل، حول إعادة تشكيل العقل المسلم، كتاب الأمة، سلسلة فصلية تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، في دولة قطر، ط٢، رمضان ١٤٠٣ هـ، ص١٢٢-١٢٣.

(٢) لئن كان الحديث عن الدور التعبدي للإنسان يبدو غريباً ومثيراً للدهشة لدى الكثير في عالم "تحرر" فيه الإنسان من كل أشكال "الوثنية والخرافة"... ليقدس عوضها المال والآلة والجنس... وكل الوسائل المؤدية إليها، فالأمر يبدو أشد غرابة إذا ما تحدثنا عن الدور التعبدي للطبيعة، التي ألفها الإنسان "جامدة خرساء". لكن هذه الدهشة مهما بلغت درجتها، فإنها ما تفتأ تتبدد إذا ما نزع الإنسان عنه مركب الغرور، وتواضع لجهله، وما أوسع مساحته، التي كلما توغلنا للحد منها إلا واتسع الخرق. فالإنسان، على سبيل الذكر، يجهل الكثير عن نفسه، رغم الأشواط العملاقة التي قطعها العلم في المجال الطبي، حتى لا نتحدث عن جهلنا ببقية الكائنات الحية وغير الحية التي لا يحصيها إلا الله سبحانه... لكن وفي خضم هذا البحر المتلاطم لجهل الإنسان، وفي لحظة صدق مع النفس، يمكن الحديث عن الدور التعبدي للبيئة الطبيعية: ﴿تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم﴾، (الإسراء:٤٣).

الإرادة لاختيار المنهج الذي يروم العيش ضمنه: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس:٩٩)، ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (البقرة:٢٥٦)، ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان:٣)، ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ (الكهف:٢٩)، لئن اشتركا معًا في العبادة إذًا، فإن البيئة لا تزيغ في عبادتها عن الطريقة التي رسمها لها الله، والتي لا يعلمها إلا هو: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ (الإسراء:٤٤)، ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ (النور:٤١)، وكذلك دون أن تحيد عن كونها مسخرة لخدمة الإنسان: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (لقمان:٢٠)، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ﴾ (الحج:٦٥)، ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود:٦١)، فضلاً عن تسخير بعضها لخدمة بعض.

لكن تسخير البيئة للإنسان بكل ما يتضمنه من تزويد بمختلف

الموارد الطبيعية واستيعاب لمخلفات وفضلات جميع أنشطته، لا يعد في هذا السياق مدعاة للتواكل وشلاً لقدرة الإنسان على التعامل الإيجابي والفاعل مع البيئة حتى يأخذ فيها حيزه ويستمد منها حاجياته.

في حين أن مفهوم العبادة، بالنسبة للإنسان، ليس مساحة ضيقة لا تتجاوز دائرة الشعائرية والاتصال الروحي بالله... بل إنه يشمل كل أنشطته طالما كانت مشروعة في نظر الإسلام، وصحبتها النية الصالحة، وأنجزت بإتقان وإحسان، والتزم فيها حدود الله، ولم تحل بين الإنسان وأداء واجباته الدينية، كما قال تعالى: ﴿ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾ (النور: ٣٧)(١).

ومن ثم حتى بالاقتصار على البعد الروحي في العبادة، المفهوم الشائع، فإن الروحانية ليست مسألة ميتافيزيقية أو غيبية مجردة

---

(١) د. يوسف القرضاوي، عمل الإنسان في معاشه عبادة بشرط، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد ٧٥، سنة ١٩٨٧م، ص ٣٨.

وفي هذا السياق يمكن القول، في تقديرنا: إن هذه المشروعية تتجسد في أحد أبعادها من خلال تحقيق المصالح الفردية والجماعية. ومصلحة أي فرد أو مجتمع تتكون من: أمور ضرورية لا تقوم حياة الفرد والمجتمع إلا بها، ومن أمور حاجية لا تيسر الحياة ولا تخلو من العسر والحرج إلا بها، ومن أمور كمالية أو تحسينية لا تكمل الحياة ويتم نظامها إلا بها (انظر: فتحي عثمان، من أصول الفكر السياسي، ص ٦٠)..

تجسدها مختلف الشعائر الدينية فحسب، وإنما هي العمل الصالح ابتغاء وجه الله[1]، والحث عليه لتوظيف وتعبئة كل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، بهدف توفير ظروف أكثر ملائمة للإنسان يتسنى له من خلالها إدراك معنى وقيمة وغاية وجوده.

إنه مفهوم للعبادة يربط الممارسة بالتأمل، لتحرير العقل والسمو به من دائرة استكشاف الخيـــرات والتمتع بها دون إسراف أو تبذير، إلى دائرة أرقى تتيح إقران كل ذلك بالتـــأمل: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾ (عبس: ٢٤–٣١)، ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ

---

(١) وللمقارنة مع غاية الأنشطة في الأوضاع السائدة، نورد الحوار الذي أجرته جريدة المسلمون في عددها ١١ من السنة الأولى بتاريخ ٢٠/إبريل/١٩٨٥، مع أحد الصحفيين البريطانيين بعد أن أعلن إسلامه... حيث توجهت له في جزء من الحوار بالسؤال التالي: ما هي حالتك النفسية بعد أن أصبحت مسلمًا؟ فكان الرد كالآتي:

أستطيع القول: إن من أكبر المشكلات التي تواجه الناس في أمريكا الموت، لذلك نجد أن نشاط الكثير من الناس هناك هو تعبير عن الخوف من الموت، حيث يشكل لهم رهبة ورعبًا، ويجعلهم يخافون من ضياع حياتهم وأوقاتهم، فيملؤونها بالتجارة والرياضة بطريقة جنونية.. فهم يفهمون كل نشاط على أساس أنه ضياع للوقت وليس من أجل عبادة ربنا (انتهى). فصدق الله العظيم حين يقول: ﴿ ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكًا ونحشره يوم القيامة أعمى. قال رب لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً. قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى﴾ (طه: ١٢٤–١٢٦).

بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ (الروم: ٥٠)، ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا وَزَيَّنَّٰهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴿٦﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ﴿٧﴾ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴿٨﴾ وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَٰتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴾ (ق: ٦-١٠).

ليشمل هذا التأمل التاريخ البشري بأكمله: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ (محمد: ١٠). وذلك بهدف استخلاص العبر والاستفادة من تجارب الآخرين، لتثبيت وتقويم مسيرة الإنسان نحو تحقيق حريته في أعلى مراحلها وأتم أشكالها توحيد الله عز وجلّ، حيث تقترن الممارسة بالوعي، الوعي بالمسؤولية، والمسؤولية بالآخرة... ويمتزج الإيمان بالإخلاص، والإخلاص بالتقوى، والتقوى بالعمل.

وعلى هذا الأساس، فإن هذه النظرة لوظيفة الإنسانية تضعها في قلب العالم والطبيعة، وتدفعها إلى أن تبذل جهدها من أجل التنقيب عن السنن والنواميس في أعماق التربة، وفي صميم العلاقات المادية بين الجزيئات والذرات... إننا بإزاء حركة حضارية شاملة تربط، وهي تطلب من الإنسان أن ينظر في السموات والأرض، بين مسألة الإيمان

ومسألة الإبداع، بين التلقي من الله والتوغل قدمًا في مسالك الطبيعة ومنحنياتها وغوامضها، بين تحقيق مستوى روحي عالٍ للإنسان على الأرض، وبين تسخير قوانين الكيمياء والفيزياء والرياضيات، لتحقيق الدرجة نفسها من التقدم والعلو الحضاري على المستوى المادي المدني[1].

إننا بإزاء منهج رسالي فريد، جاء ليجمع بين الأرض والسماء في نظام الكون، والدنيا والآخرة في نظام الدين، والروح والجسد في نظام الإنسان، والعبادة والعمل في نظام الحياة، ويسلكها جميعاً في طريق موحد هو الطريق إلى الله، ويخضعها كلها لسلطان واحد: هو سلطان الله[2]، وعلى أساس هذه الوحدة... وحدة المنشأ... ووحدة الوجهة... ما عسى أن يكون موقع الإنسان من البيئة؟

٣- الإنسان جزء من البيئة:

ويتجلى ذلك من خلال الصلة المتينة بين الإنسان والأرض، أحد المكونات غير الحية للبيئة، التي طالما أشار إليها القرآن الكريم. فالإنسان في هذا السياق، لئن خلقه ربه في أحسن تقويم، وصوّره وميّزه عن

---

(١) د. عماد الدين خليل، نفس المرجع السابق، ص ١٢٠-١٢١.

(٢) سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار الشروق، بيروت-القاهرة، ط١٩٧٤م، ص ٢٤-٢٥.

سائر المخلوقات، بأن وهبه جملة من الخصائص البيولوجية، يمكن تقسيمها إلى فئتين[١]، هما انتصاب القامة وما يرتبط بها تشريحيًّا ومورفولوجيًّا (البنية الظاهرية)، وكبر حجم الجمجمة ونمو الدماغ والمراكز المتصلة به، وبخاصة المتعلقة بالنطق... لئن فضله بكل ذلك، فإن عملية نشأته الأولى تعود إلى الأرض: ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ (النجم: ٣٢)، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ (الحج: ٥). وقد دعم العلم الحديث مثل هذه الحقائق، حيث توصل أحد العلماء، بافتراض إنسان زنته مائة وأربعون رطلاً، إلى النتائج التالية[٢]:

- قدر من الدهن يكفي لصنع سبعة قطع من الصابون.
- قدر من الكربون يكفي لصنع سبعة أقلام رصاص.
- قدر من الفسفور يكفي لصنع رؤوس مائة وعشرين عود ثقاب.
- قدر من ملح المغنيسيوم يصلح جرعة واحدة لأحد المسهلات.
- قدر من الحديد يمكن عمل مسمار متوسط الحجم منه.

---

(١) رشيد الحمد ود. محمد سعيد صباريني، نفس المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٢) محمد الغزالي، نظرات في القرآن، نقلاً عن د. يوسف القرضاوي، الإيمان والحياة، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٧٥م، ص٦٤.

- قدر من الكبريت يطهر جلد كلب واحد من البراغيث التي تسكن شعره.
- قدر من الماء يملأ برميلاً سعته عشرة جالونات.

فمن الأرض خلق الإنسان إذًا، وإليها سوف يعود ليبعث منها تارة أخرى: ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴾ (طه: ٥٥). وفيما بين صرخة الحياة الأولى وحشرجة الممات الأخيرة، على الأرض يمشي: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ (الملك: ١٥)...

وعليها يشيد القصور والمباني، بحثًا عن الأمن وسعيًا عن الراحة: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ (الأعراف: ٧٤).

ومنها يقتات الحيوان والنبات والأشجار، مصدر غذائه ذو المنشأ الحيواني والنباتي: ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَىٰ ﴾ (طه: ٥٣-٥٤).

وعلى هذا الأساس، إذا كان أصل الإنسان، الذي فضله الله على كل الكائنات، هو الأرض، أحد المكونات غير الحية للبيئة، كما

أسلفنا، وجميع ذراته متكونة من طبيعتها كي يستطيع العيش فيها، ولئلا تكون غريبة عنه[1]، علاوة عن كونها تشكل مصدر ذلك العيش، إذا كان الأمر على هذا النحو، فإن الإنسان لا يعد منفصلاً عن البيئة... بل إنه لا يعدو أن يكون إلا جزءاً منها أو أحد عناصرها، بكل ما يترتب عن ذلك من جوهر جديد، غير الصراع، لعلاقته بها.

٤- الإسلام وعلاقة الوفاق بين الإنسان والبيئة:

على ضوء ما تقدم، حيث أضحى خالق كل من الإنسان والبيئة في الأصل واحداً، وهو الله: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَىۡءٍ خَلَقَهُۥۖ وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٍ﴾ (السجدة:٧)، وغايتهما واحدة، وهي العبادة: ﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعًا وَكَرۡهًا ..﴾ (الرعد:١٥).

والكائن البشري غير منفصل عن البيئة، فهو عنصر مميز من عناصرها المسخرة له، ومكون فريد من مكوناتها يقف فيها منتصب القامة، حاملاً جمجمة كبيرة تحوي دماغاً متطوراً يسيطر على جهاز نام للنطق[2]، على ضوء كل ذلك إذاً، فإن علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية، لا تتحول إلى مسيطِر بمسيطَر عليه، أو علاقة مالك بمملوك، إنما علاقة أمين استؤمن عليها[3]، بكل ما يعنيه ذلك من وفاق وانسجام

---

(١) د. محمود محمد بابلي، الاقتصاد في ضوء الشريعة الإسلامية، ص ١٧١.

(٢) رشيد الحمد ود. محمد سعيد صباريني، نفس المرجع السابق، ص١٣٧.

(٣) باقر الصدر، نفس المرجع السابق، ص١٠٦.

وتكامل معها... وبكل ما يترتب عليه من سلوك أيكولوجي، يفترض أن الإنسان بفضل طاقاته الخلاقة ومن خلال تفاعله مع البيئة، سيواصل إحداث تغييرات مستمرة لكل منهما... تغييرات يجب أن تمكث في إطار الحدود التي فرضتها السنن الطبيعية، والخصوصيات البيولوجية والعقلية الثابتة للفطرة البشرية[1]. لأن هذا السبيل هو الكفيل وحده للاستمرار في التمتع بالخيرات الطبيعية عبر الزمان والمكان، ومن ثم بضمان البقاء والاستمرار للجنس البشري بمختلف أجياله الحاضرة والمقبلة.

ولأن هذا المنهج، أضحت في إطاره الأمانة جزءاً من المؤتمن، فهو الأقدر بذلك على تجاوز ما رسخته حضارة الصراع والسيطرة فيما بين الإنسان وبيئته، وما أفرزته من ثم من اضطراب وحيرة وخوف.

الاضطراب الذي ولد الشك في قدرة العلم على حل كل مشاكل الإنسان المادية والروحية، رغم الأشواط العملاقة التي قطعها في شتى المجالات، بعد أن فصل العلم عن العقيدة...

والحيرة أمام الحاضر، الذي يجهل فيه الإنسان أشياء شتى عن قيمة ومعنى وغاية وجوده، لأن قضية معنى الحياة والغاية منها قد فقدت منذ زمن في نظر الأوروبي الحديث جميع أهميتها العملية، وأصبح

---

(١) Lynton K. Caldwell: Idem, p 67.

المهم لديه، قضية واحدة فقط، هي تلك الأشكال التي تستطيع أن تتلبس بها الحياة... ليتقدم نحو السيطرة النهائية على الطبيعة.

والخوف من المستقبل، الذي يكتنفه ركام الشك والغموض، حول ما ينتظر الإنسان بعد الموت، ثم سر الموت ذاته.. هذا اللغز الذي وقف الإنسان عاجزاً أمامه منذ نشأته: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء:٨٥).

ولأن هذا المنهج كذلك، فإنه لم يقف عند حدود إرساء علاقة وفاق وتعايش متبادل فيما بين الإنسان وبيئته، بل إنه دعمها بحثّه على جملة من الإجراءات الوقائية، تجسدها ما اصطلح على تسميته بحماية البيئة.

المبحث الثاني: الإسلام وحماية البيئة

لئن كانت البيئة أو بالأحرى الأرض، أحد مكوناتها، هي التي يحصل الإنسان منها على كل مقومات عيشه، فإن حمايتها تعد السبيل الأقوم للحفاظ على حياته. لذلك، فإن الخطوة الأولى في هذا السياق، تمثلت في دعوة الإسلام إلى عدم الإسراف، ومن ثم استنزاف الموارد الطبيعية وتبديدها: ﴿كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (البقرة:٦٠)، ﴿وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ

ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ (الشعراء: ١٥١-١٥٢). ثم نهى عن الفساد في الأرض: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (الأعراف: ٧٤)، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَـٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة: ١١-١٢)، ليشمل هذا النهي علاوة عن عموم الفساد في الأرض، مكوناتها من حرث ونسل: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ (البقرة: ٢٠٥).

وكذلك بقية العناصر الطبيعية من ماء وهواء، اللذين أولاهما الإسلام عناية كبرى[١]. ومرد ذلك كونهما عنصرين أساسين يتوقف عليهما وجود الإنسان والنبات والحيوان واستمرار حياتهم: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ (الأنبياء: ٣٠). ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ (النحل: ٦٥).

وبالتوازي مع هذه الدعوة لترشيد استعمال الموارد الطبيعية، والنهي عن عموم الفساد في الأرض لمختلف عناصر البيئة، فإنه وعد

---

(١) د. العروسي الميزوري، التربية البيئية، نفس المرجع السابق، ص٧٢، لمزيد من التفصيل.

المفسدين فيها بالخسران، وتوعدهم بسوء القرار: ﴿وَالَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِن بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ (الرعد: ٢٥).

ولعل من بين دواعي اقتران الفساد بلفظ الأرض، هو التنبيه، كما أسلفنا، إلى أنها هي محيط الإنسان، فيها يأخذ حيزه، ومنها يستمد حاجياته، وإليها مصيره.. لذا عليه أن يتعامل معها بكل جدية سالكًا سبيل ما يقتضيه العقل الراجح والعاطفة الخيّرة والوجدان المرهف[١].

وإلى جانب القرآن الكريم، فإن الرسول ﷺ حث بدوره على حماية البيئة ومكوناتها. وليس أدل على ذلك من وصاياه التي أوصى بها جيشه في غزوة مؤته وهو يتأهب للرحيل: « **لا تقتلن امرأة ولا صغيراً رضيعًا، ولا كبيراً فانيًا، ولا تحرقن نخلاً، ولا تقلعن شجراً، ولا تهدموا بيوتًا** »[٢].

هذا في الحرب، ومن باب أولى وأحرى في السلم، حيث تزخر السنة النبوية بالدعوات المتكررة للحفاظ على أديم الأرض ومن ثم الحد

---

(١) د. أبو بكر الأخزوري، خلق الإسلام يهدي إلى سلامة البيئة، جزء١، الصباح، نفس المرجع السابق، بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٦م.

(٢) مسلم، كتاب الجهاد، باب يحرم قتل النساء والصبيان، ١٣٦٤/٣، نقلاً عن د. أبوبكر الأخزوري، ج٢، نفس المرجع السابق، بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٣م.

من أثر بعض الظواهر الطبيعية مثل الانجراف والتصحر والجفاف.. وفي هذا الإطار يقول الرسول ﷺ: «**ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان له صدقة**»[1]. فآنئذ لا يملك المسلم، وفق قول الأستاذ المستاوي، إلا أن ينخرط بصفة كلية ونشيطة في عملية الغراسة والتشجير، وينبغي أن يكون ذلك منه بصفة متواصلة إلى آخر رمق في حياته، يعمل دائماً، بالحكمة القائلة: (غرسوا فأكلنا ونغرس فيأكلون)، ولا يغيب عن ذهن المسلم ذلك الحديث النبوي الشريف الذي دعا المسلم إلى الغراسة دائماً، حتى ولو كانت الساعة تقوم... إنه منتهى الأمل وتواصل العمل بدون كلل[2]...

وانسجاماً مع هذا التوجه، فقد سار أصحاب الرسول ﷺ، وعلى رأسهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه على نفس الدرب، حيث قال في هذا السياق: (لا تعقروا نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاة ولابعيراً إلا لمأكلة)[3].

---

(١) مسلم، كتاب المساقاة ١١٨٨/٣، د. أبو بكر الأخزوري، نفس المرجع السابق.

(٢) الأستاذ محمد صلاح الدين المستاوي، دوافع العناية بالشجرة مناخياً واقتصادياً ومعنوياً ودينياً، الحرية، يومية تونسية، بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٤م.

(٣) د. أبو بكر الأخزوري، ج٢، نفس المرجع السابق، بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٣م، لمزيد من التفصيل.

وعموماً، فإن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة تزخران بدعاوى الحفاظ على البيئة ومكوناتها الحية وغير الحية، انطلاقًا من الإنسان والحيوان والنبات، وصولاً إلى الماء والهواء والأرض.. التي تهدف في اعتقادنا إلى تعزيز مفهوم الإسلام لعلاقة الإنسان بالبيئة -التي تقوم على الوفاق والتكامل بدل الصراع والتنافر- الذي يدفع بدوره نحو التمديد في استخدام مختلف الموارد الطبيعية عبر الزمان والمكان، ومن ثم حماية حقوق الأجيال المقبلة في التمتع بتلك الخيرات، التي تندرج في إطار دعوة أشمل إلى نبذ الإسراف والتبذير على مستوى الاستهلاك: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ (الأعراف: ٣١)... ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومٗا مَّحْسُورًا﴾ (الإسراء: ٢٩)، ومن ثم إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وعدم استنزافها وتبديدها على صعيد الإنتاج.

خاتمة

لئن استهدف هذا البحث تسليط بعض الضوء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية، ففي ثنايا خاتمته تجدر الإشارة إلى جملة من الملاحظات منها:

- الإقرار بأن دراسة هذه المشكلة لم تستوف كل شروطها، نظراً للخصوصيات التي ينطوي عليها كل قطر من أقطار المنطقة العربية الإسلامية، وللوظائف التي ما فتئت تتبوؤها، والتحولات التي أضحت في إطار العلاقات الاقتصادية العالمية، التي ساهمت بقسط هام في تكريس التخلف بالمنطقة، الذي تشكل المشكلة الغذائية فيها أحد أبعاده.

ومن ثم، فهذا البحث أعجز من أن يلم في هذه الصفحات المعدودة، بمختلف تلك الخصوصيات، ليقدم صورة أشمل وأعمق عن هذه المشكلة، بل إنه باقتصاره على بعض القواسم المشتركة الكبرى مثل تدني مستوى الاكتفاء الغذائي، والانفتاح على الخارج، ودور الاستعمار الذي تتجاوز أهدافه فرض السيطرة الاقتصادية، لتشمل البعد الثقافي خاصة والحضاري عامة... لا يشكل إلا مدخلاً لدراسة أعمق، مجالها كل جزء من المنطقة العربية الإسلامية على حدة، تأخذ بعين الاعتبار مختلف خصوصياتها، دون هدر قواسمها المشتركة،

ذلك ما يجب أن تتوحد الجهود نحوه كل في مجال اختصاصه.

■ إن التنمية بالمنطقة العربية الإسلامية، ما فتئت تنفذ بمفهوم يخلط بينها وبين النمو، لتتحول إلى زيادة لا نهائية للإنتاج، وذلك رغم حملة النقد التي استهدفتها منذ منتصف السبعينات[١]، للخروج بها من الإطار الاقتصادي الأبتر إلى الإطار الاقتصادي-الاجتماعي الأشمل من ناحية، ورغم وضعية التبعية الشاملة التي آلت إليها من ناحية أخرى، والمتمثلة في بعض جوانبها في كل من البعد الغذائي والتكنولوجي والمالى.

فهل كتب على المنطقة العربية الإسلامية العيش تحت رحمة الغرب، في حين أن الموارد الطبيعية عامة والزراعية منها خاصة الكفيلة بكسر أطواق هذه التبعية تشكو سوء وقلة الاستعمال؟

ولعل بعض الموارد التي تندرج في هذا السياق والجديرة بالدرس، تتعلق بكل من المياه والأراضي الصالحة للزراعة في المجال الغذائي، وهجرة الأدمغة والاستثمار في الموارد البشرية في المجال التكنولوجي،

---

(١) حول هذه الحملة وما تبعها من محاولات إرساء تصور جديد للتنمية انظر:

- د. نادر فرجاني، عن غياب التنمية في الوطن العربي، في عادل حسين وآخرون، نفس المرجع السابق، ص ٣٥-٤٤.
- د. محمود عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، ط٢، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م، ص ٥٩-٦٦.

وهروب رؤوس الأموال في المجال المالي، التي تفيد المعطيات بشأنها أن كل دولار استثمر في الوطن العربي استثمر مقابله ٥٦ دولاراً في الأسواق الدولية[١]، وأن حجم استثمارات أقطار الخليج العربي بالولايات المتحدة الأمريكية لوحدها يعادل، ما بين أفراد وحكومات، ٢٥٠ مليار دولار في شكل ودائع وعقارات وأسهم[٢]، أما مجموع الفوائض العربية المهاجرة إلى الأسواق المالية الدولية فتقدر بنحو ٦٧٠مليار دولار[٣].

■ إن الحديث عن التصنيع، أساس الاستراتيجيات التنموية مسألة جد متشعبة، لأن كل محاولة للإحاطة بها، ليست إلا الخطوة الأولى نحو الغوص في أعماق الواقع المعقد والمثلوم لفهم علله، وذلك من بين الألف خطوة التي يجب قطعها للارتقاء به إلى مستوى دخول الدورة الحضارية مجدداً التي يشكل التصنيع أحد أبعادها المتشابكة، وإلى مستوى طموحات الجماهير العريضة المستضعفة التي دأبت النخب السياسية الحاكمة على تجاهل رأيها عند وضع الاختيارات التنموية، بل

---

(١) السيد مأمون إبراهيم حسن مدير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تصريح لصحيفة الأهرام المصرية، نقلاً عن جريدة الصباح، يومية تونسية، بتاريخ ٢/٦/١٩٩٣م.

(٢) تقرير شركة الاستشارات الملاحية، دور وري شيينج كونسلتيشن، نقلاً عن مجلة العهد، أسبوعية تونسية، العدد٩، ديسمبر١٩٩٣م، ص٢٩.

(٣) السيد مأمون إبراهيم حسن، نفس المرجع السابق.

كل الاختيارات، التي ما فتئت تكرس التجزئة، ومن ثم الاندماج والتفصل -Articulation- مع الاقتصاد العالمي، على حساب التفاعل والتكامل الاقتصادي العربي، الذي ما فتئ يشكل أحد المطالب الضرورية والملحة أكثر من أي وقت مضى، للصمود أمام التوجه العالمي الكاسح نحو التكتلات الذي أضحى يميز هذا العصر..

■ إن عملية البحث عن تصور مستقل للتنمية نابع من الذات ومتفاعل مع الآخر تمثل، على ضوء كل ما تقدم، إحدى أوكد مهام كل الحريصين على تجاوز مآزق اختياراتنا التنموية الراهنة... لكن، هل يمكن تحقيق مثل هذه المهام الجسام دون ضمان مبدأ تشريك واسع وفعلي لمختلف المشارب الفكرية، في كنف حوار جاد ومسؤول، يتجاوز كل رواسب الاستبداد بالرأي، وإقصاء الأفكار المخالفة؟ والذي بدونه لن يتسنى دفع حركة الإبداع باتجاه استشراف مستقبلنا الحضاري، وتجديد مسيرتنا الحضارية الشاملة... مسيرة محورها الإنسان لتحقيق التوازن المفقود بين بعديه المادي والروحي: ﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَا ﴾(القصص:٧٧). وأساسها الإحسان، الذي تتحول معه المراقبة إلى نبع متدفق من أغوار الكينونة البشرية، مستمدة جذور

شرعيتها من خارج القوانين والأعراف الاجتماعية الضرورية لتوجيه السلوك البشري في مختلف مسالك الحياة، فالإحسان: «**أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك**»[١].. وقوامها العدل في مختلف المجالات: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة:٨)... أما غاية هذه المسيرة فهو تحقيق حرية الإنسان في أعلى مراحلها وأتم أشكالها: توحيد الله عزّ وجلّ، حيث تقترن الممارسة بالوعي، والوعي بالمسؤولية، والمسؤولية بالآخرة... ويمتزج الإيمان بالإخلاص، والإخلاص بالتقوى، والتقوى بالعمل.

والحمد لله رب العالمين

(١) رواه مسلم.

ملحق إحصائي

جدول رقم (١) : نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في المنطقة العربية الإسلامية (٪)

	١٩٧٠-١٩٧٢م	١٩٩٠-١٩٩٤م
الحبوب	٧٧,٦٤	٥٩,٦١
القمح	٦٠,٤٩	٦٠,١٤
الأرز	٩٢,٢٧	٧٠,٥١
البطاطا	١٠١,٠٢	٩٦,٦٣
البقول	١١٦,٠١	٧١,٧٤
الخضر	١٠١,٨٩	٩٧,٩٦
الفاكهة	١٢٢,٢٦	٩٩,٥٧
السكر	٤٢,١٢	٣٧,٨٠
زيوت وشحوم نباتية	٦٦,٩٦	٣٤,٥٦
لحوم حمراء	٩٦,٣٨	٨٥,١٧
لحوم بيضاء	٩١,٣١	٧٨,١٨
أسماك	١١١,١٢	١١٥,٦٩
بيض	٨٣,٠٦	٩٥,٧١
لبن	٨٤,٠٧	٦٠,٦٩
المجموع	١٢٤٦,٦٠	١٠٦٣,٩٦
المتوسط	٨٩,٠٤	٧٦,٠٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، الكتاب الإحصائي التحليلي، العدد ٤، ص٢٩٠.
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر١٩٩٦م، ص٢٥٧.

جدول رقم (٢) : واردات المنطقة العربية الإسلامية من الحبوب (١٠٠٠طن)

	١٩٨٦-١٩٨٨م	١٩٩٣-١٩٩٥م
الأردن	٨٤٦,٦٣	١٤٠٠,٥٠
الإمارات	٥٠٦,١٠	٨٠٠,١٧
البحرين	٦٧,٥٧	١٢٩,٥٣
تونس	١٥٣٢,١٠	١٧٧٥,٢٧
الجزائر	٤٨٦٨,٥٠	٦٥٠٤,٧٠
جيبوتي	٤٥,٧٠	٤٩,٥٧
السعودية	٧٢٠٠,٨٧	٥٢٤٧,٤٧
سوريا	١١٢٠,٢٣	٩٢٣,١٣
السودان	٦٩٧,٤٠	٧٧١,٧٣
الصومال	٢٧٦,٢٧	٧٨٦,٣٣
العراق	٤٠٠٥,٦٧	٤٩٩٩,٤٧
عمان	٢٨٤,٤٠	٤٦٥,٢٣
قطر	١٠١,٣٧	١٢٩,٧٣
الكويت	٤١٠,١٧	٤٦٢,٤٧
لبنان	٥١٩,٤٠	٧١٩,٧٧
ليبيا	١٥٤٨,٥٧	١٩٨٤,٣٣
مصر	٨٧٤٥,١٠	٨١٢٦,٠٠
المغرب	١٨٢٩,٦٣	٢٩٧٥,٦٣
موريتانيا	١٩٣,٥٣	٢٤١,٥٧
اليمن	١٠٣٤,٦٦	١٧٩٠,٩٣
المجموع	٣٥٨٣٣,٨٧	٤٠٢٨٣,٥٣
نسبته من الواردات العالمية	١٦,٦٠	١٧,٥٤
الواردات العالمية	٢١٥٨٨٤,٥٠	٢٢٩٦٨٢,٠٠

المصدر:

FAO,Annuaires Commerce, 1988 et 1995, vol.49. pp119 - 121 et 91-93.

جدول رقم (٣): **واردات المنطقة العربية الإسلامية من اللحوم** (١٠٠٠طن)

	١٩٨٦-١٩٨٨م	١٩٩٣-١٩٩٥م
الأردن	٤٤,٢٨	٣٨,٩٢
الإمارات	٨٧,٣٨	١٣٩,٧٢
البحرين	١٦,٠٠	١٩,٩٣
تونس	١١,٥٣	٨,٦٨
الجزائر	١٧,١٨	٢٣,٦٦
جيبوتي	٠,٩٤	٠,٩٤
السعودية	٢٤١,٦٤	٢٣١,٥٦
سوريا	٨,١٧	٣٧,٥٣
السودان	–	–
الصومال	–	–
العراق	١١٧,٠١	١٦,٧٨
عمان	٤٠,٢٠	٥٥,٢١
قطر	١٦,٣٠	٢٠,١٤
الكويت	٥٩,٤٩	٦٦,١٣
لبنان	١٣,٠٨	١٣,٨٧
ليبيا	١٠,٥٧	٥,٢٩
مصر	٢٢٦,٥٣	١٥٤,٢٧
المغرب	٥,١٠	٧,٧٧
موريتانيا	٠,٠٥	٠,١٦
اليمن	٢٤,٧٧	٣٤,٤٧
المجموع	٩٤٠,٢٢	٨٧٥,٠٤
نسبته من الواردات العالمية	٩,٢٩	٦,٢٠
الواردات العالمية	١٠١٢٦,٢٢	١٤١١٦,٣٦

المصدر:

- FAO, Annuaires Commerce, 1988 et 1995, vol.42 et 49, pp 119-121 et 25-27.

جدول رقم (٤) : واردات المنطقة العربية الإسلامية من السلع الغذائية (مليون دولار)

	١٩٨٠م	١٩٩٣م
الحبوب	٤٦٣٧,٠٠	٦٠٣٥,٠٠
السكر الخام	١٧٢٢,٠٠	١٣١١,٠٠
الدردنيات	١٣٤,٠٠	٢٠٨,٠٠
البقوليات	١٦٤,٠٠	٢٢٧,٠٠
الخضار	٢٣٦,٠٠	١٠٦٩,٠٠
الفواكه	٥٣٥,٠٠	٩١٩,٠٠
زيوت نباتية	٨٦٧,٠٠	١٣٦٠,٠٠
الأغنام والماعز	٦٩١,٠٠	٨٩٨,٠٠
اللحوم	٩٨٩,٠٠	١٣٧٨,٠٠
الألبان	١٥٧٢,٠٠	٢١٩٩,٠٠
البيض	٢٠٤,٠٠	٩٤,٠٠
شاي، قهوة، تبغ	١٧٧١,٠٠	٢٢١٨,٠٠
المجموع	١٣٥٢٢,٠٠	١٧٩١٦,٠٠

المصدر:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ١٩٩٥م، ص٢٢٩.

جدول رقم (٥): **المعونات الغذائية التي تلقتها المنطقة العربية الإسلامية (١٩٩٠- ١٩٩٢م)**

	حبوب (ألف طن)	زيت (طن)	حليب (طن)
الجزائر	٢٠,٠٠	٧٨٧,٠٠	٩٧٨,٠٠
مصر	١١٢٤,٠٠	٩٢٦٤,٠٠	٢٧٨٣,٠٠
موريتانيا	٥٩,٠٠	١٠٦٧,٠٠	٨١٤,٠٠
المغرب	٢١٠,٠٠	٥٠٧٣٤,٠٠	٣٩٢٧,٠٠
الصومال	١٦٨,٠٠	٧٦٢٨,٠٠	٧٢٦,٠٠
السودان	٤٢٦,٠٠	١١٤١١,٠٠	٣٧٥٨,٠٠
تونس	١٧٩,٠٠	٣٦١١,٠٠	٣٣٠٣,٠٠
العراق	٦٦,٠٠	١٨٣١,٠٠	٥٣٩,٠٠
الأردن	٣٣٠,٠٠	٢٢٧٠,٠٠	١١٤٥,٠٠
لبنان	١٥,٠٠	٥٦٠٨,٠٠	١٨٦٤,٠٠
سوريا	١٩,٠٠	١٣٠٣,٠٠	٢٣٢١,٠٠
المجموع	٢٦١٦,٠٠	٩٥٥١٤,٠٠	٢٢١٥٨,٠٠
النسبة المئوية من (١)	٢٥,٦٤	٢٢,٠٠	٥٧,٤٠
المعونات الغذائية العالمية (١)	١٠٢٠٤,٠٠	٤٣٤١٨٩,٠٠	٣٨٦٠٥,٠٠
المعونات الغذائية الأمريكية	٧٥٩٣,٠٠	٣٢٤٥٩٠,٠٠	١٩٩٩٢,٠٠
النسبة المئوية من (١)	٧٤,٤١	٧٤,٧٦	٥١,٧٩
المعونات الغذائية الأوروبية	١٢٢١,٠٠	٧٢٤٢٥,٠٠	١٢٤٥٤,٠٠
النسبة المئوية من (١)	١١,٩٧	١٦,٦٨	٣٢,٢٦

المصدر: The World Resources Institute in Colaboration With the UN Environment Programme and the UN Developement Programme, World Resources(1996-1997), Oxford University, 1996, PP 150-151.

جدول رقم (٦): الاستثمارات الصناعية المنفذة بالأقطار العربية الإسلامية

(مليون دولار بالأسعار الجارية)

	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	١٩٧٠-١٩٨٠م	١٩٨١-١٩٨٦م	١٩٧٠-١٩٨٠م	١٩٨١-١٩٨٦م	١٩٧٠-١٩٨٠م	١٩٨١-١٩٨٦م
مجموع الأقطار العربية والإسلامية	١٣٧٨١,٠٠	٦٧٨٧٥,٠٠	٣٨٠٣١,٠٠	٩٣٤٨٣,٠٠	٥١٨١٢,٠٠	١٦١٣٥٨,٠٠
النسبة من إجمالي الاستثمارات	٣,٨٠	٩,٣٠	١٠,٦٠	١٢,٨٠	١٤,٤٠	٢٢,١٠
استثمارات المجموعة النفطية	١١٨٦١,٠٠	٦٥٣٥٩,٠٠	٣٣٤٣٠,٠٠	٨٦٣٣٤,٠٠	٤٥٢٩١,٠٠	١٥١٦٩٣,٠٠
النسبة من الاستثمارات الصناعية	٨٦,١٠	٩٦,٣٠	٨٧,٩٠	٩٢,٤٠	٨٧,٤٠	٩٤,٠٠
استثمارات المجموعة غير النفطية	١٩٢٠,٠٠	٢٥١٦,٠٠	٤٦٠١,٠٠	٧١٤٩,٠٠	٦٥٢١,٠٠	٩٦٦٠,٠٠
النسبة من الاستثمارات الصناعية	١٣,٩٠	٣,٧٠	١٢,١٠	٧,٦٠	١٢,٦٠	٦,٠٠

المصدر:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة ١٩٨٧م، ملحق رقم (٥/٤)، ص ٢٩٣.

جدول رقم(٧) : تطور حجم السكان بالمنطقة العربية الإسلامية (مليون ساكن)

	١٩٥٠م	١٩٩٥م	٢٠٢٥م
الأردن	١,٢٤	٥,٤٤	١٢,٠٤
الإمارات	٠,٠٧	١,٩٠	٢,٩٦
البحرين	–	–	–
تونس	٣,٥٣	٨,٩٠	١٣,٢٩
الجزائر	٨,٧٥	٢٤,٩٤	٢٧,٩٤
جيبوتي	–	–	–
السعودية	٣,٢٠	١٧,٨٨	٤٢,٦٥
السودان	٩,١٩	٢٨,١٠	٥٨,٣٩
سوريا	٣,٥٠	١٤,٦٦	٣٣,٥١
الصومال	٣,٠٧	٩,٢٥	٢١,٢٨
العراق	٥,١٦	٢٠,٤٥	٤٢,٦٦
عمان	٠,٤٦	٢,١٦	٦,٠٩
فلسطين	–	–	–
قطر	–	–	–
الكويت	٠,١٥	١,٥٥	٢,٨١
لبنان	١,٤٤	٣,٠١	٤,٤٢
ليبيا	١,٠٣	٥,٤١	١٢,٨٩
مصر	٢١,٨٣	٦٢,٩٣	٩٧,٣٠
المغرب	٨,٩٥	٢٧,٠٣	٤٠,٦٥
موريتانيا	٠,٨٣	٢,٢٧	٤,٤٤
اليمن	٤,٣٢	١٤,٥٠	٣٣,٦٨
المجموع	٧٦,٧١	٢٥٠,٣٧	٤٥٦,٩٨

المصدر: أخذت هذه البيانات أو وقع احتسابها من:

The World Resources Institute in Colaboration With the UN Environment Programme and the UN Developement programme. World Resources(1996-1997), Oxford University, 1996. PP 192-193.

جدول رقم (٨) : تطور نسب الولادات والوفيات بالمنطقة العربية الإسلامية

	(الوفيات بالألف)		(الولادات بالألف)	
	٧٠-١٩٧٥م	٩٠-١٩٩٥م	٧٠-١٩٧٥م	٩٠-١٩٩٥م
الأردن	١٤,٤٠	٥,٥٠	٥٠,٠٠	٣٨,٩٠
الإمارات	٩,٩٠	٢,٧٠	٣٣,٠٠	٢٣,٢٠
البحرين	–	–	–	–
تونس	١٢,٣٠	٦,٤٠	٣٧,١٠	٢٦,٥٠
الجزائر	١٥,٤٠	٦,٤٠	٤٨,٠٠	٢٩,١٠
جيبوتي	–	–	–	–
السعودية	١٦,٥٠	٤,٧٠	٤٧,٦٠	٣٥,٢٠
السودان	١٩,٨٠	١٣,١٠	٤٧,٠٠	٣٥,٢٠
سوريا	١٢,١٠	٥,٨٠	٤٦,٦٠	٤١,١٠
الصومال	٢٣,٦٠	١٨,٥٠	٥٠,١٠	٥٠,٢٠
العراق	١٤,٦٠	٦,٧٠	٤٧,٤٠	٣٨,١٠
عمان	٢٠,٠٠	٤,٨٠	٤٩,٦٠	٤٣,٦٠
فلسطين	–	–	–	–
قطر	–	–	–	–
الكويت	٥,٠٠	٢,١٠	٤٤,٤٠	٢٤,٢٠
لبنان	٩,٣٠	٧,١٠	٣٢,١٠	٢٦,٩٠
ليبيا	١٤,٨٠	٨,١٠	٤٩,٠٠	٤١,٩٠
مصر	١٦,٣٠	٨,١٠	٣٨,٤٠	٢٩,٣٠
المغرب	١٥,٧٠	٨,١٠	٤٥,٦٠	٢٩,١٠
موريتانيا	٢١,٥٠	٤,٤٠	٤٥,٠٠	٣٩,٨٠
اليمن	٢٢,١٠	١٥,٥٠	٥٣,٢٠	٤٩,٤٠
	١٥,٥٠	٨,١٠	٤٤,٩٠	٣٦,٦٠

المصدر:-أخذت هذه البيانات أو وقع احتسابها من:

The World Resources Institute in Colaboration With the UN Environment Programme and the UN Developement programme, World Resources (1996-1997), Oxford University, 1996, PP 192-193.

جدول رقم (٩): نسب الخصوبة بالمنطقة العربية الإسلامية

	١٩٧٠-١٩٧٥م	١٩٩٠-١٩٩٥م
الأردن	٧,٨٠	٥,٦٠
الإمارات	٦,٤٠	٤,٢٠
البحرين	-	-
تونس	٦,٢٠	٣,٢٠
الجزائر	٧,٤٠	٣,٩٠
جيبوتي	-	-
السعودية	٧,٣٠	٦,٤٠
سوريا	٧,٧٠	٥,٩٠
السودان	٦,٧٠	٥,٧٠
الصومال	٧,٠٠	٧,٠٠
العراق	٧,١٠	٥,٧٠
عمان	٧,٢٠	٧,٢٠
قطر	-	-
الكويت	٦,٩٠	٣,١٠
لبنان	٤,٩٠	٣,١٠
ليبيا	٧,٦٠	٦,٤٠
مصر	٥,٥٠	٣,٩٠
المغرب	٦,٩٠	٣,٨٠
موريتانيا	٣,٣٠	٢,٤٠
اليمن	٧,٦٠	٧,٦٠
المتوسط	٦,٦٨	٥,٠١

المصدر:

The World Resources Institute in Colaboration With the UN Environment Programme and the UN Developement programme, World Resources (1996-1997), Oxford University, 1996, PP 192-193.

جدول رقم (١٠): **مساحات انجراف التربة في الوطن العربي** (١٠٠٠ هكتار)

	انجراف مائي	انجراف هوائي
الأردن	٣٣٢,٠٠	٣٢٣٧,٠٠
الإمارات	١٠٧٠,٠٠	١٦٦٥,٠٠
البحرين	–	–
تونس	٣٧٨٧,٠٠	٤٠٢٣,٠٠
الجزائر	٣٨٥٨,٠٠	١٢٣٠٩,٠٠
جيبوتي	٥٤,٠٠	٣٨١,٠٠
السعودية	٢١٢,٠٠	٤٩٤٤٥,٠٠
سوريا	١١٥٤,٠٠	٣٠٩٠,٠٠
السودان	١٧٣٢٩,٠٠	٢٢٣٣٠,٠٠
الصومال	٢١٩٥,٠٠	٨٨٧٢,٠٠
العراق	١١٥٤,٠٠	٣٠٩٠,٠٠
عمان	٢٧٧٢,٠٠	٣٦٥٣,٠٠
قطر	–	١٩١,٠٠
الكويت	–	٢٨١,٠٠
لبنان	٦٥,٠٠	–
ليبيا	١٢٦٤,٠٠	٢٣٧٢٢,٠٠
مصر	–	١٣٦٩,٠٠
المغرب	٣٦٢٦,٠٠	٦٢٢,٠٠
موريتانيا	٨٤,٠٠	١٧٤٠٢,٠٠
اليمن	٥٥٨٢,٠٠	٦١٩٧,٠٠
المجموع	٤٤٥٣٨,٠٠	١٦١٨٧٩,٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة ١٩٩٣م، ص ٤٢٧.

جدول رقم (١١) : الموارد المائية المتاحة واستخداماتها في الدول العربية

	إجمالي الموارد المتاحة مليار متر٣/سنة:(١)	جملة الاستخدام مليار متر٣/سنة (٢)	(١)/(٢)٪	الاستخدام في الري مليار متر٣/سنة	(٪)
الأردن	٠,٩٠	٠,٨٠	٨٩,٠٠	٠,٥٢	٦٥,٠٠
الإمارات	٠,٣٠	٠,٤٠	١٣٣,٠٠	٠,٣٢	٨٠,٠٠
البحرين	٠,١٨	٠,٢٠	١١١,٠٠	٠,١٤	٧٠,٠٠
تونس	٤,٣٤	٢,٣٠	٥٣,٠٠	١,٨٤	٨٠,٠٠
الجزائر	١٨,٤٠	٣,٠٠	١٦,٠٠	٢,٢٢	٧٤,٠٠
جيبوتي	–	–	–	–	–
السعودية	٢,٢٠	٢,٣٠	١٠٥,٠٠	٢,٣٠	١٠٠,٠٠
سوريا	١٨,٣٨	٩,٨٠	٩٤,٠٠	٨,٥٠	٨٦,٠٠
السودان	٢٩,٦٠	١٨,٦٠	٦٣,٠٠	١٨,٠٤	٩٧,٠٠
الصومال	١١,٤٣	٠,٨٠	٧,٠٠	–	–
العراق	٦٢,٠٠	٤٢,٨٠	٦٩,٠٠	٣٩,٣٨	٩٢,٠٠
عمان	٢,٠٠	٠,٤٠	٢٠,٠٠	٠,٣٨	٩٥,٠٠
قطر	٠,١٩	٠,١٩	١٠٠,٠٠	٠,١٣	٦٨,٠٠
الكويت	٠,٧٣	٠,٨٠	١٠٩,٠٠	٠,٥٨	٧٢,٠٠
لبنان	٣,٨٠	٠,٨٠	٢١,٠٠	٠,٦٠	٧٥,٠٠
ليبيا	٠,٧٠	٢,٨٠	٤٠٠,٠٠	٢,١٠	٧٥,٠٠
مصر	٥٨,٣٠	٥٦,٤٠	٩٧,٠٠	٤٩,٦٣	٨٨,٠٠
المغرب	٢٩,٧٠	١١,٠٠	٣٧,٠٠	١٠,٠١	٩١,٠٠
موريتانيا	٧,٠٠	٠,٧٠	١٠,٠٠	٠,٦٤	٩٣,٠٠
اليمن	٢,٥٠	٣,٤٠	١٣٦,٠٠	٣,١٠	٩١,٠٠
المجموع	٢٥٢,٦٥	١٥٧,٤٩	٦٢,٣٤	١٤٠,٤٣	٨٩,١٧

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥، ملحق (٣/٢)، ص٢٢٢. مع الإشارة إلى أن إجمالي الموارد المتاحة يقدره الملحق المذكور بحوالي٢٤٤,٦٥ مليار م٣، ونسبة الاستخدام إلى المتاح ٦٤٪

جدول رقم (١٢) : **استخدام الأراضي بالمنطقة العربية الإسلامية سنة ١٩٩٤م** (ألف هكتار)

	مساحة إجمالية	أرض	أرض قابلة للحراثة	زراعات دائمة	مراعي دائمة	غابات	أراضي أخرى
الأردن	٨٩٢١	٨٨٩٣	٣١٥	٩٠	٧٩١	٧٠	٧٦٢٧
الإمارات	٨٣٦٠	٨٣٦٠	٢٩	١٠	٢٠٠	٣	٨١١٨
البحرين	–	٦٩	١	١	٤	–	٦٣
تونس	١٦٣٦١	١٥٥٣٦	٢٩٨٧	١٩٦٥	٣١٠٣	٦٧٦	٦٨٠٥
الجزائر	٢٣٨١٧٤	٢٣٨١٧٤	٧٤٧٧	٥٦٦	٣١٥٩٧	٣٩٥٠	١٩٤٥٨٤
جيبوتي	٢٣٢٠	٢٣١٨	–	–	١٣٠٠	٢٢	٩٩٦
السعودية	٢١٤٩٦٩	٢١٤٩٦٩	٣٧٠٠	١٠٠	١٢٠٠٠٠	١٨٠٠	٨٩٣٦٩
سوريا	١٨٥١٨	١٨٣٧٨	٤٨٥٢	٦٧٥	٨٢٩٩	٤٨٧	٤٠٦٥
السودان	٢٥٠٥٨١	٢٣٧٦٠٠	١٢٩٠٠	٧٥	١١٠٠٠٠	٤٣٠٠٠	٧١٦٢٥
الصومال	٦٣٧٦٦	٦٢٧٣٤	١٠٠٠	٢٠	٤٣٠٠٠	١٦٠٠٠	٢٧١٤
العراق	٤٣٨٣٢	٤٣٧٣٧	٥٥٠٠	٢٥٠	٤٠٠٠	١٩٢	٣٣٧٩٥
عمان	٢١٢٤٦	٢١٢٤٦	١٦	٤٧	١٠٠٠	–	٢٠١٨٣
قطر	١١٠٠	١١٠٠	٨	–	٥٠	–	١٠٤٢
الكويت	١٧٨٢	١٧٨٢	٥	–	١٣٧	٢	١٦٣٨
لبنان	١٠٤٠	١٠٢٣	٢١٦	٩٠	١٠	٨٠	٦٢٧
ليبيا	١٧٥٩٥٤	١٧٥٩٥٤	١٨١٥	٣٥٥	١٣٣٠٠	٨٤٠	١٥٩٦٤٤
مصر	١٠٠١٤٥	٩٩٥٤٥	٣١١٠	٣٩٠	–	٣١	٩٦٠١٤
المغرب	٤٤٦٥٥	٤٤٦٣٠	٨٦٢٥	٦٦٦	٢١٠٠٠	٨٩٧٠	٥٣٦٩
موريتانيا	١٠٢٥٥٢	١٠٢٥٥٢	٢٠٥	٣	٣٩٢٥٠	٤٤١٠	٥٨٦٥٤
اليمن	٥٢٥٩٧	٥٢٥٩٧	١٤٤٠	١٠٥	١٦٠٦٥	٢٠٠٠	٣٣١٨٧
المجموع	١٣٦٦٨٧٣	١٣٥١١٩٧	٥٤٢٠١	٥٤٠٨	٤١٣١٠٦	٨٢٥٣٣	٧٩٦١١٩

المصدر: FAO, Annuaire Production, vol. 50, 1995, pp 3-11.

جدول رقم (١٣): **متوسط مردود الحبوب بالمنطقة العربية الإسلامية** (كغم/هكتار)

	٨٢-١٩٨٩م	٩٤-١٩٩٦م
الأردن	١٣٣٦,٢٥	١٢٠٩,٠٠
الإمارات	٣٧٠٦,٢٥	٧٥٢٨,٠٠
البحرين	–	–
تونس	٨٢٧,١٣	١١٦٤,٣٣
الجزائر	٧٠٦,٥٠	٩٥٣,٠٠
جيبوتي	–	–
السعودية	٣٢٤١,٥٠	٤١٤٣,٦٧
سوريا	٩٦٣,٢٥	١٦٦٠,٠٠
السودان	٤٩٦,٨٨	٥٢٧,٠٠
الصومال	٧٠٧,٧٥	٤٢٥,٦٧
العراق	٨٧٥,١٣	٧١٦,٦٦٦٦٧
عمان	١٤٣٩,٦٣	٢١٨٠,٠٠
قطر	٣٦٠٤,٣٨	٣٠٢٧,٠٠
الكويت	٤٨٩٤,٠٠	٤٩٣٧,٠٠
لبنان	١٦٣٣,٥٠	١٩٦٨,٦٧
ليبيا	٥٧٨,٣٨	٦٧٩,٠٠
مصر	٤٦٩٠,٧٥	٦٠٨١,٦٧
المغرب	١١٢١,٧٥	١٢٣٦
موريتانيا	٥٧٢,٢٥	٧٤٩,٦٧
اليمن	١٢١٦,٤٤	١٠٤٦,٦٧
المجموع	٣٢٦١١,٧٢	٤٠٢٣٣,٠٠
المتوسط بالمنطقة العربية	١٨١١,٧٦	٢٢٣٥,١٧
المتوسط في العالم	٢٤٩٨,٥٠	٢٨١٧,٠٠
المتوسط في العالم الثالث	٢٢٠٦,٣٨	٢٢٧١,٤٤
المتوسط في الولايات المتحدة الأمريكية	٤٣٣٠,٣٨	٥١٣٦,٠٠
المتوسط في أوروبا	٤٢٠٧,٢٥	٤٣٥٤,٦٧

المصدر: – FAO, Annuaire Production, vol. 43 et 50, 1989, pp 113-115 et 65-67.

الفهرس

وكــــلاء التــوزيــع

البلـد	اســم الوكيــل	رقم الهاتف	عنـوانـه
قطــر	□ دار الثقافة	٤١٤١٨٢	ص.ب: ٨١٥٠ ـ الدوحة
	□ دار الثقافة «قسم توزيع الكتاب»	٤١٣٤٧١	فاكس: ٤٣٦٨٠٠ ـ بجوار سوق الجبر
السعودية	□ مكتبة الوراق	٤٥٠٩٠٥٧-٤٥٥١١٤٢	ص.ب: ٩ الرياض ١١٤١١ فاكس: ٤٥٣٠٠٧١
الإمارات	□ مكتبة علوم القرآن	٣٧٤٤٤٥	ص.ب: ٢١٦٣٣ ـ الشارقة فاكس: ٣٦١١١٠ ـ الإمارات
البحرين	□ مكتبة الآداب	٢٣١٠٦٢ ٢١٠٧٦٨ (المنامة) ٦٨١٢٤٣ (مدينة عيسى)	ص.ب: ٢٨٧ ـ البحرين فاكس: ٢١٠٧٦٦
الكويت	□ مكتبة دار المنار الإسلامية	٢٦١٥٠٤٥	ص.ب: ٤٣٠٩٩ ـ حولي ـ شارع المثنى رمز بريدي: ٢٣٠٤٥ فاكس: ٢٦٣٦٨٥٤
سلطنة عمان	□ مكتبة علوم القرآن		ص.ب: ١٩٦٠ روي ١١٢ فاكس: ٧٨٣٥٦٨
الأردن	مؤسسة الفريد للنشر والتوزيع	٥٦٠١٠٩٩	ص.ب: ٩٦٠٦٥٤ ـ عمّان فاكس: ٥٦٩٨٩٢٩
اليمن	□ مكتبة الجيل الجديد	٧٨٠٤٠-٧١٣٦٣ ٢٧٠٣٨-٧٥٨١١	ص.ب: ٥٤٤ ـ صنعاء
السودان	□ دار التوزيع	٧٧٩٤٦٠-٧٧٥٥٨٥	ص.ب: ٣٥٨ ـ الخرطوم
مصر	□ مؤسسة توزيع الأخبار	٧٥٨٨٨٨-٧٤٨٨٤٤ ٧٤٨٨٨٨	ص.ب: ٧ ـ القاهرة فاكس: ٥٧٤٨٧٠١
المغرب	□ الشركة العربية الأفريقية للتوزيع «سبيرس»	٢٤٩٢٠٠	ص.ب: 13008 - 70 زنقة سجلماسة الدار البيضاء 5 ـ فاكس: ٢٤٩٢١٤
إنكلترا	□ دار الرعاية الإسلامية	(01) 272-5170/ 263 - 3071	**Muslim Welfare House,** 233. Seven Sisters Road, London N4 2DA. Fax : (071) 281 2687 Registered Charity No: 271680

مركز البحوث والدراسات

هاتــف : ٤٤٧٣٠٠

فاكـس : ٤٤٧٠٢٢

برقــياً : الأمة ـ الدوحة

ص . ب : ٨٩٣ ـ الدوحة ـ قطر

موقعنــا على الإنتــرنت:

www.islam.gov.qa

البـريد الإلكتــروني :E-Mail

M_ Dirasat@Islam.gov.qa

ثمـن النسـخـة

الأردن	(٥٠٠)	فلــس
الإمـــارات	(٥)	دراهـم
البحــــرين	(٥٠٠)	فلــس
تونـــــس	دينـار واحـد	
السعــودية	(٥)	ريالات
الســـودان	(٤٠)	دينـارًا
عُمــــان	(٥٠٠)	بيسـة
قطــــر	(٥)	ريالات
الكـــويت	(٥٠٠)	فلــس
مصــــر	(٣)	جنيهات
المغــــرب	(١٠)	دراهـم
اليمــــن	(٤٠)	ريــالاً

* الأمريكتـان وأوروبا وأستراليا وباقي دول آسيــا وأفريقيــا ، دولار أمريكي ونصف، أو ما يعادله .

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
مـركــز البـحـوث والدراسـات

جـائــزة مكتبــة الشيـــخ

للعلوم الشرعية والفكر الإسلامي

إسهـاماً في تشــجيع البـحـث العلمي ، تنظم مكتبـة الشــيخ علـي ابن عبد اللـه آل ثاني رحمه الله الوقفيـة، مسابقة سنوية في مـجال العلوم الشرعية والفكر الإسلامي، جائزتها خمس وسبعون ألف ريال قطري .

شروط الجائـزة :

١ ـ يُشتـرط في البحـوث المقدمــة، أن تكــون قـد أُعـدّت خصيصـاً للجائــزة، وألا تكون جزءًا من عمل منشور، أو إنتاج علمي حـصل به صاحبه على درجة علمية جامعية، وأن تتوفر في هذه البحوث خصائص البحث العلمي.

٢ ـ يُقـدم البحث مـن ثلاث نسخ، مكتوبـاً على الآلـة الكاتبـة، ويفـضل أن يكون مكتوبًا على الحاسوب، على ألا يقل عدد صفـحاته عن مائتي صفحة، ولا يزيد على ثلاثمائة صفحة "A4 × ٢٢ سطرًا × ١٢ كلمة" .

٣ ـ يحق للجهة المشرفة سحب قيمة الجائــزة، إذا اكتشفت أن البحـث الفائـز قـد نُشر ســابقًا، أو قُدِّم إلى جـهــة أخرى، أو لغرض آخـر، أو مستـلاً من رسالة علميــة، كمــا يحق لها حـجب الجائزة في حالــة عدم ارتقاء البـحوث المقـدمة للمستوى المطلوب .

٤ـ يحق للجنة التـحكيم التوصيــة بمنح الجائزة مشـتركة بين اثنين أو أكـثر من الباحثين، كما يجوز اشتراك باحثين أو أكثر في كتابة موضوع الجائزة.

٥ـ لا تنمح الجائزة لمشارك واحد أكثر من مرة خلال فترة ثلاث سنوات.

٦ ـ يُرفق مع البحث ترجمــة ذاتية لصاحبه وثبتًا بإنتــاجـه العلمي، بالإضافة إلى صورة جواز السفر وصورة شخصية حديثة.

العنوان البريــدي : ترسل البحوث بالبريد المسجل على العنوان التالي :

ص . ب : ٨٩٣ – الدوحة – قطر

لمزيد من الاستفسار، يرجى الاتصال على: هاتف: ٤٤٧٣٠٠ ـ فاكس: ٤٤٧٠٢٢ ـ ٠٠٩٧٤

موقعنــا على الإنتــرنـت: www.islam.gov.qa

البـريد الإلكتــروني : E-Mail: M_ Dirasat@Islam.gov.qa

٣٣٨ ١٩ عبد القادر الطرابلسى
أضواء على مشكلة الغذاء/ تأليف عبد القادرالطرابلسى
الدوحة : وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، ١٩٩٩.
١٥٢ ص ؛ ١٨سم .- (كتاب الأمة)

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٢٨ /١٩٩٩.
الرقم الدولى الموحد للكتاب : ٠ ـ٨٥-٢٣-٩٩٩٢١